الكُتُبُ التي عُنِي مُصَنِّفُوها ببَيَان الرَّأْيِ الراجح في الرُّوَاة المُختلَف فيهم

إعداد

صلاح أحمد محمد عيسى

مدرس الحديث وعلومه بكلية الدراسات الإسلامية للبنين بأسوان، جامعة الأزهر

الكُتُبُ التى عُنِى مُصَنِّفُوها ببَيَان الرَّأْيِ الراجح فى الرُّوَاة المُختلَف فيهم

صلاح أحمد محمد عيسى

قسم الحديث وعلومه، كلية الدراسات الإسلامية للبنين، جامعة الأزهر، أسوان، مصر.

البريد الالكتروني: salahissa.islam.asw.b@azhar.edu.eg

الملخص :

هذا بحث جَمَعْتُ فيه سَبْعَةَ عَشَرَ كِتَابًا عُنِىَ مصنِّفوها فيها ببيان الراجح من الأقوال في الرُّوَاة المُختلَف فيهم، وذَكَرْتُ فيه ما يُحتاج إليه من المسائل المتعلقة بذلك.

وهَدَفُ البَحْث هو المساعدة على إدراك القول الراجح فى الرُّوَاة المُختلَف فيهم.

ومَنْهَج البَحْثِ هو المنْهَج الاستقرائى التَّحْلِيلِي، والمَنْهَج الاستنباطِىُّ أيضًا.

ومن نتائج البَحْث أن الرُّوَاة المُختلَف فيهم كثير منهم نَصَّ العلماء على القول الراجح فيهم في مصنَّفاتهم التي أَلَّفُوها في التراجِم. ومنها: أن الرُّوَاة المُختلَف فيهم الذين لا يُوجَد فيهم ترجيح من العلماء المتقدمين يمكن الترجيح فيهم باستعمال القواعد التي مَشَوا عليها في ترجيحاتهم التي وُجِدت.

الكلمات المفتاحية: الكُتُب، الرُّوَاة، المُختلَف فيهم، الرَّأْى، الراجح .

The Books in which their Authors Identify the Most Preponderant Opinion regarding the Debatable Narrators

Salah Ahmad Mohammad Eisa

Department of Hadith and its sciences, Faculty of Islamic Studies for males, Al-Azhar University, Aswan, Egypt

Email: salahissa.islam.asw.b@azhar.edu.eg

Abstract:

This Study contains seventeen books in which the authors have declared the preponderant opinion regarding the debatable narrators. The important related issues are addressed in the study.

The present study aims to help to know the preponderant opinion in regard with the debatable narrators.

The study adopts the inductive analytical approach, as well as the deductive approach.

Conclusions of the Study:

- there are many debatable narrators and scholars have mentioned the predominant opinion regarding them in the books of biographies.

- We can use the same rules of the preponderance that the scholars used in order to reach the right decision can be applied to the debatable narrators who are not mentioned by these scholars.

Keywords: Books , Narrators, Debatable ,Preponderant opinion.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله. نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا. من يَهْدِهِ الله فلا مُضِلَّ له، ومن يُضْلِلْ فلا هادى له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن سيدنا محمدا عبده، ورسوله.

أما بعد

فإن الأحاديث المضافة إلى النبي –صلى الله عليه وسلم– والآثار المضافة إلى الصحابة –رضى الله عنهم– والتابعين، ومن بعدهم –رحمهم الله تعالى– أَوْصَلَها إلينا الرُّوَاة الذين يَرْوِى كل منهم الحديث، أو الأَثَرِ عَمَّنْ فوقه يَبْلُغُون به النبي –صلى الله عليه وسلم– في رواية الحديث، أو يَبْلُغُون به الصحابيَّ، أو التابعيَّ، أو مَن بعد الصحابة، والتابعين في رواية الأَثَرِ. ولا يمكن قَبُولُ ما يُرْوَى من الحديث، أو الأَثَرِ إلا إذا تَوَفَّرَتْ فيه شروط القَبُول المعروفة. ومن هذه الشروط أن يكون رُوَاة الحديث، أو الأَثَرِ عُدُولًا، وأن يكونوا ضابطِين. وهذان الشرطان حاصِلان في بعض الرُّوَاة باتفاق العلماء، وغير حاصلَيْن في بعضهم بِلَا خِلَاف، وحاصِلان في بعضهم عند بعض العلماء دون بعض. إذًا فالرُّوَاة ثلاثة: رُوَاة عُدُولٌ ضابطون باتفاق، ورُوَاة لَيْسُوا عُدُولًا، ولَيْسُوا ضابطِين باتفاق، ورُوَاة مختلَف فى تحقُّق الشرطَيْن، أو أحدهما فيهم. وهؤلاء الرُّوَاة المختلَف فيهم يَحتاج الناظر في الحديث، والأَثَرِ عند الحُكْم عليه إلى العِلْم بالقول الراجح فيهم لِيَبْنِيَ الحُكْم عليه. ولذلك طريقان: **الأول:** النَّظَر فى القرائن، والأدلة حتى يَصِلَ إلى أن الراجح في الراوي الفُلَانِيّ كذا، أو كذا. وهذا الطريق هو طريق المُنْتَهِينَ الذين آتاهم الله –تعالى– من العِلْم، والفَهْم ما يُؤَهِّلُهم لِهذا، ويُبْلِغُهم إليه. **الثاني:** تقليد العلماء المُؤَهَّلِين لهذا في ترجيح الأقوال بعضها على بعض. ومن وسائل

ذلك مطالعة كُتُبهم التي عُنُوا فيها بتمييز الراجح من المرجوح، وتِبَيَان المقبول من الأقوال، والمردود. وهذا طريق المُبْتَدِئِين في علم الحديث، والمُتَوَسِّطِين. وأما المُنْتَهُونَ فلا يحتاجون إليه احتياجا تامًّا؛ لأنهم مُؤَهَّلُون لإدراك الراجح من الطريق الأول كما تقدم، ولكنهم لا يَسْتَغْنُونَ عنه استِغْناءً تامًّا؛ لأن العالِم قد يَخْفَى عليه ما يَظْهر لغيره من العلماء، وقد يَرْجِعه عن رأيه رأىُ غيره.

وقد انشرح صدرى لأن أكتب بَحْثًا في ذِكْر الكتب التي عُنِىَ مصنِّفوها بِبَيَان الراجح من الأقوال في الرُّوَاة المُختلَف فيهم، وما يُحتاج إليه من المسائل الحَدِيثِيَّة المتعلقة بذلك. والله المستعان، وعليه التُّكْلَان.

أسباب اختيار موضوع البحث:

اخترت موضوع البحث للأسباب الآتِى ذِكْرها:

الأول: أن الناظر في الحديث، أو الأَثَرِ الذى يَرْوِيه راوٍ مُختلَف فيه يَحتاج عند الحُكْم على الحديث، أو الأَثَرِ إلى معرفة القول الراجح في الراوي لِيَبْنِيَ عليه حُكْمه.

الثاني: أن إدراك القول الراجح في الرُّوَاةِ المُختلَف فيهم له طريقان كما تقدم، والطريق الثاني –وهو مطالعة أقوال العلماء المُؤَهَّلِين لذلك– لا يَسْتَغْنِى عنه المُبْتَدِئُون في علم الحديث، والمُتَوَسِّطُون أَبَدًا، وكذلك المُنْتَهُونَ لا يَسْتَغْنُون عنه استغناءً تامًّا. وقد تقدم شرح ذلك آنِفًا.

الثالث: أن كثيرا من الكتب التي عُنِىَ مُصَنِّفُوها بِبَيَان القول الراجح في الرُّوَاة المُختلَف فيهم يَخْفَى على بعض الدارسين لِعِلْم الحديث، لا سِيَّما المُبْتَدِئُون منهم.

هَدَفُ البَحْث:

هَدَفُ البَحْث هو المساعدة على إدراك القول الراجح فى الرُّوَاة المُختلَف فيهم بِذِكْر المصنَّفات التي فيها تِبَيَان القول الراجح فى هؤلاء الرُّوَاة، وذِكْر المسائل الحَدِيثِيَّة المتعلقه بهذا، والحَثُّ على استعمال القواعد المأخوذة من ترجيحات العلماء المتقدمين في ترجيح الأقوال بعضها على بعض في الرُّوَاة المُختلَف فيهم الذين لا يُوجَدُ فيهم ترجيح قَدِيم منهم.

وليس هَدَفُ البَحْث حَظْر الاجتهاد فى ترجيح الأقوال بعضها على بعض فى الرُّوَاة المُختلَف فيهم، ومخالفةِ ترجيحات المتقدمين، ولا حَظْر الاجتهاد في ترجيح الأقوال بعضها على بعض في الرُّوَاة المُختلَف فيهم الذين لا يُوجَدُ

فيهم ترجيح من المتقدمين، ليس هَدَفُ البَحْث حَظْر الاجتهاد فى هذا، أو ذاك على من كان أَهْلًا للاجتهاد فى هذا الأمر؛ فإنه واجب عليه كما سيأتى فى المَبْحَث الأول إن شاء الله تعالى.

الدراسات السابقة:

لم أجد في ما اطلعت عليه بَحْثًا، أو رسالة، أو كتابا في موضوع البَحْث.

خُطَّة البَحْث:

جعلتُ البَحْث في مقدمة، وثلاثة مَبَاحِث، وخاتمة. **فأما المقدمة** فَفِي ذِكْر أسباب اختيار البَحْث، وهَدَفِ البَحْث، والدراسات السابقة، وخُطَّة البَحْث، ومَنْهَجه. **وأما المَبَاحِث الثلاثة فالمَبْحث الأول** منها فى ذِكْر وُجُوهِ الحاجة إلى معرفة ترجيحات المتقدمين، والعمل بها، **والثاني** في ذِكْر كتب الترجيح في الرُّوَاة المُختلَف فيهم، **والثالث** في ذِكْر خَمْسِ مسائل حَدِيثِيَّة تتعلق بموضوع البَحْث. **وأما الخاتمة** فَفِي ذِكْر النتائج التي وَصَلْتُ إليها، والوَصَايا المتعلقة بالبَحْث.

مَنْهَج البَحْث:

١- ذَكَرْتُ ما اطلعتُ عليه من الكتب التي فيها بَيَان الراجح من أقوال العلماء فى الرُّوَاة المُختلَف فيهم.

٢- ذَكَرْتُ طَبَعات كل كتاب من الكتب المذكورة في البَحْث، وبعض ما وجدتُّه من الدراسات العِلْمِيَّة المتعلقة به، إلا كتابا واحدا لم أجده مخطوطا، ولا مطبوعا، وهو الكتاب الأول.

٣- ذَكَرْتُ وجه اعتبار كل كتاب من الكتب المذكورة من كتب الترجيح، وسبب عَدِّه فيها.

٤- لم أَذكر المناهج التفصيلية لكُتُب الترجيح المذكورة فى البَحْث؛ لأن هذا يُخرج البَحْث عن موضوعه إلى غيره، ولكن بعض هذه الكتب حُقِّقت، ووضع لها محققوها دراسة تبين مناهجها التفصيلية، وثَمَّ دراسات خاصة لمناهجها التفصيلية، وسأذكر هذه التحقيقات، والدراسات -إن شاء الله تعالى- ليرجع إليها من يريد التوسُّع، والبَسْط.

٥- ذَكَرْتُ أمثلة للترجيحات فى الكتب المذكورة، ولكنى اقتصرت على ذِكْر مِثَالَيْن في كل كتاب؛ لأنه يتحقق بهما المقصود، فلا حاجة إلى الزِّيَادة.

٦- اقتصرتُ في ذِكْر الأمثلة، والتعليق عليها على ما يُحتاج إليه مما يتعلق بموضوع البَحْث دون ما سِوَاه لِئَلَّا يَخْرُجَ البَحْث عن موضوعه إلى غيره.

ومن ذلك أنى لم أَذْكر الأقوال التى قِيلَتْ فى الرواة المذكورين فى الأمثلة باستقصاء، ولم أَذْكر أدلتها، ولا مناقشاتها، ولا تعليلات الترجيحات فيهم؛ لأن هذا يُحتاج فيه إلى بَحْث مُسْتَقِلّ فى كل راوٍ، ولأنه ليس من موضوع هذا البَحْث.

٧- ذَكَرْتُ في آخر البَحْث مَبْحَثًا ثالثا فى خَمْس مسائل حَدِيثِيَّة تتعلق بموضوعه.

٨- اقتصرتُ في مسائل المَبْحَث المذكور على ما يُحتاج إليه مما يتعلق بموضوع البَحْث دون ما سِوَاه للسبب المذكور آنِفًا.

٩- ذَكَرْتُ الأدلة، وأقوال العلماء التي تدل على ما ذُكِر في البَحْث من مَباحِث، ومسائل.

١٠- عَزَوْتُ النُّصُوص المنقولة في البَحْث إلى مصادرها.

١١- ضَبَطتُ ما يُحتاج إلى ضَبْطه من الألفاظ الواردة فى البَحْثِ.

المَبْحَث الأول

ذِكْر وُجُوهِ الحاجة إلى معرفة ترجيحات المتقدمين(١)، والعمل بها

الوجه الأول: كثرة الرُّوَاة المُختلَف فيهم؛ فإن من يطالع كتب التراجِم يظهر له ظهورا جَلِيًّا أن كثيرا من الرُّوَاة مُختلَف فيهم، فمن العلماء من يوثِّقهم، ومنهم من يضعِّفهم، والموثِّقون كثيرا ما يختلفون فى مرتبة التوثيق، وكذلك المضعِّفون كثيرا ما يختلفون فى مرتبة التضعيف، ومن العَجِيب فى ذلك أنهم اختلفوا فى محمد بن عمر الواقدى، فوثقه بعضهم بأرفع ألفاظ التوثيق، فقال: أمير المؤمنين فى الحديث، وضعفه بعضهم بأردأ ألفاظ التضعيف، وأَحَطِّها، فقال: كذَّاب يكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم(٢)، وكذلك محمد بن إسحاق إمام المغازى، والسِّيَر . كذبه هشام بن عروة، وسليمان التيمى، وقال شعبة: أمير المؤمنين فى الحديث(٣).

الوجه الثانى: أن طلاب عِلْمِ الحديث المبتدئين، والمتوسطين الذين لا أَهْلِيَّة لهم فى ترجيح الأقوال المختلفة فى الرواة بعضها على بعض يحتاجون احتياجا شديدا إلى معرفة الكتب التى سَلَك مصنِّفوها مَسْلَك الترجيح؛ لأن الذى لا أَهْلِيَّة له فى أمرٍ مَّا سبيله فى الشَّرْع، والعَقْل أن يُقَلِّد أصحاب

---

(١) ليس المراد بالمتقدمين هنا يحيى بنَ معين، وأحمد بن حنبل، وأشباههما، بل المراد أهل الأزمان السابقة ممن اشتَهرت أَهْلِيَّتهم للحُكْم على الرُّوَاة بالتوثيق، والتضعيف، وإن كانوا فى الأعصار المتأخرة كالذهبى، وابن حجر.

(٢) سيأتى ذِكْر مصادر الأقوال فى الواقدى، والراجح فيه عند ذِكْر كتاب "تقريب التهذيب" إن شاء الله تعالى.

(٣) سيأتى ذِكْر مصادر الأقوال فى محمد بن إسحاق، والراجح فيه عند ذِكْر كتاب "الترغيب والترهيب" للحافظ المنذرى إن شاء الله تعالى.

الأَهْلِيَّة فيه. وما قيل فى طلاب عِلْمِ الحديث المذكورين يُقَال مثله فى غير أهل الحديث من المفسرين، والفقهاء، وغيرهم ممن يحتاجون إلى النظر فى رُوَاة الأحاديث، والآثار المتعلقة بعلومهم.

الوجه الثالث: أن المتقدمين لهم القِدْحُ المُعَلَّى، والحَظُّ الأوفر فى الإحاطة بما قيل فى الراوى من تضعيف، أو توثيق، ومعانى الألفاظ المستعملة فى ذلك سواءً الواضحُ منها، والمُشْكِل، ومعرفةِ شروط التوثيق، والتضعيف، وما ثبت منه، وما لم يثبت، وما يُقبَل منه، وما يُرَد، وما يُقدَّم منه على غيره، وما يُقدَّم عليه غيره ، وقد أَحْرَزُوا قَصَبَ السَّبْقِ فى ذلك كله مع كون الترجيح مَسْلَكًا وَعِرًا عَسِيرًا ، ومن أوضح الأدلة على وُعُورَته، وعَسَارَته أن الذهبى الإمام فى هذا الشأن، والذى شرب الحافظ ماء زمزم بنية أن يكون مثله فى عِلْم الرجال(٤) يتوقف فى كتابه الكاشف –وهو من كتب الترجيح الآتى ذِكْرها– فيَحكى القولين المتخالفَيْن، ولا يرجح شيئا منهما على الآخر(٥)، فينبغى إذًا أن يُعَضَّ على ترجيحاتهم بالنواجذ، ويُسْتَمْسَك بها، ولا يُحَادَ عنها إلا لدليل قَوِيٍّ، وجَلِيٍّ يرشد إلى غير ما ذهبوا إليه، ويدل عليه.

الوجه الرابع: أن مطالعة ترجيحات المتقدمين، والنظر فى مناهجها، والتفكر فى قواعدها يُكْسِب المَرْءَ مَلَكَة، واستعدادا عَقْلِيًّا لِأن يَسِير فى دَرْبهم، ويَسْلُك طريقهم فى الرُّوَاة المُختلَف فيهم الذين ليس لهم فيهم ترجيح، واختيار من المتقدمين، بل قد تَقْوَى مَلَكَته، ويَزْداد استعداده حتى يصير أهلا لأن

(٤) ما ذُكِر من فِعْل الحافظ هذا نقله عنه تلميذه السخاوى فى "الجواهر والدرر فى ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر" ١٦٦/١

(٥) سيأتى ذِكْر أمثلة لتوقفه عند ذِكْر كتاب الكاشف إن شاء الله تعالى.

يخالفهم، فيذهب إلى غير ما ذهبوا إليه، ويَحكم بغير ما حكموا تَبَعًا للدليل، وسَيْرًا فى أَثَره.

الوجه الخامس: أن العِلْم مثل الصَّرْح العالى يُبْنَى شيئا، فشيئا، فلا يُبْتَدَأ فى عِلْم من العلوم، ولا فَنٍّ من الفُنُون من أول الأمر، ويُطَّرَحَ ما وصل إليه السابقون، وأدَّاهم إليه اجتهادهم، ولا يُنْقَضُ منه شىء بعد إحكامه إلا إذا ظهر بالدليل البَيِّن أن نَقْضَه هو الحق، والصواب، وأن استبدال غيره به هو السبيل المستقيم، والمَنْطِق القَوِيم. ومن تمام البُنْيَانِ فى عِلْم التراجِم، والجَرْح، والتعديل أن تُسْتَعمل القواعد العِلْمِيَّة الثابتة في ترجيح الأقوال بعضها على بعض في الرُّوَاة المُختلَف فيهم الذين لا يُوجَدُ فيهم ترجيح من المتقدمين. لكنْ لا يكون شىء من هذا كُلِّهِ إلا لمن تَأَهَّل له.

مسألة: هل المراد من ذِكْر هذه الوجوه حَظْرُ الاجتهاد فى ترجيح الأقوال بعضها على بعض فى الرُّوَاة المُختلَف فيهم، ومخالفةِ ترجيحات المتقدمين، وحَظْرُ الاجتهاد في ترجيح الأقوال بعضها على بعض في الرُّوَاة المُختلَف فيهم الذين لا يُوجَدُ فيهم ترجيح من المتقدمين؟

الجواب: لا. ليس ذلك مرادًا. وفى الوجه الخامس خاصَّةً التصريح بأن الاجتهاد فى ذلك كله أمر لا حَرَج فيه، بل هو واجب على الحاذق الماهر الذى بلَغ فى العِلْم ما بلَغوا، وكان أَهْلًا لأن يَصْنع مثل ما صنعوا، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء، والله ذو الفضل العظيم، وقد قيل فى المَثَل: كَمْ تَرَكَ الأَوَّلُ لِلْآخِرِ، وضِدُّه المَثَل القائل: "ما ترك الأول للآخِر شيئا"، وقول الشاعر:

لَمْ يَدَعْ مَنْ مَضَى لِلَّذِي قَدْ غَبَرْ([٦])
فَضْلَ عِلْمٍ سِوَى أَخْذِهِ بِالْأَثَرْ([٧])

ولكنَّ الضِّدَّ يكذبه الواقع، ويَشهد ببطلانه، وإن كانت مخالفة ترجيحات المتقدمين شديدة؛ فإنهم بَنُو بَجْدَتِهَا، ومُلَازِمو أَرُومَتها، والمُحْتَوُون حَقًّا على حقيقتها([٨]).

([٦]) "غَبَرَ" من الأَضداد، فيقال: غَبَرَ الشيءُ، ومعناه: بَقِيَ، ويقال: غَبَرَ الشيءُ، ومعناه: مَضَى، والمراد هنا: الأول.

تنظر مادة غبر فى الصحاح٢/٧٦٥، ومختار الصحاح ص ٢٢٤، والقاموس المحيط ص٤٤٧، وتاج العروس١٣/ ١٨٦

([٧]) ينظر المَثَل الأول وضِدُّه فى الأمثال المُوَلَّدة ص٣٤٩، وزَهْرِ الأَكَمِ في الأمثال والحِكَمِ٣/٧٧

([٨]) هذا اقتباس من قول إمام الحرمين فى البرهان١/٢٤٥: مخالفة الشافعي في أصول الفقه شديدة، وهو ابن بَجْدَتِهَا، ومُلَازِم أَرُومَتها، والمُحْتَوِى حَقًّا على حقيقتها.اهـ

والبَجْدة بفتح، فسكون، وفيها لغتان أخريان: البُجْدة بضم، فسكون، والبُجُدة بضمتين، وتطلق على أشياء منها: التُّرَابُ، ومنها: دِخْلَة الأمر، وباطنه، ومن المجاز قولهم: "هُوَ ابنُ بَجْدَتِها"، وقولهم: "أَنا ابنُ بَجْدَتها"، والهاء راجعة إلى الأرض، والمراد: العالِم بالشيء المتقِن له المميّز له، أو: المخلوق من ترابها.

ينظر مجمع الأمثال ١/٢٢، والمستقصى فى أمثال العرب١/٣٦٧، والقاموس المحيط، وشرحه تاج العروس مادة بجد ٧/٣٩٩

والأَرُومَة فيها لغتان: فتح الهمز، وضمه، ومعناها: الأَصْلُ. هذا الذى وجدته فى القاموس المحيط، لكن الرازى لم يذكر فى الصحاح لفظ "الأَرُومَة"، وإنما ذكر لفظ "الأَرُوم" بفتح الهمزة، وبغير هاء، وقال فى معناه: أَصْلُ الشجرةِ والقَرْن، واستدل بقول صَخْرِ الغَيِّ يهجو رجلا:

تَيْسَ تُيُوسٍ إذا يُناطِحُها يَأْلَمُ قَرْنًا أَرُومُه نَقِدُ

تنظر مادة أرم فى الصحاح٥/ ١٨٦٠، والقاموس المحيط ص ١٠٧٥، وتاج العروس٣١/ ٢٠٧

المَبْحَث الثانى

ذِكْر كُتُب الترجيح في الرُّوَاة المُختلَف فيهم

١- الفَصْلُ بَيْن النَّقَلَةِ لابن حِبَّان:

هذا الكتاب من كُتُب الترجيح في الرُّوَاة المُختلَف فيهم؛ فإن ابن حِبَّان وَعَدَ بتأليفه في كتابه "المجروحين"، وكتابه "الثقات"، وذكر أن موضوعه هو الترجيح المذكور.

فأما كتاب "المجروحين" فإنه قال فيه فى ترجمة داود بن الزِّبْرِقان(٩): وإنما نُمْلِي بعد هذا الكتاب كتاب (الفَصْلِ بَيْن النَّقَلَةِ)(١٠) ونذكر فيه كل شيخ

---

(٩) ٢٩٢/١ من طبعة دار المعرفة ببيروت، ٣٥٨/١ من طبعة دار الصميعي بالرياض.
وداود بن الزِّبْرِقان تَرْجَمَتُهُ فى تهذيب الكمال أيضا ٣٩٢/٨/ ١٧٥٩، والكاشف١/٣٧٩/ ١٤٣٩، وإكمال تهذيب الكمال٤/٢٤٩/ ١٤٤٤، وتهذيب التهذيب٣/١٨٥/٣٥١، وتقريب التهذيب ص١٩٨ رقم ١٧٨٥

(١٠) فى الطبعتَيْن السابق ذِكْرهما: "الفُضَّلِ مِنَ النَّقَلَةِ"، وهو تحريف ظاهر، والصواب ما أثبتُّه، ودليل هذا أمران: **الأول:** السياق؛ إذ قد ذكر ابن حبان بعد تسمية الكتاب أن موضوعه ذِكْر الرواة المُختلَف فيهم، وتِبْيان الراجح من الأقوال فيهم، ولم يَذكر أن جَرْح الرواة المذكورين فيه مردود لا اعتبار له، ومقتضى هذا أنه قد يكون الجرح هو الراجح عنده فى بعضهم، ولا يستقيم مع هذا أن يُسَمِّيَ الكتاب "الفُضَّلَ مِنَ النَّقَلَةِ"؛ لأن الفُضَّلَ جمع فاضل -لأن اللفظ الذى على زِنَةِ فُعَّل قياسيٌّ فى جَمْع الوصف الصحيح اللام الذى على زِنَة فاعل- ومن كان الراجح فى أمره الجَرْح، فليس بفاضل.
يُنظر فى الجَمْع المذكور توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك٣/١٣٩١، وأوضح المسالك ٤/٣١٤، وشرح ابن عقيل٤/ ١٢٣
الثانى: أن ابن حبان ذكر اسم هذا الكتاب فى كتابه "الثقات" فى أربعة مواضع يأتى ذِكْرها فى الأصل، واسمه فى تلك المواضع كلها: "الفَصْلُ بَيْن النَّقَلَةِ"، لكن ==

اختَلف فيه أئمتنا ممن ضعفه بعضهم، ووثقه البعض، ونذكر السبب الداعي لهم إلى ذلك، ونحتج لكل واحد منهم، ونذكر الصواب فيه لئلا يُطْلَق على مسلم الجرح بغير علم، ولا يقال فيه أكثر مما فيه إن قضى الله ذلك، وشاءه.اهـ

وأما كتاب "الثقات" فإنه قال فيه فى ترجمة إبراهيم بن طَهْمان(١١): أمره مشتبه، له مَدْخَل في الثقات، ومَدْخَل في الضعفاء، وقد روى أحاديث مستقيمة تشبه أحاديث الأثبات، وقد تفرد عن الثقات بأشياء معضلات. سنذكره –إن شاء الله تعالى– في كتاب "الفَصْلِ بَيْن النَّقَلَةِ" إن قضى الله ذلك، وكذلك كل شيخ توقفنا في أمره ممن له مَدْخَل في الثقات، والضعفاء جميعا.اهـ

وقال فى ترجمة حَمَّاد بن سَلَمَة(١٢) بعد الدَّفْعِ عنه، واطِّرَاح جَرْحه: وإنا نُشِيعُ الكلام في هذا الفَصْل في كتاب "الفَصْلِ بَيْن النَّقَلَةِ" عند ذكرنا إياه إن شاء الله تعالى.اهـ

==

كلمة"الفَصْلُ" كُتبت فى بعض المواضع فى بعض النسخ بالضاد المعجمة، وهو تحريف ظاهر؛ إذ لا معنى لقوله: "الفَضْلُ بَيْن النَّقَلَةِ".

(١١) ٢٧/٦

وإبراهيم بن طَهْمَان تَرْجَمَتُهُ فى تهذيب الكمال أيضا ١٠٨/٢/ ١٨٦، والكاشف ٢١٤/١/ ١٤٨، وإكمال تهذيب الكمال١٢٠/١/ ٢٢٧، وتهذيب التهذيب١٢٩/١، وتقريب التهذيب ص٩٠ رقم ١٨٩

(١٢) ٢١٧/٦

وحَمَّاد بن سَلَمَة تَرْجَمَتُهُ فى الكامل فى الضعفاء أيضا ٣/ ٣٥/ ٤٣١، والموضوعات لابن الجوزى ١/ ١٢٢، وتهذيب الكمال ٧/ ٢٥٣ – ٢٦٩/ ١٤٨٢، ==

وقال فى ترجمة محمد بن إسحاق(١٣): وإنما يُمْعَنُ الكلام في هذا الفَصْل عند ذكرنا إياه في كتاب "الفَصْلِ بَيْن النَّقَلَةِ" إن قضى الله ذلك، وشاء.اهـ

ولا أدرى أَأَوْفَى ابن حِبَّان بالوَعْد، أم خَلَجَتْه الخَوَالِجُ، وشَغلَتْه الشواغِلُ، أو اخْتَرَمَتْه المَنِيَّة قبل أن يُوفِى؛ فإنه ليس ثَمَّ شىء يفيد القطع، أو الظن فى ذلك، لكن قد يؤخذ مما قاله فى مقدمة كتابه "الثقات" أنه أَوْفَى؛ فإنه قال(١٤): وإنما أذكر في هذا الكتاب الشيخ بعد الشيخ، وقد ضعفه بعض أئمتنا، ووثقه بعضهم، فمن صح عندي منهم أنه ثقة بالدلائل النيِّرة التي بينتُها في كتاب "الفَصْلِ بَيْن النَّقَلَةِ" أدخلته في هذا الكتاب؛ لأنه يجوز الاحتجاج بخبره، ومن صح عندي منهم أنه ضعيف بالبراهين الواضحة التي ذكرتها في كتاب "الفَصْلِ بَيْن النَّقَلَةِ" لم أذكره في هذا الكتاب، لكني أدخلته

==

وميزان الاعتدال ١/ ٥٩٠/ ٢٢٥١، وسير أعلام النبلاء ٧/ ٤٤٤/ ١٦٨، والكاشف ١/ ١٢٢٠/٣٤٩، وتهذيب التهذيب ٣/ ١١/ ١٤، وتقريب التهذيب ص ١٧٨ رقم ١٤٩٩، ومقدمة فتح البارى ١/ ٣٩٩

(١٣) ٧/ ٣٨٥

ومحمد بن إسحاق تَرْجَمَتُهُ فى جامع بيان العلم، وفضله أيضا ٢/ ١٥٦، والترغيب والترهيب للمنذري ٤/ ٢٩٠، وعيون الأثر لابن سيد الناس ١/ ٥٤ – ٦٧، وتهذيب الكمال ٢٤/ ٤٠٥ – ٤٢٨/ ٥٠٥٧، وسير أعلام النبلاء ٧/ ١٥/٤١، وميزان الاعتدال ٣/ ٤٦٨ – ٤٧٥/ ٧١٩٧، وتهذيب سنن أبي داود لابن القيم ١٣/ ٩ – ١١، ونصب الراية ١/ ١٠٧ و ٤/ ٧ و ٤١٦، وتهذيب التهذيب ٩/ ٣٤ – ٣٩/ ٥١، وتقريب التهذيب ص ٤٦٧ رقم ٥٧٢٥، وطبقات المدلسين ص ٥١، وغاية المقصود لأبي الطيب ٢/ ٢٢٥، والرفع، والتكميل، وحاشية الشيخ أبي غدة ص ٤١٠ – ٤١٣

(١٤) ص١٣

في كتاب "الضعفاء" بالعلل؛ لأنه لا يجوز الاحتجاج بخبره.اهـ لكن المأخوذ من كلامه أثناء الكتاب فى التراجِم السابقِ ذِكْرها أنه لم يكن أَلَّفَ كتاب "الفَصْلِ بَيْن النَّقَلَةِ"، فكلامه الذى فى المقدمة يحتمل ثلاثة أمور: **الأول:** أنه أَوْفَى بالوَعْد، وأنه أَلَّفَ أبواب كتاب "الثقات"، وتراجِمه أولًا، ثم أَلَّفَ كتاب "الفَصْلِ بَيْن النَّقَلَةِ"، ثم أَلَّفَ مقدمة كتاب "الثقات".

الثانى: أنه شرع فى كتاب "الفَصْلِ بَيْن النَّقَلَةِ"، فأَلَّفَ منه الدلائل النيِّرة، والبراهين الواضحة التى يؤخذ منها ترجيح التعديل على التجريح، وعكسه، فَحَسْبُ، ثم أَلَّف كتاب "الثقات".

والظاهر –والله أعلم– أخذا مما تقدم، ومن ذِكْره فى مقدمة كتاب "المجروحين"([١٥]) أنه ذَكر قَبْله الأئمة المرضيين، والثقات المحدثين بأسمائهم، وما يُعْرَف من أنبائهم، الظاهر أخذا من ذلك كله أن ابن حِبَّان شَرَعَ فى تأليف كتبه الثلاثة: "الثقات"، و"المجروحين"، و"الفَصْلِ بَيْن النَّقَلَةِ"، فكان يَبْحَثُ حال الرواة راويًا راويًا، فإذا وجد الراوى ثقة لا خِلَاف فيه وضعه فى كتاب "الثقات"، وإذا وجده ضعيفا لا خِلَاف فيه وضعه فى كتاب "المجروحين"، وإذا كان مُختلَفا فيه وضعه فى كتاب "الفَصْلِ بَيْن النَّقَلَةِ"، وأظهر أدلة الأقوال، ونظر فيها، فإذا رَجَحَ عنده أنه ثقة أدخله في كتاب "الثقات"، وإذا رَجَحَ عنده أنه ضعيف أدخله في كتاب "المجروحين"، ثم شَرَعَ فى الإتمام، والتهيئة، فابتدأ بكتاب "الثقات"، ثم ثَنَّى بكتاب "المجروحين"، ثم أَتْبَعهما كتاب "الفَصْلِ بَيْن النَّقَلَةِ".

([١٥]) ص١٤

وثَمَّ شىء آخر مما يفيد أن ابن حِبَّان أَوْفَى بالوَعْد، فأَلَّفَ كتاب "الفَصْلِ بَيْن النَّقَلَةِ"، أم لم يُوفِ، وهو أن يكون بين انتهائه من كتاب "الثقات"، وكتاب "المجروحين"، وبين وفاته مدة يمكن أن يُؤَلَّفَ فيها الكتاب المذكور، وقد راجعت ما ذكره ابن حِبَّان فى فاتحة كتابَيْه: "الثقات"، و"المجروحين"، وخاتمتهما، فلم أجد تاريخا لتأليف الكتابَيْن، وراجعت أيضا فاتحة صحيحه، وخاتمتها، فلم أجد ذِكْرا لتاريخ الصحيح، ولا لغيره، إلا ذِكْرَه أنه أَلَّفَ كتاب "المجروحين" قبل الصحيح([١٦]).

وثَمَّ شىء آخر يفيد ذلك، وهو وجود الكتاب فى أيدى الناس، وقد بحثت عنه فى المظانِّ، فلم أجده لا مطبوعا، ولا مخطوطا.

([١٦]) ينظر صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان ١/١٥٥،١٦٥

2- الكامل فى ضعفاء الرجال لابن عدى([١٧]):

هذا الكتاب من كتب الترجيح فى الرُّوَاة المختلَف فيهم، والدليل على ذلك أن ابن عدى نفسه قال في مقدمته ص٨٤: وذاكِرٌ في كتابي هذا كل من ذُكِر بضَرْب من الضَّعْف، ومن اختُلف فيهم، فجرَحه البعض، وعدَّله البعض الآخر، ومرجِّح قول أحدهما مَبْلَغَ عِلْمِي من غير محاباة، فلعل من قبَّح أمره، أو حسَّنه تحامل عليه، أو مال إليه.اهـ

مِثَالَان لترجيحات ابن عدى فى هذا الكتاب:

المثال الأول: ترجمة أحمد بن صالح المِصْرِيّ الطَّبَرِيّ([١٨]):

([١٧]) طبعته دار الكتب العلمية ببيروت سنة ١٤١٨هـ-١٩٩٧م بتحقيق عادل أحمد عبد الموجود، وعلى محمد معوض، وعبد الفتاح أبو سنة، وطبعته أيضا مكتبة الرشد بالرياض سنة ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م بتحقيق الدكتور مازن محمد السرساوى، وهى الطبعة التى أَعْزُو إليها فى هذا البَحْث، وقد كَتب محققها دراسة مختصَرة للكتاب، ومنهج المؤلِّف فيه.

وقد حُقِّق الكتاب فى عدة رسائل قُدِّمَتْ إلى جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ونُشِرَتْ فى مَوْقِع دار المنظومة.

ومن الدراسات العِلْمِيَّة المتعلقة بهذا الكتاب أيضا رسالة قُدِّمَتْ إلى كلية الدعوة وأصول الدين بجامعة أم القرى بعُنْوَان: "ابن عدى، ونَهْجه فى كتاب الكامل فى ضعفاء الرجال"، ونُشِرَتْ فى مَوْقِع دار المنظومة.

([١٨])١/ ٤١٢، وما بعدها.

وأحمد بن صالح المِصْرِيُّ الطَّبَرِيُّ تَرْجَمَتُهُ فى تهذيب الكمال أيضا١/٣٤٠/ ٤٩، والكاشف١/١٩٥/ ٤٠، وإكمال تهذيب الكمال١/٥٨/ ٥٥، وتهذيب التهذيب١/٣٩/ ٦٨، وتقريب التهذيب ص٨٠ رقم ٤٨

روى ابن عدى بسنده فى جرحه أن يحيى بن معين قال: رأيتُه كَذَّابًا يَخْطِر([١٩]) في جامع مصر، ثم ذكر ابن عدى أن النسائي كان سيء الرأي فيه، وينكر عليه أحاديث، ثم روى بسنده أن أبا داود السجستاني قال: أحمد بن صالح ليس هو كما يتوهمون الناس([٢٠]) يعني: ليس بذاك فى الجَلَالة.

ثم روى فى توثيقه بسنده أن أبا نعيم الفضل بن دكين قال: ما قَدِمَ علينا أحد أعلم بحديث أهل الحجاز من هذا الفتى يريد أحمد بن صالح، وأن أبا زرعة الدمشقي عبد الرحمن بن عمرو قال: قَدِمْتُ العراق، فسألني أحمد بن حنبل:

([١٩]) يعنى يَتَبَخْتَر. تنظر مادة خطر فى مختار الصحاح ص٩٣، والقاموس المحيط ص٣٨٦، وتاج العروس ١٩٤/١١

([٢٠]) قوله "يتوهمون الناس" جارٍ على لغة من لغات العرب حكاها البصريون عن طيئ، وحكاها بعضهم عن أزد شنوءة، وهى إلحاق الفعل علامة التثنية إذا كان فاعله مثنى، فيقال مثلا: قاما الزيدان، وعلامة الجمع إذا كان فاعله جمعا، فيقال مثلا: قاموا الزيدون، والاسم الظاهر بعد هذه العلامات هو الفاعل.

ومذهب جمهور العرب تجريد الفعل من هذه العلامات مطلقا، فيقولون مثلا: قام زيد، وقام الزيدان، وقام الزيدون، ويؤولون ما ورد من إلحاق هذه العلامات على لسان غير أهل اللغة السابقة على أن هذه العلامات هى الفاعل، والاسم الظاهر بعدها بدل منه، أو على أن الفعل وما اتصل به من هذه العلامات خبر مقدم، والاسم الظاهر بعدها مبتدأ مؤخر.

وقد نظم ابن مالك هذه القاعدة فى الخلاصة، فقال:

وجَرِّدِ الفِعْل إذا ما أُسْنِدَا ... لاثنين، أو جَمْع كَفَازَ الشُّهَدَا

وقد يُقال: سَعِدَا، وسَعِدُوا ... والفِعْل للظاهر بعد مُسْنَدُ

تنظر هذه المسألة فى توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٥٨٥/٢، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢/ ٨٩، وما بعدها، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١/ ٤٢٤، وما بعدها.

مَنْ خَلَّفْتَ بمصر؟ قلت: أحمد بن صالح، فسُرَّ بذكره، وذكر خيرا، ودعا له الله، ثم روى بسنده أيضا أن أبا بكر بن زنجويه حَدَّثَ أن أحمد بن صالح قَدِمَ بغداد، فاستَأْذَن له على أحمد بن حنبل، فأذِن له، فقام إليه، ورحَّب به، وقرَّبه، وجعلا يتذاكران بما رَوى الزهري عن أصحاب رسول الله –صلى الله عليه وسلم– ثم بما روى الزهري عن أولاد أصحاب رسول الله –صلى الله عليه وسلم– ولا يُغْرِب أحدهما على الآخر فى ذلك حتى فَرَغَا. قال أبو بكر بن زنجويه: وما رأيت أحسن من مذاكرتهما.

ثم قال ابن عدى: وأحمد بن صالح من حفاظ الحديث، وبخاصة حديث الحجاز، ومن المشهورين بمعرفته، وحَدَّث عنه البخاري مع شدة استقصائه، ومحمد بن يحيى، واعتمادهما عليه في كثير من حديث الحجاز، وعلى معرفته، وحَدَّث عنه من حَدَّث من الثقات، واعتمدوه حفظا، وإتقانا.

ثم قال: وكلام ابن معين فيه تحامل، وأما سوء ثناء النسائي فسمعت محمد بن هارون بن حسان البرقي يقول: هذا الخراساني –يعني النسائي– يتكلم في أحمد بن صالح، وحضرت مجلس أحمد بن صالح، وطرده من مجلسه، فحمله ذلك على أن تكلم فيه.

وهذا أحمد بن حنبل قد أثنى عليه، فالقول فيه ما قال أحمد، لا ما قاله غيره فيه.

ثم أجاب ابن عدى عن إنكار النسائى حديثا رواه أحمد بن صالح، ثم قال: فلا يؤثر قول النسائي عليه، ولا إنكاره عليه يَسْوَى شيئا، وأحمد بن صالح من أَجِلَّةِ الناس، ثم قال: ولولا أني شَرَطتُّ في كتابي هذا أن أَذكر فيه كل من تَكَلَّمَ فيه مُتَكَلِّمٌ لكنت أُجِلُّ أحمد بن صالح أن أَذكره.اهـ

المثال الثانى: ترجمة أحمد بن محمد بن سعيد الهمْدانِيّ المعروف بابن عُقْدة([٢١]):

صدَّر ابن عدى ترجمته بقوله: كان صاحب معرفة، وحفظ، ومقدَّمًا في هذه الصناعة، إلا أني رأيت مشايخ بغداد مسيئين الثناء عليه، وسمعت أبا بكر بن أبي غالب يقول: ابن عقدة لا يَتَدَيَّنُ بالحديث؛ لأنه كان يحمل شيوخا بالكوفة على الكذب، يُسَوِّي لهم نُسْخة، ويأمرهم أن يروووها، فكيف يَتَدَيَّن بالحديث، ويعلم أن هذه النُّسَخَ هو دفعها إليهم، ثم يرويها عنهم؟ وقد تبينا ذلك منه في غير شيخ بالكوفة.

ثم قال ابن عدى: وقد كان من المعرفة، والحفظ بمكان، وقد رأيت فيه مجازفات في روايته، حتى كان يقول: حدثتني فلانة قالت: هذا كتاب فلان، فقرأت فيه: حدثنا فلان([٢٢])، وهذا مجازفة.

([٢١]) ١/ ٥٣/٤٧٠، وما بعدها.

وابن عُقْدة تَرْجَمَتُهُ فى تاريخ بغداد أيضا ٢٦٣٤/١٤٧/٦، وميزان الاعتدال ٥٤٨/١٣٦/١، والمغنى فى الضعفاء ٤٢٢/٩٨/١، وديوان الضعفاء ص٨ رقم٨٧، ولسان الميزان ٧٥٢/٦٠٣/١

([٢٢]) الظاهر أنه يعنى أنه كان إذا قرأ كتاب الشيخ المذكور الذى يرويه عن الشيخة المذكورة كان يقول مَجَازًا: "حدثنا فُلَان" يعنى الشيخ المذكور، والصحيح أن يقول: "حدثتني فلانة قالت: هذا كتاب فلان"، ويقرأ ما فى الكتاب من الأسانيد، والمتون؛ لأن قوله:"حدثنا فُلَان" المُتَبَادِر إلى الأذهان منه أنه سَمِع الكتاب منه، وهو لم يَسْمعه منه.

وكان مقدَّما في الشِّيعَةِ، وفي هذه الصَّنْعة أيضا، ولم أجد بُدًّا من ذِكْره؛ لأني شَرَطتُّ في أول كتابي هذا أن أذكر فيه كل من تَكَلَّمَ فيه مُتَكَلِّمٌ، ولا أُحَابِي، ولولا ذلك لم أذكره للفضل الذي كان فيه من الفضل، والمعرفة.

لكن ابن عدى ذكر بعد ذلك روايتَيْن فى جَرْحه، فقال: وسمعت ابن مكرم يقول: كان ابن عقدة معنا عند ابن لعثمان بن سعيد المري بالكوفة في بيت، ووضع بين أيدينا كتبا كثيرة، فنَزَعَ ابن عقدة سَرَاوِيلَه، ومَلَأَهُ من كتب الشيخ سِرًّا مِّنْهُ، وَمِنَّا، فلما خرجنا قلنا له: ما هذا الذي معك؟ لِمَ حَمَلْتَهُ؟ فقال: دَعُونا من وَرَعِكُمْ هذا.

وسمعت عبدان الأهوازي يقول: ابن عقدة قد خرج عن معاني أصحاب الحديث، ولا يُذكر حديثه معهم، يعني لما كان يُظْهِر من الكثرة، والنُّسَخ، وتكلم فيه مُطَيَّنٌ بآخِرَة لمَّا حَبَسَ كُتُبَه عنه.اهـ

وليس ذلك عُدُولًا منه عن توثيقه المتقدِّم؛ إذ لو كان ذلك لصرَّح به، أو لمَحَا التوثيق، واستبدل به التجريح، ولا ريب أن هاتَيْن الروايتَيْن وُضِعتا فى غير موضعهما؛ لأن السياق يقتضى تقديمهما، فتُذكران أول الترجمة عند ذكر الجَرْح، ثم يُختَم الكلام بثناء ابن عدى على ابن عقدة، وقوله: "ولم أجد بُدًّا من ذِكْره؛ لأني شَرَطتُّ في أول كتابي هذا" إلخ، فيحتمل –والله أعلم– أن يكون ابن عدى وضعهما آخر الترجمة، ولم يغيِّر موضعهما للنسيان، أو لغيره، ويحتمل أن يكون وضعهما فى الحاشية ليُوضَعا فى المَوْضِع الصحيح، ولكن الناسخ وضعهما آخر الترجمة.

3- كتاب "ذِكْر من اختلف العلماء، ونُقَّادُ الحديث فيه" لأبي حفص بن شاهين([٢٣]):

هذا الكتاب من كتب الترجيح فى الرُّوَاة المُختلَف فيهم؛ لأن ابن شاهين وضعه فى الرُّوَاة المُختلَف فيهم خاصَّةً، واختار فى كثير منهم ما رآه راجحا من الأقوال المختلفة.

([٢٣]) طبعه مجلس دائرة المعارف العثمانية بالهند سنة ١٣٦٩هـ/١٩٥٠مـ مع كتاب "تاريخ جرجان" بتحقيق الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمى اليمانى، ولكنه ناقص ليس فيه إلا خمس عشرة ترجمة، ثم طبعته مكتبة التوعية الإسلامية بالهرم بمصر ١٤١٢هـ/١٩٩٢مـ بتحقيق الشيخ طارق عوض الله محمد مفردا مستقلا، وقد ذكر المحقق أنه نقل طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية مع تعليقاتها كما هى، وزاد عليها تعليقات من عنده، ثم طبعته مكتبة أضواء السلف بالرياض سنة ١٤١٩هـ/١٩٩٩مـ بتحقيق، وتعليق الشيخ حماد بن محمد الأنصارى، وابنه الدكتور عبد البارى -وهذه الطبعة هى التى أَعْزُو إليها فى هذا البَحْث- ثم طبعته مكتبة الرشد بالرياض سنة ١٤٢٠هـ/١٩٩٩مـ بتحقيق الدكتور عبد الرحيم بن محمد القشقرى، لكن بعنوان "المُختلَف فيهم"، والتاريخ المذكور -١٤٢٠هـ/١٩٩٩مـ- هو الذى على غِلَافِ الكتاب، ولكن المحقق أَرَّخَ مقدمة التحقيق بـ ١٤١١/٤/١هـ، فلا أدرى أأخطأ أحدهما: المحقق، أو كاتب التاريخ على الغِلَافِ، أم كَتب المحقق مقدمة التحقيق فى الوقت الذى ذكره -والغالب أن ذلك بعد الفراغ من تحقيق الكتاب- ثم طُبع الكتاب فى الوقت الذى ذُكر فى الغِلَافِ؟ ثم إن الكتاب فى الطبعتَيْن الآخِرتَيْن تامٌّ مشتمل على تِسْعٍ، وستين ترجمة أولها التراجِم الخمس عشرة التى فى الطبعتَيْن السابقتَيْن، وقد كَتب محققا الطبعتَيْن الآخِرتَيْن مقدمة تَرْجَمَا فيها المؤلِّف، وذكرا مَنْهَجه فى كتابه.

مِثَالَان لترجيحات ابن شاهين فى هذا الكتاب:

المثال الأول: ترجمة أَسَدٍ بن عمرو البَجَلِيّ قاضي واسط([٢٤]):

روى ابن شاهين فى جَرْجه بإسناده عن يزيد بن هارون أنه قال: لا تَحِلُّ الرواية عنه، وعن عثمان بن أبي شيبة أنه قال: هو والرِّيح سواء. لا شيء في الحديث. إنما كان يُبْصِرُ الرَّأْيَ، ثم رَوى فى توثيقه عن محمد بن عبد الله بن عمار الموصلي أنه قال: أسد بن عمرو البجلي صاحب رَأْيٍ، لا بأس به، ثم اختار قول من جرَّحه، فقال: ليس كلام محمد بن عبد الله بن عمار بتزكيته حجة على قول يزيد بن هارون؛ لأن يزيد بن هارون وعثمان بن أبي شيبة أعلم بأسد بن عمرو من ابن عمار؛ لأن ابن عمار موصلي، ويزيد بن هارون واسطي، وعثمان بن أبي شيبة كوفي، فهما أعلم به، ويزيد بن هارون في الطبقة العليا على ابن عمار، وقوله: "لا بأس به" ليس مثل قول يزيد: "لا تَحِلُّ الرواية عنه".اهـ

المثال الثانى: ترجمة عبد الرحمن بن إبراهيم القاصّ([٢٥]):

([٢٤]) ص٤١

وأَسَدٌ بن عمرو البَجَلِيُّ تَرْجَمَتُهُ فى تاريخ بغداد أيضا٧/٤٧٠/ ٣٤٣٧، وميزان الاعتدال١/٢٠٦/ ٨١٤، والمغنى فى الضعفاء ١/١٢٥/٦٠٩، وديوان الضعفاء ص٣٠ رقم ٣٦٥، ولسان الميزان٢/٩٠/ ١١٠٥

([٢٥]) ص٦٨

وتَرْجَمَتُهُ فى الجرح والتعديل لابن أبى حاتم٥/٢١١/ ٩٩٧، وميزان الاعتدال٢/٥٤٥/ ٤٨٠٣، والمغنى فى الضعفاء ١/٥٣٠/ ٣٥١٦، وديوان الضعفاء ص٢٣٩ رقم ٢٤١٢، ولسان الميزان٥/٨٠/ ٤٥٨٩

رَوى ابن شاهين فى توثيقه أن العباس بن محمد روى عن يحيى بن معين أنه قال: عبد الرحمن بن إبراهيم القاصُّ كان ينزل كرمان. ثقة، ورَوى عن حِبَّان بن هلال أنه قال: هو ثقة، ثم رَوى فى جَرْحه أن فى رواية المفضل بن غسان عن يحيى بن معين أنه سُئِل عن شيخ حدثهم عنه عفان يقال له: عبد الرحمن بن إبراهيم، فقال: كان قاصًّا مدينيا، روى عن ابن المنكدر، والعلاء. ضعفه أبو زكريا([٢٦])، ثم اختار قول من وثَّقه، فقال: وهذا الكلام في عبد الرحمن بن إبراهيم يوجب الثقة له، وتوثيق يحيى له مع غيره أَوْلَى بالعمل به من قوله الثاني، والله أعلم.اهـ

4- تاريخ بغداد للخطيب البغدادى([٢٧]):

هذا الكتاب من كتب الترجيح فى الرُّوَاة المُختلَف فيهم؛ لأن مؤلِّفه ترجم فيه بعض الرواة المُختلَف فيهم، فأَوْرد الأقوال المختلفة، واختار منها ما رآه راجحا، وقد سلك فى ذلك ثلاثة طُرُق: **الطريق الأول:** تصدير الترجمة بالتوثيق، أو التجريح، ثم ذِكْر الخلاف بعد ذلك. **الثانى:** نَقْد الأقوال، وتمييز المقبول من المردود. **الثالث:** خَتْم الترجمة بذكر القول الراجح عنده من التضعيف، أو التوثيق.

([٢٦]) يعنى يحيى بن معين.

([٢٧]) طبعته دار الغرب الإسلامي ببيروت سنة ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م بتحقيق الدكتور بشار عواد معروف، وقد كَتب المحقق دراسة واسعة جِدًّا للكتاب، ومنهج المؤلِّف فيه.

ومن الدراسات العِلْمِيَّة المتعلقة بهذا الكتاب رسالة قُدِّمَتْ إلى كلية أصول الدين بجامعة أم درمان الإسلامية بعُنْوَان: "أحكام الخطيب البغدادى فى كتابه تاريخ بغداد على الرواة دراسة نقدية"، ونُشِرَتْ فى مَوْقِع دار المنظومة.

والطريق الثالث خاصَّةً ذكره الذهبى فى ترجمة المؤلِّف فى سِيَر أعلام النبلاء([٢٨])، وفى تذكرة الحفاظ([٢٩]) فقال ما حاصله: قال السمعاني: سمعت من ستة عشر نَفْسًا من أصحاب الخطيب سمعوا منه ببغداد سوى نصر الله المصيصي؛ فسماعه منه بدمشق، وسوى يحيى بن علي الخطيب؛ فسماعه منه بالأنبار. قال يحيى بن علي الخطيب: قرأت بخط أبي: سمعت أبا محمد بن الآبنوسي: سمعت الخطيب يقول: كلما ذَكَرْتُ في "التاريخ" رجلا اختلفت فيه أقاويل الناس في الجرح، والتعديل، فالتعويل على ما أَخَّرْتُ، وخَتَمْتُ به الترجمة.اهـ

مِثَالَان لترجيحات الخطيب فى هذا الكتاب:

المثال الأول: ترجمة عبد الله بن جعفر بن دُرُسْتُوَيَهْ النحوي([٣٠]):

رَوَى الخطيب فى ترجمته بسنده أن هبة الله بن الحسن الطبري ضَعَّفَهُ، وذَكَر هبة الله سبب تضعيفه إياه، وذَكر الخطيب أيضا أنه سأل شيخه البرقاني عنه، فقال: ضَعَّفُوهُ، وذَكَر البرقانى سبب تضعيفهم إياه، وضَعَّفَ الخطيب السببَيْن اللَّذَيْن ذكرهما هبة الله، والبرقانى، ثم ختم الترجمة برواية توثيقه عن شيخ الخطيب الحسين بن عثمان الشيرازي، ورواية شيخه توثيقه عن شيخه أبى عبيد الله بن منده الحافظ بعد ما تقدم للخطيب أثناء تضعيف السببَيْن المذكورَيْن من رواية توثيقه عن أبى القاسم الأزهري.

([٢٨]) ١٨/ ٢٧٩/ ١٣٧

([٢٩]) ٣/ ٢٢٣

([٣٠]) ١١/٨٥/ ٤٩٩٨

وتَرْجَمَتُهُ فى سير أعلام النبلاء أيضا ١٥/ ٥٣١/ ٣٠٩، وميزان الاعتدال٢/٤٠٠/٤٢٤٦، ولسان الميزان ٤/ ٤٤٩/ ٤١٨٥

وعبارته فى ذلك كله: سمعت هبة الله بن الحسن الطبري ذكر ابن دُرُسْتُويَهْ، وضَعَّفَهُ. قال: بلغني أنه قيل له: حَدِّثْ عن عباس الدوري حديثا، ونحن نعطيك دِرْهَمًا، ففعل، ولم يكن سمع من عباس.

وهذه الحكاية باطلة؛ لأن أبا محمد بن دُرُسْتُويَهْ كان أرفع قَدْرًا من أن يكذب لأجل العِوَض الكثير، فكيف لأجل التافه الحقير؟ وقد حدثنا عنه ابن رزقويه بأمالي أملاها في جامع المدينة، وفيها عن عباس الدوري أحاديث عدة.

سألت البرقاني عن ابن دُرُسْتُويَهْ، فقال: ضَعَّفُوهُ؛ لأنه لما روى كتاب التاريخ عن يعقوب بن سفيان أنكروا عليه ذلك، وقالوا له: إنما حَدَّثَ يعقوب بهذا الكتاب قديما، فمتى سمعته منه؟!

وفي هذا القول نظر؛ لأن جعفر بن دُرُسْتُويَهْ من كبار المحدثين، وفهمائهم، وعنده عن علي بن المديني، وطبقته، فلا يستنكر أن يكون بَكَّرَ بابنه في السماع من يعقوب بن سفيان، وغيره، مع أن أبا القاسم الأزهري قد حدثني قال: رأيت أصل كتاب ابن دُرُسْتُويَهْ بتاريخ يعقوب بن سفيان لما بِيعَ في ميراث ابن الآبنوسي، فرأيته أصلا حسنا، ووجدت سماعه فيه صحيحا، وسألت أبا سعد الحسين بن عثمان الشيرازي عن ابن دُرُسْتُويَهْ، فقال: ثقة. ثقة. حدثنا عنه أبو عبيد الله بن منده الحافظ بغير شيء، وسألته عنه، فأثنى عليه، ووثَّقه.اهـ

المثال الثانى: ترجمة أحمد بن عبد الجبار بن محمد العُطَارِدِيّ أبى عمر الكوفي([٣١]):

رَوَى الخطيب فى ترجمته بسنده أن عبد الله بن عدي الحافظ قال: رأيت أهل العراق مجمعين على ضَعْفِهِ، وكان أحمد بن محمد بن سعيد لا يُحَدِّثُ عنه، وذكر أن عنده عنه الكثير، وقال ابن عدي: والعُطَارِدِيُّ لا أعرف له حديثا منكرا رواه. إنما ضَعَّفُوه لأنه لم يَلْقَ القوم الذين يُحَدِّثُ عنهم.

ثم رَوَى الخطيب بسنده أن محمد بن عبد الله الحضرمي قال: أحمد بن عبد الجبار العُطَارِدِيُّ كان يكذب، ثم ذكر الخطيب أن بعض شيوخه قال –أو قالوا– له: إنما طَعن على العُطَارِدِيّ مَنْ طَعن عليه بأن قال: الكُتُب التي حَدَّث منها كانت كُتُب أبيه، فادَّعَى سماعها معه، ثم ختم الترجمة برواية توثيقه عن أبى عبيدة السري بن يحيى أنه قال لمَّا سأله يعقوب الأصم عن العطاردي: ثقة.

ثم رَوَى بسنده أن أبا كريب محمد بن العلاء قال: قد سمع أحمد بن عبد الجبار العُطَارِدِيُّ من أبي بكر بن عَيَّاش، وأن حمزة بن يوسف قال: سألت أبا الحسن الدارقطني عن أحمد بن عبد الجبار العُطَارِدِيّ، فقال: لا بأس به. أثنى عليه أبو كريب، وسئل عن مغازي يونس بن بكير، فقال: مُرُّوا إلى غلام بالكناس يقال له: " العُطَارِدِيُّ" سمع معنا مع أبيه، فجئنا إليه، فقال: لا أدري أين هو؟ ثم وجده في بُرْجِ الحَمَامِ، فحَدَّثَ به.

([٣١]) ٥/٤٣٤/ ٢٢٧٣

وتَرْجَمَتُهُ فى الثقات لابن حبان أيضا ٨/ ١٢١٧٨/٤٥، وتهذيب الكمال ١/ ٦٥/٣٧٨، وتهذيب التهذيب ١/ ٨٨/٥١، وتقريب التهذيب ص ٨١ رقم ٦٤

ثم رَوَى الخطيب بسنده أن الحسين بن حميد بن الربيع قال: ابتدأ أبو كريب محمد بن العلاء يقرأ علينا كتاب المغازي ليونس بن بكير، فقرأ علينا مجلسا، أو مجلسين، فلَغَطَ بعض أصحاب الحديث، فقطع قراءته، وحلف لا يقرؤه علينا، فعدنا إليه، فسألناه، فأبَى، وقال: امضُوا إلى عبد الجبار العُطَارِدِيّ؛ فإنه كان يحضر سماعه معنا من يونس، فقلنا له: فإن كان قد مات؟ قال: اسمَعوه من ابنه أحمد؛ فإنه كان يحضر معه، فقمنا من عنده –ومعنا جماعة من أصحاب الحديث– فسألنا عن عبد الجبار، فقيل لنا: قد مات، وسألنا عن ابنه، فدُلِلْنَا إلى منزله، فجئناه، فاستأذنا عليه، وعرَّفْناه قِصَّتَنَا مع أبي كريب، وأنه دلنا على أبيه، وعليه، فذَكر أنه قال لهم: مُذْ سمعناه ما نظرت فيه، ثم أَمَرَهم أن يَطْلُبُوه عنده. قال: فقمت، فطلبته، فوجدته، وعليه ذَرْقُ الحَمَامِ، وإذا سماعه مع أبيه بالخَطِّ العَتِيق، ثم قال الخطيب، أو مَنْ فوقه من رجال الإسناد: هذا الكلامَ، أو نحوه.

ثم ختم الخطيب ترجمته بترجيح توثيقه، واطِّرَاح تضعيفه، فقال: كان أبو كريب من الشيوخ الكبار الصادقين الأبرار، وأبو عبيدة السري بن يحيى شيخ جليل أيضا ثقة من طبقة العُطَارِدِيّ، وقد شهد له أحدهما بالسماع، والآخر بالعدالة، وذلك يفيد حسن حالته، وجواز روايته؛ إذ لم يثبت لغيرهما قول يوجب إسقاط حديثه، واطِّرَاح خبره.

فأما قول الحضرمي في العُطَارِدِيّ: "إنه كان يكذب"، فهو قول مجمل يحتاج إلى كشف، وبَيَان، فإن كان أراد به وضع الحديث، فذلك معدوم في حديث العُطَارِدِيّ، وإن عَنَى أنه رَوى عمن لم يدركه، فذلك أيضا باطل؛ لأن أبا كريب شَهد له أنه سمع معه من يونس بن بكير، وثبَّت أيضا سماعه من أبي بكر بن عَيَّاش، فلا يُسْتَنْكَرُ له السماع من حفص بن غياث، وابن فضيل،

ووكيع، وأبي معاوية؛ لأن أبا بكر بن عَيَّاش تقدمهم جميعا في الموت، وأما ابن إدريس فتوفي قبل أبي بكر بسنة، فليس يمتنع سماعه منه؛ لأن والده كان من كبار أصحاب الحديث، فيجوز أن يكون بَكَّرَ به، وقد روى العُطَارِدِيُّ عن أبيه عن يونس بن بكير أوراقا من مغازي ابن إسحاق، ويُشْبِهُ أن يكون فاته سماعها من يونس، فسمعها من أبيه عنه، وهذا يدل على تحريه للصدق، وتثبته في الرواية، والله أعلم.اهـ

5- كتاب "بَيَان الوَهَم، والإيهام الواقعَيْن فى كتاب الأحكام" لابن القطان الفاسى([٣٢]):

هذا الكتاب وضعه ابن القطان لبَيَان الوَهَم، والإيهام الواقعَيْن فى "الأحكام الوُسْطَى" للحافظ عبد الحق([٣٣])، وهو من كتب الترجيح فى الرواة المختلَف

([٣٢]) طبعته دار طيبة للنشر والتوزيع بالرياض سنة ١٤١٨هـ/١٩٩٧م بتحقيق الدكتور الحسين آيت سعيد فى أربعة مجلدات مع مجلد لترجمة المؤلِّف، وبيان منهجه فى الكتاب، واهتمام العلماء به، ومجلد آخر للفهارس.

ومن الدراسات العِلْمِيَّة المتعلقة بهذا الكتاب رسالة قُدِّمَتْ إلى كلية الدراسات العليا بجامعة النيلَيْن بالسودان بعُنْوَان: "منهج الحافظ ابن القطان الفاسى فى الجرح والتعديل فى كتابه بَيَان الوَهَم، والإيهام الواقعَيْن فى كتاب الأحكام للإشبيلى"، ونُشِرَتْ فى مَوْقِع دار المنظومة.

([٣٣]) ألف الحافظ عبد الحق ثلاثة كتب فى أحاديث الأحكام: الأحكام الكُبْرَى، والأحكام الوُسْطَى، والأحكام الصُغْرَى، وكلها مطبوعة -والحمد لله- وقد اختُلف فى تعيين الكتاب الذى أَلَّف ابنُ القطان كتابه "بَيَان الوَهَم، والإيهام" فى نقده، والاستدراك عليه، والصواب الذى تؤيده الأدلة أنه الأحكام الوُسْطَى.

ومن أدلة ذلك أنه قال فى مقدمة الكتاب٢/١٥ يُبَيِّن من أين عَلِم شيئا ممَّا ذَكره: وعلمت ذلك إما بأن رأيته قد كتبه في كتابه الكبير الذي يذكر فيه الأحاديث ==

فيهم؛ فإنه ذكر عددا كبيرا جِدًّا من الرواة يَقْرُب من أَلْفٍ، أو يزيد([٣٤])، وسلك مَسْلَك الترجيح فى كثير من الرواة المختلَف فيهم مع بَيَان أسباب الترجيح.

وكلام ابن القطان فى الرواة المذكورين فى الكتاب كلام قَيَّم بالنظر إلى مجموعه، ومن أدلة ذلك أن العلماء عُنُوا بالكتاب عِنَاية كبيرة، فمن ذلك أن تلميذه الحافظ ابن المواق أَلَّف كتابا فى الاستدراك عليه سمَّاه "بُغْيَة النُّقَّاد النَّقَلة فيما أخل به كتاب البَيَان، وأغفله، أو أَلَمَّ به، فما تمَّمه، ولا كمَّله"([٣٥]).

ومن ذلك أن الحافظ الذهبى أَلَّف كتابا فى الاستدراك على كتاب ابن القطان أيضا، وسمَّاه "الرد على ابن القطان فى كتابه بَيَان الوَهَم، والإيهام"([٣٦])،

==

بأسانيدها الذي منه اختصر هذا.اهـ

تنظر هذه المسألة فى مقدمة تحقيق "بَيَان الوَهَم، والإيهام" ص٢٠٦، و مقدمة تحقيق "بُغْية النُّقَّادِ" ص١٤٩، ومقدمة تحقيق "الرد على ابن القطان" ص٦

([٣٤]) يؤخذ هذا العدد من فهرس الرواة الذى وضعه المحقق، وهو فهرس كبير جدا فى (١٨١) صَفْحة من ص٣٦٩ إلى ص٥٥٠، وقد رَتَّب الرواة فيه على حروف الهِجَاءِ مبتدِئا بالرواة الرجال المذكورين بأسمائهم، ثم المنسوبين إلى آبائهم بلفظ: "ابن فلان"، ثم المذكورين بكُنَاهم، ثم بالراويات المذكورات بكُنَاهن، وذكر فى أَثْنائهن الراويات المضافات إلى أزواجهن بلفظ: "امرأة فلان"، ثم المذكورات بأسمائهن، وذكر مع كل راوٍ وراوية ما ذكره المصنِّف من الجرح، والتعديل، والموضع الذى قال فيه ذلك من الكتاب.

([٣٥]) طبعته مكتبة أضواء السلف بالرياض سنة ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م بتحقيق الدكتور محمد خرشافى.

([٣٦]) طبعته دار الفاروق الحديثة للطباعة والنشر بالقاهرة سنة ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م بتحقيق

==

وأكثر فى كتبه التى أَلَّفها فى الجرح والتعديل من نَقل كلامه([٣٧]).

ومن ذلك أيضا أن الحافظ جمال الدين الزيلعى نَقل عنه كثيرا فى كتابه "نصب الراية"، ولم يتعقبه بشىء فى المواضع التى اطلعت عليها([٣٨]).

ومن ذلك أيضا أن الحافظ مُغْلَطاى رتَّب كتاب "بَيَان الوَهَم، والإيهام" كما ذكر ابن فهد فى لحظ الألحاظ([٣٩])، والسيوطى فى ذيل تذكرة الحفاظ([٤٠])، وزاد ابن فهد أن الإمام صدر الدين بن المُرَحِّل تَقَدَّمَه في ذلك([٤١])، وكتاب

==

خالد بن محمد المصرى.

([٣٧]) ينظر مثلا ميزان الاعتدال ١/ ٢٩٦، ٢/ ٣٥٥، ٣/ ٥٣، ٤/ ٣٢٣، وسير أعلام النبلاء ٦/٣٥، ٨/ ٥٢٨، ١٥/ ٢٣٨، وتاريخ الإسلام ٦/ ٦١٧

([٣٨]) ينظر مثلا ١/٤، ١٦، ٢٢، ٣/ ٣١٠

([٣٩]) ص ٩٤

([٤٠]) ص ٢٤٢

وكتاب الحافظ مُغْلَطاى حققته الدكتورة حمدة المهيري، وقدمته إلى كلية الشريعة والدراسات الإسلامية جامعة الشارقة للحصول على درجة (الدكتوراة) فى الحديث وعلومه بعنوان: "منار الإسلام بترتيب كتاب الوَهَم، والإيهام للحافظ مُغَلْطاي دراسة، وتحقيق"، وقد نوقشت الرسالة فى ٢٠٢٠/٠٥/١٩، ونُشِر ذلك فى مَوْقِع جامعة الشارقة.

([٤١]) لم أجد كتاب ابن المُرَحِّل.

مُغْلَطاى مُرَتَّب على أبواب الفقه على ترتيب كتاب "الأحكام الوُسْطَى"([٤٢])، وكذلك كتاب صدر الدين بن المُرَحِّل([٤٣]).

ومن ذلك أيضا أن الحافظ العراقى رَتَّب الرواة المذكورين فى الكتاب على حروف المعجم فى مصنَّف سمَّاه "ترتيب من له ذِكْر بتجريح، أو تعديل في بَيَان الوَهَم،، والإيهام"([٤٤]).

ومن ذلك أيضا أن الحافظ ابن حجر نقل عنه كثيرا فى كثير من كتبه ككتاب "التلخيص الحَبِير"([٤٥])، و"النكت على كتاب ابن الصلاح"([٤٦])، و"لسان الميزان"([٤٧])، و"فتح البارى"([٤٨]).

وهذا كله دالٌ على اعتداد العلماء بكلام ابن القطان فى كتابه "بَيَان الوَهَم،، والإيهام"، واعتبارهم إياه، وإن كانوا قد خالفوه فى بعضه.

([٤٢]) تؤخذ كيفية الترتيب المذكورة مما ذكره مُغْلَطاى فى مقدمة كتابه، ومما نقله الشيخ محمد عوامة فى مقدمة تحقيقه لكتاب "الكاشف" للإمام الذهبى ٣٣/١ من كتاب "نَثْل الهِمْيان فى مِعْيار الميزان" لسبط ابن العجمى.

([٤٣]) يؤخذ ذلك من كون ابن فهد ذكر فى لحظ الألحاظ ص٩٤ ترتيب مُغْلَطاى، ثم قال: وقد تَقَدَّمَه فى ذلك صدر الدين بن المُرحِّل.اهـ وظاهر كلامه أن ترتيبهما على منهاج واحد.

([٤٤]) ذكر هذا الكتابَ ابنُ فهد فى كتاب "لحظ الألحاظ" فى ترجمة العراقى ص١٥١

([٤٥]) ينظر مثلا ١/ ٢٣٦، ٢/ ٥٠٠، ٣/ ١٢٦٤، ٤/ ١٦٧٧

([٤٦]) ينظر مثلا ١/ ٣٨٦، ٢/ ٥٧١، ٦١٤

([٤٧]) ٧/ ٣٤٧

([٤٨]) ٩/ ٦٧٢

مِثَالان لترجيحات ابن القطان فى الكتاب:

المثال الأول: قال فى شَهْرٍ بن حَوْشَبٍ(٤٩): وشهر قد وثقه قوم، وضعفه آخرون، فممن وثقه ابن حنبل، وابن معين، وقال أبو زرعة: لا بأس به، وقال أبو حاتم: ليس بدون أبي الزبير، وغير هؤلاء يضعفه، ولم أسمع لمُضَعِّفِيهِ حُجَّة(٥٠)، ثم ذكر ثلاث حُجَجٍ لمُضَعِّفِيهِ، وفَنَّدَها، ثم ختم الترجمة بقوله: وشَرُّ ما قيل فيه: إنه يروي مُنْكَرات عن ثقات، وهذا إذا كثُر منه سقطت الثقة به.اهـ

لكن يُؤخذ عليه فى هذا المثال أنه لم يُبين هل كثُر من شهر رواية المُنْكَرات عن الثقات، فسقطت الثقة به، أم لم يكثُر ذلك منه، فلم تسقط الثقة به، ولا بُدَّ من بَيَان ذلك، وإن لا يُبيَّن يَكُنْ بين بعض كلامه، وبعضٍ تناقض؛ إذ جَزم برَدَّ جرْحه مُحتجا بأنه لم يَسمع لمُضَعِّفِيهِ حُجَّة، ثم خَتم الترجمة بالكلام المذكور، وظاهره التردد فى أمره.

المثال الثانى: قال في بَهْزِ بن حَكِيمٍ(٥١) تعليقا على قول الحافظ عبد الحق: بهز بن حكيم وثَّقه علي بن المديني، ويحيى بن معين، وغيرهما يضعفه.اهـ

---

(٤٩) ٣٢١/٣

وتَرْجَمَتُهُ فى تهذيب الكمال أيضا ١٢/ ٥٧٨ – ٥٨٨/ ٢٧٨١، وتهذيب التهذيب ٤/ ٣٢٤، ٣٢٥/ ٦٣٥، وتقريب التهذيب ١/ ٢٦٩/ ٢٨٣٠

(٥٠) يعنى: حُجَّة تَنْهَض، ويصح الاحتجاج بها. والدليل على أن هذا هو مراده بقوله: "حُجَّة" ما سيأتى فى كلامه من ذِكْره ثلاث حُجَج لمُضَعِّفِيهِ مع الجواب عنها.

(٥١) ٥/ ٥٦٥

وبَهْز بن حَكِيم تَرْجَمَتُهُ فى تهذيب الكمال أيضا٤/٢٥٩/ ٧٧٥، والكاشف١/٢٧٦/ ٦٥١، وإكمال تهذيب الكمال٣/٣٦/ ٨١٦، وتهذيب التهذيب١/٤٩٨/ ٩٢٤، وتقريب ==

قال: هذا ما ذكره به، وهو تقصير به موهم أن الأكثرين على تضعيفه، وإنما اختلف الناس فيما يروي بهز عن أبيه عن جده هكذا، وهو الذي جعله الحاكم في أقسام الصحيح المختلف فيه، أما أن يقال: إن بهزا وثقه ابن معين، وابن المديني، وضعفه غيرهما، فخطأ، نعم. لو قال: إن ابن أبي حاتم لم يذكر توثيقه إلا عن ابن معين، وابن المديني صدق، ولو زاد: وضعفه غيرهما عند ابن أبي [حاتم لكان صوابا، وابن أبي حاتم لم يذكر] فيه التضعيف، وإنما حكى عن أبيه فقط أنه شيخ يكتب حديثه، ولا يحتج به. وعن أبي زرعة أنه قال فيه: صالح، ولكنه ليس بمشهور. وقول أبي حاتم: "لا يحتج به" لا ينبغي أن يُقبل منه إلا بحجة، وبهز ثقة عند من علمه، وقد وثقه غير من ذُكر كالنسائي، وابن الجارود، وصحح الترمذي روايته عن أبيه عن جده، ثم نَقل ابن القطان أقوالا أخرى فى توثيقه.

6- كتاب "الترغيب والترهيب" للحافظ المنذرى([٥٢]):

هذا الكتاب من كتب الترجيح فى الرواة المختلَف فيهم؛ لأن الحافظ المنذرى ذكر فيه عددا كبيرا جِدًّا من الرواة المختلَف فيهم فى أثناء الكتاب، وفى الباب الذى أفرده لهم فى آخر الكتاب، وذكر ما قيل فيهم من الجرح، والتعديل، ورَجَّحَ فى بعض هؤلاء الرواة بعض الأقوال على بعض.

==

التهذيب ص١٢٨ رقم ٧٧٢

([٥٢]) طبعاته كثيرة منها طبعة دار إحياء التراث العربي ببيروت سنة ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م بتحقيق مصطفى محمد عمارة، وهى الطبعة التى أَعْزُو إليها فى هذا البَحْث. وقد ذَكر المصنِّف نفسُه مَنْهَجه فى مقدمة كتابه مُفَصَّلًا.

مِثَالَان لترجيحات الحافظ المنذرى فى هذا الكتاب:

المثال الأول: ذَكر محمد بن إسحاق إمام المغازى، والسِّيَر فى آخر الكتاب فى باب ذِكْر الرواة المختلف فيهم المشار إليهم في هذا الكتاب(٥٣)، فذَكر الخلاف فيه، واختار أن حديثه حسن، وكَرَّر اختياره أول الترجمة، وأثناءها، وآخرها، فقال فى أولها: أحد الأئمة الأعلام، حديثه حسن، ثم قال فى أثناءها: وهو صالح الحديث، ما له عندي ذَنْب إلا ما قد حَشَاهُ في السيرة من الأشياء المنكرة المنقطعة، والأشعار المكذوبة، ثم ختم الترجمة بقوله: وبالجملة فهو ممن اختُلف فيه، وهو حسن الحديث كما تقدم، والله أعلم.اهـ

ومحمد بن إسحاق تقدم أن فيه خلافا كبيرا؛ فإن بعضهم وثقه بأرفع ألفاظ التوثيق، فقال: أمير المؤمنين فى الحديث، وضعفه بعضهم بأردأ ألفاظ التضعيف، وأَحَطِّها، فكذَّبَه(٥٤).

---

(٥٣) ٥٧٧/٤

ومحمد بن إسحاق تقدم ذِكْر مصادر ترجمته عند ذِكْر كتاب "الفَصْلُ بَيْن النَّقَلَةِ" لابن حبان.

(٥٤) تنظر تَرْجَمَتُهُ فى جامع بيان العلم، وفضله أيضا ٢/ ١٥٦، والترغيب والترهيب للمنذري ٤/ ٢٩٠، وعيون الأثر لابن سيد الناس ١/ ٥٤ – ٦٧، وتهذيب الكمال ٢٤/ ٤٠٥ – ٤٢٨/ ٥٠٥٧، وسير أعلام النبلاء ٧/ ١٥/٤١، وميزان الاعتدال ٣/ ٤٦٨ – ٤٧٥/ ٧١٩٧، وتهذيب سنن أبي داود لابن القيم ١٣/ ٩ – ١١، ونصب الراية ١/ ١٠٧ و ٤/ ٧ و ٤١٦، وتهذيب التهذيب ٩/ ٣٤ – ٣٩/ ٥١، وتقريب التهذيب ص ٤٦٧ رقم ٥٧٢٥، وطبقات المدلسين ص ٥١، وغاية المقصود لأبي الطيب ٢/ ٢٢٥، والرفع، والتكميل، وحاشية الشيخ أبي غدة ص ٤١٠ – ٤١٣

المثال الثانى: قال فى كتاب الجمعة فى باب الترغيب في التماس ساعة الإجابة يوم الجمعة فى الحديث الأول([٥٥]): رواه الترمذي، وابن ماجه كلاهما من طريق كَثِير بن عبد الله بن عمرو بن عوف عن أبيه عن جده، وقال الترمذي: حديث حسن غريب. ثم قال المنذرى: كَثِير بن عبد الله واهٍ بِمَرَّةٍ، وقد حسَّن له الترمذي هذا، وغيرَه، وصحَّح له حديثا في الصلح، فانتقد له الحفاظ تصحيحه له، بل وتحسينه، والله أعلم.اهـ([٥٦])، ومقتضَى هذا أن كثيرا مختلَف فيه، والراجح عنده أنه واهٍ بِمَرَّةٍ.

ولكن المنذرى لم يَذكر كثيرا هذا فى باب ذِكْر الرواة المختلف فيهم المشار إليهم في هذا الكتاب مع أن فيه اختلافا.

ستة كتب للحافظ شمس الدين الذهبى:

الحافظ شمس الدين الذهبى من أهل الاستقراء التام فى نَقْد الرواة كما ذكر الحافظ ابن حجر فى نزهة النظر([٥٧])، وتلميذه الحافظ السخاوى فى فتح المغيث([٥٨])، وكُتُبه التى فى التراجِم كثيرة، وفيها كثير جِدًّا من الرواة المختلَف فيهم، وكثيرا ما يختار فيهم قولا، ويرجحه على غيره.

([٥٥]) ١/ ٤٩٤

([٥٦]) كثير بن عبد الله هذا تَرْجَمَتُهُ فى تهذيب الكمال أيضا ٢٤/١٣٦/ ٤٩٤٨، والكاشف ٢/١٤٥/ ٤٦٣٧، وتهذيب التهذيب ٨/٤٢١/ ٧٥٣، وتقريب التهذيب ص٤٦٠ رقم ٥٦١٧

([٥٧]) ص ١٧٨

([٥٨]) ٤/ ٣٦٠

من هذه الكتب:

7- كتاب "الرُّواة الثقات المُتَكَلَّم فيهم بما لا يُوجِب الرَّدَّ"([٥٩]):

ذَكر فيه الذهبى اثنين وتسعين راويا ممن اختُلف فيهم، وهم عنده ثقات، وجَرْحهم مردود، وكلامه فيه مختصر جدا.

مِثَالان لترجيحات الحافظ الذهبى فى هذا الكتاب:

المثال الأول: أحمد بن صالح الطَّبَرِيُّ المِصْرِيُّ([٦٠]):

قال: أحمد بن صالح الطَّبَرِيُّ المِصْرِيُّ حافظ الديار المصرية، وعالمها، ثقة، جَبَلٌ، لم يُلتفت الى قول يحيى بن معين فيه: كذَّاب يتفلسف، ولا قول النسائي: ليس بثقة. قد احتج به البخاري، ولكنه فيه تَيَبُّسٌ، وجَفَاءٌ. عفا الله عنه. وكان شيخا في العلم، مُتَفَنِّنًا.اهـ

المثال الثانى: قَيْسٌ بن أبي حازم([٦١]):

([٥٩]) طبعته دار البشائر الإسلامية ببيروت سنة ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م بتحقيق محمد إبراهيم الموصلي، وقد كتب المحقق دراسة للكتاب مختصرة.

([٦٠]) ص٤٦

وأحمد بن صالح هذا تقدم ذِكْر مصادر ترجمته عند ذِكْر كتاب "الكامل فى ضعفاء الرجال" لابن عدى.

([٦١]) ص ١٥٣

وتَرْجَمَتُهُ فى تهذيب الكمال أيضا ١٠/٢٤/ ٤٨٩٦، والكاشف ١٣٨/٢/ ٤٥٩٦، وتهذيب التهذيب ٣٨٦/٨/ ٦٩١، وتقريب التهذيب ص٤٥٦ رقم ٥٥٦٦

قال: قَيْسٌ بن أبي حازم ثقة إمام كاد أن يكون صحابيا، وحديثه في جميع دواوين الإسلام. روى علي بن عبد الله عن يحيى القطان قال: منكر الحديث. قلت: هذا القول مردود.اهـ

8- كتاب "مَنْ تُكُلِّمَ فيه، وهو مُوَثَّق، أو صالح الحديث"([٦٢]):

ذَكر فيه الذهبى أربعمائة، وخمسة رواةٍ ممن اختُلف فيهم، وقد ذَكر فى مقدمة الكتاب أن هؤلاء الرواة المذكورين فى الكتاب ثقات، وحديثهم صحيح، أو ينزلون عن درجة الثقة، وحديثهم حسن. وعبارته فى ذلك بعد أول المقدمة: فهذا فصل نافع في معرفة ثقات الرواة الذين تَكَلَّمَ فيهم بعض الأئمة بما لا يَرُدُّ أخبارهم، أو([٦٣]) فيهم بعض اللِّين، وغيرهم أتقن منهم، وأحفظ، فهؤلاء حديثهم إن لم يكن في أعلى مراتب الصحيح، فلا ينزل عن رتبة الحسن. اللهم إلا أن يكون للرجل منهم أحاديث تستنكر عليه، وهي التي تُكُلِّمَ فيه من أجلها، فينبغي التوقف في تلك الأحاديث.اهـ

([٦٢]) طبعته مكتبة المنار بالزرقاء سنة ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م بتحقيق الدكتور محمد شكور الميادينى، ثم طُبع سنة ١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥م بتحقيق عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، ولم يُكْتَب على غِلَاف الكتاب اسم لدار النشر، ولكن كُتِب: "حقوق الطبع محفوظة"، فالظاهر أن المحقق طبعه من ماله خاصة، ولم يَجعل الطبع إلى أَحَد. وهذه الطبعة هى التى أَعْزُو إليها فى هذا البَحْث.

([٦٣]) قوله "أو" كذا هو فى نُسْخة واحدة من النُّسَخ الثلاث التى أخذ عنها المحقق، وفى الباقى: "و".

وكلا اللفظين محتَمل هنا من جهة السياق، والمعنى، ولكن المحقق رجَّح لفظة "أو" لكونها مطابقة لما فى الكتاب؛ إذ فيه نوعان من الرواة: مَنْ قبل "أو"، ومَن بعدها، ومطابقة لعُنْوان الكتاب، ولو كانت اللفظة "و" لكان المعنى أن الرواة المذكورين نوع واحد، وهذا مخالف لعُنْوان الكتاب، ولما فى الكتاب نفسه.

مِثَالان لترجيحات الحافظ الذهبى فى هذا الكتاب:

المثال الأول: أحمد بن عيسى التُّسْتَرِيُّ(٦٤):

قال: أحمد بن عيسى التُّسْتَرِيُّ عن ضمام بن إسماعيل، والمصريين. ثقة ثبت، كان عصريُّهُ يحيى بن معين يكذبه، وحاشاه، بل هو صادق، متقن.اهـ

المثال الثانى: أحمد بن الفُرَاتِ أبو مسعود الرازي الحافظ(٦٥):

قال فيه: قال ابن عقدة: سمعت عبد الرحمن بن خراش يَحلف أنه يكذب. قلت: بل هو ثقة إمام.اهـ

9- كتاب "المُغْنِى فى الضعفاء"(٦٦):

هذا الكتاب ترجم فيه الذهبى (٧٨٥٤) راويًا ترجمة مختصرة جدا، وبعض التراجِم فى أقل من سَطْر، وبعض الرواة الذين ذكرهم فيه مختلَف فيهم، وبعض هؤلاء -كما ذكر الذهبى فى مقدمة الكتاب- من الثقات الذين فيهم شيء من اللين، أو تعنت بذكر بعضهم أحد من الحافظين.

---

(٦٤) ص٨٥

وتَرْجَمَتُهُ فى تهذيب الكمال أيضا ١/٤١٧/ ٨٧، والكاشف ١/٢٠٠/ ٧١، وإكمال تهذيب الكمال ١/٩٧/ ١٢٤، وتهذيب التهذيب ١/٦٤/ ١١٥، وتقريب التهذيب ص٨٣ رقم ٨٦

(٦٥) ص٨٦

وتَرْجَمَتُهُ فى تهذيب الكمال أيضا ١/٤٢٢/ ٨٨، والكاشف ١/٢٠١/ ٧٢، وإكمال تهذيب الكمال ١/١٠١/ ١٣٢، وتهذيب التهذيب ١/٦٦/ ١١٧، وتقريب التهذيب ص٨٣ رقم ٨٨

(٦٦) طبعته إدارة إحياء التراث الإسلامى بقطر بتحقيق الدكتور نور الدين عتر، وقد كتب المحقق دراسة للكتاب مختصرة.

وهو من كتب الترجيح فى الرواة المُختلَف فى تضعيفهم، وتوثيقهم، والرواة الذين اتفق العلماء على تضعيفهم، ولكنهم اختلفوا فى رُتْبَتهم؛ لأن الذهبى قال فى مقدمته: وأشرت إلى حال الرجل بأخصر عبارة؛ إذ لو استوفيت حاله، وما قيل فيه، وما أُنْكِر من الحديث عليه، لبلغ الكتاب عدة مجلدات. فمن أراد التبحر في المعرفة، فليطالع المؤلَّفات الكبار، وليأخذ من حيث أخذت.اهـ

وقال السيوطى فى تدريب الراوى فى النوع الحادي والستين، وهو معرفة الثقات، والضعفاء(٦٧): وللذهبي في هذا النوع "المُغْنِي". كتاب صغير الحجم نافع جدا من جهة أنه يَحكم على كل رجل بالأصح فيه بكلمة واحدة على إعواز فيه سأجمعه إن شاء الله –تعالى– في ذَيْل عليه.اهـ

مِثَالَان لترجيحات الحافظ الذهبى فى هذا الكتاب:

المثال الأول: رَوْحٌ بن صَلَاحٍ المِصْرِيُّ(٦٨):

قال: رَوْحٌ بن صَلَاحٍ المِصْرِيُّ عن ابن لهيعة. ضعفه ابن عدي. يقال له: "ابن يسابة".اهـ

ورَوْحٌ بن صَلَاحٍ هذا مختلَف فيه؛ فقد ضعفه ابن عدى كما ذكر الذهبى، وقال: له أحاديث ليست بالكثيرة، وفى بعضها نَكَرة. وقال الدارقطنى: ضعيف في الحديث. وقال ابن ماكولا: ضعَّفوه. وخالفهم ابن حِبَّان، فذكره فى الثقات ذِكْرا مُجَرَّدًا، وخالفهم الحاكم أيضا، فقال: ثقة مأمون(٦٩)،

---

(٦٧) ٢/ ٨٩٠

(٦٨) ص٣٣٩ رقم٢١٣٩

(٦٩) ينظر الثقات لابن حبان ٢٤٤/٨، والكامل ٦٣/٤/ ٦٦٧، وميزان الاعتدال ٥٨/٢/ ==

واقتصار الذهبى فى ترجمته فى المغنى على قوله: "ضعَّفه ابن عدى" ترجيح منه لقوله.

المثال الثانى: محمد بن سليمان بن مَسْمُولٍ([٧٠]):

قال: محمد بن سليمان بن مَسْمُولٍ: عن نافع. ضعَّفوه.اهـ

ومحمد بن سليمان هذا مختلَف فيه؛ فقد ذكر البخارى أنه سمع الحميدى يتكلم فيه. وضعفه النسائى، وأبو حاتم، وابن عدى. وذكره العقيلى، والساجى، والدولابى، وابن الجارود فى الضعفاء. وقال ابن حزم: مُنْكَر الحديث. وخالفهم ابن حِبَّان، وابن شاهين، فذكراه فى كتابَيْهما فى الثقات، وذكر ابن شاهين أن ابن معين وثَّقه([٧١]).

واقتصار الذهبى فى المغنى على قوله: "ضَعَّفُوه" ترجيح منه لقول من ضعَّفه.

تنبيه:

قد يَخْرج الذهبى عن المِنْهاج المتقدم ذِكْره من أنه يَحكم على كل رجل بالأصح فيه بكلمة واحدة، فيقتصر على ما قيل فى الراوى من تضعيف، ولا يَذكر ما قيل فيه من توثيق غير قاصد بالاقتصار على التضعيف ترجيحه

==

٢٨٠١، والمغنى فى الضعفاء ١٥٤٧/٢٥٦/١، وديوان الضعفاء ص٨٩ رقم ١٠٠٢، ولسان الميزان ٣/٤٨٠/ ٣١٦٥

([٧٠]) ٢/٢٠٦/ ٥٥٨٣

([٧١]) ينظر الجرح والتعديل لابن أبى حاتم ٧/٢٦٧/ ١٤٥٨، والثقات لابن حبان ٧/٤٣٩، وميزان الاعتدال ٣/٥٦٩/ ٧٦٢٢، ولسان الميزان

إياه، بل حكاية التضعيف فَحَسْبُ، وقد يَحْكِى الخِلَاف فى الراوى، ولا يُرجِّح شيئا.

مِثَالَان لخروج الذهبى عن المِنْهاج المتقدم ذِكْره :

المثال الأول(٧٢): قال: مَعْبَدٌ بن سِيرِينَ أخو محمد: قال ابن معين: تَعْرِفُ، وتُنْكِرُ.اهـ(٧٣) وقول ابن معين: "تَعْرِفُ، وتُنْكِرُ" من ألفاظ التضعيف كما هو معلوم.

والذى يدل على أن الذهبى لم يُرِدْ بالاقتصار عليه ترجيحه إياه، بل أراد حكاية التضعيف فَحَسْبُ أن مَعْبَدًا هذا من التابعين، وقد روى له البخاري، ومسلم، وأبو داود، والنسائي، وذكره ابن حِبَّان في الثقات، وقال العجلي، وابن سعد: تابعي ثقة(٧٤). والذهبى نفسه صَدَّرَ ترجمته فى ميزان الاعتدال(٧٥) بقوله: "ثقة"، ثم قال: قال يحيى بن معين: تَعْرِفُ، وتُنْكِرُ.اهـ وتصديره

---

(٧٢) ٣١١/٢/ ٦٣٢٩

(٧٣) قوله فى عبارة ابن معين: "تَعْرِفُ، وتُنْكِرُ" هكذا هو فى هذا الكتاب، فى ميزان الاعتدال أيضا ٨٦٤٢/١٤١/٤، لكنه فى ذَيْل دِيوَانِ الضعفاء ص٧٢ رقم٥٠٣ بلفظ: "يُعْرَفُ، ويُنْكَرُ"، وهما متساويان من جهة المعنى، وأما من جهة اللفظ فالأول مَبْنِىٌّ للفاعل، والثانى مَبْنِىٌّ لِمَا لَمْ يُسَمَّ فاعله.

ومَعْبَدٌ بن سِيرِينَ هذا تَرْجَمَتُهُ فى تهذيب الكمال أيضا ٢٣٥/٢٨/ ٦٠٧٣، والكاشف ٢٧٧/٢/ ٥٥٣٩، وإكمال تهذيب الكمال ٢٨١/١١/ ٤٦٥٤، وتهذيب التهذيب ٢٢٣/١٠/ ٤٠٨، وتقريب التهذيب ص٥٣٩ رقم ٦٧٧٩

(٧٤) ينظر تهذيب الكمال٢٣٥/٢٨/ ٦٠٧٣، وإكمال تهذيب الكمال٢٨١/١١/ ٤٦٥٤، وتهذيب التهذيب ٤٠٨/٢٢٣/١٠

(٧٥) ٨٦٤٢/١٤١/٤

الترجمة بالتوثيق دليل على رُجْحانه عنده. وقد تابع الحافظُ الذهبيَّ، فقال فى التقريب([٧٦]): ثقة.اهـ

المثال الثانى: قال: أَسَدٌ بن عَمْرٍو أبو المُنْذِرِ([٧٧]). عن ربيعة الرأي. ضعَّفه البخاري. وقال يحيى: كَذُوبٌ. وقال أحمد: صَدُوقٌ. وقال ابن عدي: لم أَرَ له شيئا مُنْكَرا.اهـ ولم يُرجِّح الذهبى شيئا، ولكنه اختار فيه قولًا فى "دِيوَانِ الضُّعَفَاء"([٧٨])، فقال: أسد بن عمرو أبو المنذر البجلي. عن ربيعة الرأي. ضعيف.اهـ

10- كتاب "ميزان الاعتدال"([٧٩]):

هذا الكتاب ذَكر الذهبى فى مقدمته أنه ألَّفه بعد "المُغْنِي"([٨٠])، وطوَّل فيه العبارة، وقد ذَكر فيه (١١٠٥٣) راويا، وبعضهم ممن اختُلف فيهم، وبعض هؤلاء -كما ذكر الذهبى فى مقدمة الكتاب- من الثقات الذين تَكَلَّمَ فيهم مَن

([٧٦]) ص٥٣٩ رقم ٦٧٧٩

([٧٧]) ص١٢٥ رقم٦٠٩

وأسد بن عمرو هذا تقدم ذِكْر مصادر ترجمته عند ذِكْر كتاب "ذِكْر من اختلف العلماء، ونُقَّادُ الحديث فيه".

([٧٨]) ص٣٠ رقم ٣٦٥

([٧٩]) طبعته دار المعرفة بيروت سنة ١٣٨٢هـ / ١٩٦٣م بتحقيق علي محمد البجاوي.

ومن الدراسات العِلْمِيَّة المتعلقة بهذا الكتاب رسالة قُدِّمَتْ إلى كلية الدراسات العليا بجامعة القرآن الكريم، والعلوم الإسلامية بأم درمان بعُنْوَان: "الذهبى، ومنهجه النقدى فى ميزان الاعتدال دراسة نقدية مقارنة"، وقد نُشِرَتْ هذه الرسالة فى مَوْقِع دار المنظومة.

([٨٠]) الظاهر أنه "المُغْنِي فى الضعفاء" المتقدم ذِكْره.

لا يُلتفت إلى كلامه في ذلك الثقة لكونه تَعَنَّتَ فيه، وخالف الجمهور من أُولِى النَّقْد، والتحرير.

وهو من كتب الترجيح فى الرواة الذين اختلف العلماء فى تضعيفهم، وتوثيقهم، والرواة الذين اتفق العلماء على تضعيفهم، ولكنهم اختلفوا فى رُتْبَتهم.

وقد سَلَك الذهبى فى الترجيح فى هذا الكتاب طريقَيْن: **الأول:** كتابة كلمة (صَحَّ) قبل اسم الراوى المختلَف فيه. وهذا الطريق ذكره الذهبى في أثناء الكتاب في ترجمة أبان العطار، فقال: إذا كَتبتُ (صح) أول الاسم فهي إشارة إلى أن العمل على توثيق ذلك الرجل.اهـ([٨١])

الثانى: ذِكْر أقوال العلماء المختلفة فى الراوى، ونَقْدها، وتمييز الصحيح من السقيم، والمقبول من المردود.

مِثَالَان لترجيحات الذهبى فى هذا الكتاب:

المثال الأول: إبراهيم بن طَهْمان([٨٢]):

وَضع قبل اسمه كلمة (صح)، ثم قال: ثقة من علماء خراسان، أقدم من ابن المبارك. ضعفه محمد بن عبد الله بن عمار الموصلي وحده، فقال: ضعيف، مضطرب الحديث، وقال الدارقطني: ثقة، إنما تكلموا فيه للإرجاء، وقال أبو

([٨١]) نَقل هذه العبارةَ الحافظُ ابن حجر فى مقدمة لسان الميزان، ولم أجدها فى الطبعة التى أرجع إليها من ميزان الاعتدال، فالظاهر أنها فى بعض النُّسَخ دون بعض.

([٨٢]) ١/٣٨/١١٦

وإبراهيم بن طَهْمَان هذا تقدم ذِكْر مصادر ترجمته عند ذِكْر كتاب الفَصْلُ بَيْن النَّقَلَةِ لابن حبان.

إسحاق الجوزجاني: فاضل، رُمِيَ بالإرجاء. قلت: فلا عِبْرة بقول مضعِّفه. وكذلك أشار إلى تليينه السُّلَيْمَانِيُّ، فقال: أنكروا عليه حديثه عن أبي الزبير عن جابر في رفع اليدين، وحديثه عن شعبة عن قتادة عن أنس: "رُفِعَتْ لي سِدْرة المُنْتَهَى، فإذا أربعة أنهار". قلت: لا نكارة في ذلك. قال أحمد بن حنبل: هو صحيح الحديث، مُقارِبٌ، يَرَى الإرجاء، وكان شديدا على الجَهْمِيَّة. وقال سعد بن أبي مريم(٨٣): أنبأنا ابن معين قال: ليس به بأس، يُكْتَب حديثه، وروى عباس عن ابن معين: ثقة.اهـ

المثال الثانى: مِقْسَم مولى عبد الله بن عباس رضى الله عنهما(٨٤):

وَضع قبل اسمه كلمة (صح)، ثم قال: صدوق من مشاهير التابعين. روى عنه الحكم بن عتيبة، ويزيد بن أبي زياد. ضعفه ابن حزم، وقد وثقه غير واحد. والعجب أن البخاري أخرج له في صحيحه، وذكره في كتاب الضعفاء، فساق له حديث شعبة عن الحكم عن مِقْسَم عن ابن عباس: "احتَجَم النبي – صلى الله عليه وسلم– وهو صائم"، ثم روى عن شعبة أن الحكم لم يَسمع من مِقْسَم حديث الحجامة(٨٥). قال أبو حاتم: صالح الحديث.اهـ

---

(٨٣) ذكر المحقق أن فى بعض النسخ: "أحمد بن سعيد بن أبي مريم" مكان قوله: "سعد بن أبي مريم".

(٨٤) ٤/١٧٦/ ٨٧٤٥

ومِقْسَم هذا تَرْجَمَتُهُ فى تهذيب الكمال أيضا ٢٨/ ٤٦١ / ٦١٦٦، والكاشف ٢/ ٢٩٠/ ٥٦١٨، وتهذيب التهذيب ١٠/ ٢٨٨ / ٥٠٧، وتقريب التهذيب ص ٥٤٥ رقم ٦٨٧٣

(٨٥) أما حديث مِقْسَم الذى أخرجه البخارى في صحيحه فقد أخرجه فى كتاب المغازى فى باب (بغير ترجمة) بعد باب قول الله تعالى: "إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَابَ لَكُمْ" ==

==

٧٣/٥/ ٣٩٥٤، وفى كتاب التفسير باب "لاَ يَسْتَوِي القَاعِدُونَ مِنَ المُؤْمِنِينَ" ٤٨/٦/ ٤٥٩٥ أن ابن عباس أخبره: "لاَ يَسْتَوِي القَاعِدُونَ مِنَ المُؤْمِنِينَ" عَنْ بَدْرٍ، وَالخَارِجُونَ إِلَى بَدْرٍ".

وأما ذِكْر البخارى مِقْسَمًا فى كتاب الضعفاء إلى آخر ما ذكر الذهبى، فإنى لم أجد شيئا من ذلك فى الكتاب المطبوع بعُنْوان "الضعفاء الصغير" للبخارى، وإنما وجدته كله فى كتابه المطبوع بعُنْوان "التاريخ الصغير" ٢٩٢/١، فيُحتمل أن تكون نُسَخ كتاب "الضعفاء الصغير" مختلفة فى هذا المَوْضِع، ويُحتمل غير ذلك.

وقد ذكر البخارى فيه الحديث المذكور فى كلام الذهبى باللفظ المذكور، وبلفظ آخر: أن النبي –صلى الله عليه وسلم– احتجم، وهو صائم مُحْرِم"، ثم روى عن شعبة أن الحكم لم يَسمع من مِقْسَم حديث الحجامة، وأن غير شعبة قال: لم يكن النبي –صلى الله عليه وسلم– مُحْرِمًا في رمضان. إنما خرج في الحَجِّ في ذي القَعْدة، واعتمر أربع عُمَرٍ كلها في ذي القَعْدة، والمتطوع له أن يحتجم، ويفطر، إلا أن يكون فرضا، ولم يتبين أن النبي –صلى الله عليه وسلم– عليه فرض، وقد قال ثوبان، وشداد عن النبي صلى الله عليه وسلم: "أَفْطَرَ الحاجم، والمحجوم".اهـ ولم يَذكر فى مِقْسَم قَدْحًا، ولا أشار إليه، اللَّهمَّ إلا تضعيف بعض العلماء حديثه هذا الذى فى الحجامة، ولم يُرِدْ بذلك جَرْحه.

ويؤيد ذلك أمران: **الأول:** إخراجه حديثه المذكور فى الصحيح. **الثانى:** أنه ذَكر مِقْسَمًا فى كتابه المطبوع بعُنْوان "التاريخ الكبير" ٣٣/٨/ ٢٠٥٧، فلم يَذكر فيه قَدْحًا، وإنما قال: مِقْسَم بن بُجْرَة أبو القاسم مولى عبد الله بن الحارث الهاشمي، ويقال: مولى ابن عباس. سمع ابن عباس. روى عنه الحكم بن عتيبة، ويزيد بن أبي زياد.اهـ

إذًا فلا تنافى بين ما صنعه البخارى فى كتابه "التاريخ الصغير"، وما صنعه فى كتابه "الصحيح"، ولا عَجَبَ من ذلك.

١١- "دِيوَان الضُّعَفَاء"، وذَيْله([٨٦]):

أما "دِيوَان الضُّعَفَاء" فقد ترجم فيه الذهبى (٥٠٩٨) راويًا ترجمة مختصرة جدا، وبعض التراجِم فى أقل من سَطْر، وبعض الرواة الذين ذكرهم فيه مختلَف فيهم، وقد ذكر الذهبى فى خاتمة الكتاب أن بعض هؤلاء قوم ثقات، وأئمة من رجال البخارى، ومسلم تَكلم فيهم بعض الحفاظ بلا برهان، وقوم من رجال البخارى، أو مسلم، أو النسائى يَغْلِب على الظن أن حديثهم حُجَّة، وأقل أحوالهم أن يكون حديثهم حسنا، والحسن حُجَّة.

وهو من كتب الترجيح فى الرواة المُختلَف فى تضعيفهم، وتوثيقهم، والرواة الذين اتفق العلماء على تضعيفهم، ولكنهم اختلفوا فى رُتْبَتهم؛ لأن الذهبى قال فى مقدمته: هذا دِيوَانُ أسماء الضعفاء، والمتروكين، وخلق من المجهولين، وأناس ثقات فيهم لِينٌ على ترتيب حروف المعجم بأخصر عبارة، وألخص إشارة.اهـ

وأما "ذَيْل دِيوَانِ الضُّعَفَاء" فقد ترجم فيه الذهبى (٥٧٦) راويًا. وقد قال فى مقدمته: هذا ذَيْل على كتابي "دِيوَانُ الضُّعَفَاء" التقطته من عدة تواليف، وهذا شيء لا سبيل إلى استيعابه، وإنما هو بِحَسَب ما عرفتُ، أو اطلعتُ عليه. وإن لم يكن للإنسان ذَوْق النُّقَّادِ، وبَصَر الحُفَّاظِ، وإلا فإنه يُضعِّف الحديث القوي، ويُصحِّح الحديث الواهي، مع أن أئمة هذا الشأن تختلف اجتهاداتهم، وتتقارب معارفهم، وأذواقهم، لكن يَقِلُّ ذلك فيهم، ويَنْدُر([٨٧]). والله الهادي.اهـ

([٨٦]) طبعتهما مكتبة النهضة الحديثة بمكة المكرمة سنة ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م بتحقيق الشيخ حماد بن محمد الأنصاري، وقد كَتب المحقق دراسة للكتابَيْن مختصرة.

([٨٧]) قوله: "لكن يَقِلُّ ذلك فِيهِمْ، ويَنْدُر" كلام مُشْكِل؛ إذ مَرْجِع اسم الإشارة -بِحَسَب ==

والترجيح فى "دِيوَانِ الضُّعَفَاء"، وذَيْله له طريقان: **الأول:** ما يُؤخَذ من قول الذهبى نفسه فى مقدمة "دِيوَانِ الضُّعَفَاء": "بأخصر عبارة، وألخص إشارة"؛ فإن مُقتضاه أنه يقتصر فى حال الراوى على ذِكْر الراجح فيه عنده. ويؤيد هذا أن الذهبى استعمل هذه العبارة نفسها فى مقدمة "المُغْنِى فى الضُّعَفَاء"، فقال كما تقدم: وأشرت إلى حال الرجل بأخصر عبارة.اهـ وقد قال السيوطى فى تدريب الراوى كما تقدم: وللذهبي في هذا النوع "المُغْنِي". كتاب صغير الحجم نافع جدا من جهة أنه يَحكم على كل رجل بالأصح فيه بكلمة واحدة على إعواز فيه سأجمعه إن شاء الله –تعالى– في ذَيْل عليه.اهـ وكلام السيوطى هذا دالٌّ على أن قول الذهبى: "وأشرت إلى حال الرجل بأخصر عبارة" معناه أنه يقتصر فى حال الراوى على ذِكْر الراجح فيه عنده.

الثانى: أن يَذكر ما قيل فى الراوى من تضعيف، وتوثيق، ويُرجِّح ما يراه راجحا.

==

المذكور فى عبارته– هو "ذَوْق النُّقَّادِ، وبَصَر الحُفَّاظِ"، ومَرْجِع الضمير فى قوله: "فِيهِمْ" هو "أئمة هذا الشأن"، فكيف يصح وصفهم بكونهم أئمة هذا الشأن مع وصفهم بكونهم يَقِلُّ فِيهِمْ ذَوْق النُّقَّادِ، وبَصَر الحُفَّاظِ؟!

وسبب الإشكال هو وجود كلمة "فِيهِمْ" فى هذه العبارة، ولو حُذِفَت لصَحَّ الكلام، واستقام المعنى؛ إذ يكون اللفظ هكذا: "لكن يَقِلُّ ذلك، ويَنْدُر"، ومعناه أن ذَوْق النُّقَّادِ، وبَصَر الحُفَّاظِ يَقِلُّ حُصُوله، ويَنْدُر، وهذا المعنى صحيح لا رَيْبَ فيه.

مِثَالَان لترجيحات الحافظ الذهبى فى الدِّيوَانِ، وذَيْله بالطريق الأول:

المثال الأول: قال فى دِيوَانِ الضُّعَفَاء([٨٨]): أحمد بن محمد بن سعيد بن عُقْدَةَ الحافظ: مشهور، ضعَّفوه.اهـ

وأحمد بن محمد بن سعيد هذا مختلَف فيه؛ فقد ضعفه غير واحد، وقوَّاه آخرون([٨٩])، واقتصار الذهبى فى ديوان الضعفاء على قوله: "مشهور ضعَّفوه" يؤخذ منه أن الراجح عنده أنه ضعيف.

المثال الثانى: قال فى دِيوَانِ الضُّعَفَاء([٩٠]): الحُسَيْنُ بن عُلْوَانَ الكَلْبِيُّ: عن الأعمش. تركوه.اهـ

والحُسَيْنُ بن عُلْوانَ هذا متفَق على تجريحه، ولكنهم مختلفون فى رُتْبته؛ فقد كَذَّبه ابن معين، والنسائى، ومحمد بن عبد الرحيم صاعقة، وصالح جزرة، وابن حِبَّان. وقال أبو حاتم، والنسائى، والدارقطنى: متروك، وزاد أبو حاتم: واهى الحديث ضعيف. وقال على بن المدينى: ضعيف جدا، وقال محمود بن غيلان: أسقط حديثه أحمد، وابن معين، وأبو خيثمة([٩١]).

([٨٨]) ص٨ رقم ٨٧

([٨٩]) تقدم ذِكْر مصادر ترجمة ابن عقدة عند ذِكْر كتاب "الكامل فى ضعفاء الرجال" لابن عدى.

([٩٠]) ص٨٩ رقم ١٠٠٢

([٩١]) ينظر الجرح والتعديل لابن أبى حاتم٣/٦١/ ٢٧٧، وميزان الاعتدال ١/٥٤٢/ ٢٠٢٧، والمغنى فى الضعفاء ١/٢٥٦/١٥٤٧، وديوان الضعفاء ص٨٩ رقم ١٠٠٢، ولسان الميزان ٣/١٨٩/ ٢٥٧٤

واقتصار الذهبى فى دِيوَانِ الضُّعَفَاء على قوله: "تركوه" ترجيح منه لكونه شديد الضعف، لا كذَّابا.

لكن قد يَخْرج الذهبى فى الدِّيوَانِ، وذَيْلِه عن المِنْهاج المتقدم ذِكْره، وهو الحُكْم على الراوى بالأصح فيه، فيقتصر على ما قيل فى الراوى من تضعيف، ولا يَذكر ما قيل فيه من توثيق غيرَ قاصد بالاقتصار على التضعيف ترجيحَه إياه.

مثال ذلك: قال فى ذَيْل دِيوَانِ الضعفاء(٩٢): مَعْبَدٌ بن سِيرِينَ أخو محمد(٩٣): قال ابن معين: يُعْرَفُ، ويُنْكَرُ. (خ، م).اهـ(٩٤)، وهذه العبارة من عبارات التضعيف كما هو معلوم.

وقد تقدم عند ذِكْر كتاب "المُغْنِى فى الضعفاء" أنه لم يُرِدْ بالاقتصار عليها ترجيحه إياها، بل أراد حكاية التضعيف فَحَسْبُ.

مِثَالَان لترجيحات الحافظ الذهبى فى الدِّيوَانِ، وذَيْله بالطريق الثانى:

المثال الأول: قال فى "دِيوَانِ الضُّعَفَاء"(٩٥): أَسْبَاطٌ بن نَصْرٍ الهَمْدَانِيُّ: صَدُوق. ضعَّفه أبو نعيم الملائي، ووثقه ابن معين، وقال النسائي: ليس

---

(٩٢) ص٧٢ رقم٥٠٣

(٩٣) تقدم ذِكْر مصادر ترجمته عند ذِكْر كتاب "المُغْنِى فى الضعفاء".

(٩٤) قوله فى عبارة ابن معين: "يُعْرَفُ، ويُنْكَرُ" هكذا هو فى هذا الكتاب، لكنه فى ميزان الاعتدال ٨٦٤٢/١٤١/٤، وفى المُغْنِى فى الضُّعَفَاء ٣١١/٢/ ٦٣٢٩ هكذا: "تَعْرِفُ، وتُنْكِرُ"، وهما متساويان من جهة المعنى، وأما من جهة اللفظ فالأول مَبْنِيٌّ لِمَا لَمْ يُسَمَّ فاعله، والثانى مَبْنِيٌّ للفاعل.

(٩٥) ص٢٥ رقم٣٠٦

بالقوي.اهـ([٩٦]) وتصديره الترجمة بقوله: "صَدُوق" مع كونه قد حَكَى الخِلَاف فيه ترجيح منه لكونه صَدُوقًا.

المثال الثانى: قال فى "ذَيْل دِيوَانِ الضُّعَفَاء"([٩٧]): محمد بن زُنْبُورٍ المَكِّيُّ: ثقة مشهور. وثَّقه النسائي، وضعَّفه ابن خزيمة، وقال الحاكم: ليس بالمتين.اهـ([٩٨]) وتصديره الترجمة بقوله: "ثقة" مع كونه قد حَكَى الخِلَاف فيه ترجيح منه لكونه ثقة.

١٢- كتاب "الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة"([٩٩]):

هذا الكتاب ترجم فيه الذهبى (٧١٧٩) راويًا، وتراجِمه مختصرة جِدًّا، وهو – كما ذَكر الذهبى فى مقدمته– في رجال الكتب الستة: الصحيحين، والسنن الاربعة، مُقْتَضَبٌ من كتاب "تهذيب الكمال" للحافظ أبي الحجاج المِزِّيِّ، اقتَصر فيه على ذِكْر من له رواية في الكتب الستة دون باقي كُتُبهم التي ذَكر المِزِّيُّ رِجَالها فى كتابه ككتاب "القراءة خلف الإمام" للبخارى، وكتاب

([٩٦]) أسباط بن نصر هذا تَرْجَمَتُهُ فى تهذيب الكمال أيضا ٣٥٧/٢/ ٣٢١، والكاشف ٢٣٢/١/ ٢٦٨، وإكمال تهذيب الكمال ٦٤/٢/ ٣٧٢، وتهذيب التهذيب ٢١١/١/ ٣٩٦، وتقريب التهذيب ص٩٨ رقم ٣٢١

([٩٧]) ص٦٢ رقم٤١٢

([٩٨]) محمد بن زنبور المكي هذا تَرْجَمَتُهُ فى تهذيب الكمال أيضا ٢١٣/٢٥/ ٥٢٢٠، والكاشف ١٧١/٢/ ٤٨٥٢، وتهذيب التهذيب ١٦٧/٩/ ٢٤٩، وتقريب التهذيب ص٤٧٨ رقم ٥٨٨٦

([٩٩]) طبعته دار القبلة للثقافة الإسلامية، ومؤسسة علوم القرآن بجدة سنة ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م مع حاشيته لسِبْط ابن العجمى بتحقيق الشيخ العلَّامة محمد عوامة، وقد كَتب الشيخ للكتاب، وحاشيته دراسة وافِية مفيدة جِدًّا.

"المراسيل" لأبى داود، وكتاب "الشمائل" للترمذى، وكذلك لم يَذكر فى "الكاشف" من ذَكره المِزِّيُّ فى "تهذيب الكمال" للتمييز بينه، وبين راوٍ من رواة الكُتب الستة، وما ذُكر معها يشاركه فى شىء، وكذلك لم يَذكر من كَرَّرَ المِزِّيُّ ذِكْره للتنبيه على شىء.

وهو من كتب الترجيح فى الرواة المُختلَف فى تضعيفهم، وتوثيقهم، والرواة الذين اتفق العلماء على تضعيفهم، ولكنهم اختلفوا فى رُتْبَتهم؛ لأن الذهبى يَحْكُم فيه على الراوى بكلمة واحدة، ولا رَيْبَ أنه إذا كان الراوى مختلَفًا فيه فالكلمة المذكورة هى الأَصَحُّ فيه عنده. لكنْ ثَمَّ رُوَاة قليلون حَكى الذهبى الخلاف فيهم، ولم يَخْتَرْ شيئا.

مِثَالَان لترجيحات الذهبى فى هذا الكتاب:

المثال الأول([100]): قال فى زكريا بن يحيى أبى السُّكَيْنِ الطَّائِيّ: ثقة.اهـ

وزكريا هذا اختلف العماء فيه؛ فقد روى الحاكم عن الدارقطنى أنه قال فيه: ليس بالقوي. يُحَدِّث بأحاديث ليست بمضيئة. وقال الحاكم عنه أيضا: يُحَدِّث بأحاديث خطأ. وقال البرقاني: سمعت الدارقطني يقول: زكريا بن يحيى الطَّائِيُّ متروك. وخالفه غيره، فذكره ابن حِبَّان في الثقات، وقال الخطيب: كان ثقة، وذكره ابن أبي حاتم فى الجرح والتعديل، ولم يذكر فيه شيئا([101]).

والذى اختاره الذهبى فى الكاشف أنه ثقة.

([100]) ١/٤٠٦/ ١٦٥٢

([101]) تنظر هذه الأقوال فى الجرح والتعديل لابن أبى حاتم ٣/ ٥٩٥/ ٢٦٨٧، وتهذيب الكمال ٩/ ٣٨٣/ ٢٠٠٢، وتهذيب التهذيب ٣/ ٣٣٧/ ٦٢٧، ومقدمة الفتح الفصل التاسع ص ٤٠٣

المثال الثانى([١٠٢]): قال فى فُضَيْلِ بن مَرْزُوقٍ الكُوفِيّ: ثقة.اهـ

وفُضَيْلٌ بن مَرْزُوقٍ مختلَف فيه؛ فقد قال النسائي: ضعيف. وقال ابن أبي حاتم: سألت أبى عن فُضَيْلِ بن مَرْزُوقٍ، فقال: هو صَدُوقٌ، صالح الحديث، يَهِمُ كثيرا، يُكْتَب حديثه. قلت: يُحْتج به؟ قال: لا. وقال مسعود عن الحاكم: ليس هو من شرط الصحيح، وقد عِيبَ على مسلم إخراجه لحديثه. وقال ابن حِبَّان في الثقات: يخطئ. وقال في الضعفاء: كان يخطئ على الثقات، ويروي عن عطية الموضوعات. وقال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به. وقال ابن شاهين في الضعفاء: قال أحمد بن صالح: حديث فُضَيْلٍ عن عَطِيَّةَ عن أبي سعيد حديث "اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ ضَعْفٍ" ليس له عندي أصل، ولا هو بصحيح. وقال ابن رشدين: لا أدري من أراد أحمد بن صالح بالتضعيف أعَطِيَّةَ، أم فُضَيْلًا بن مَرْزُوقٍ.

وخالف هؤلاء غيرُهم، فقال العجلى: جائز الحديث، صدوق. وقال أحمد: لا أعلم إلا خيرا. وقال معاذ بن معاذ: سألت الثوري عنه، فقال: ثقة. وقال الحسن بن علي الحلواني: سمعت الشافعي يقول: سمعت ابن عيينة يقول: فُضَيْلٌ بن مَرْزُوقٍ ثقة.

واختَلف فيه قول ابن معين، فقال عبد الخالق بن منصور عن ابن معين: صالح الحديث، وقال ابن أبي خيثمة عن ابن معين: ثقة.

وقد رماه العجلى، وابن معين بالتشيع مع توثيقهما له، بل قال ابن معين: كان شديد التشيع([١٠٣]).

([١٠٢]) ٢/١٢٥/ ٤٤٩٢

([١٠٣]) تنظر هذه الأقوال فى تهذيب الكمال ٢٣/ ٣٠٥/ ٤٧٦٩، والكاشف ٢/ ١٢٥/ ==

ويؤخذ مما تقدم أن المضعفين والموثقين متقاربون من جهة العدد، وقد اختار الذهبى فى الكاشف أن يقال فيه: ثقة، ولم يَذكر أنه كان يتشيع.

مِثَالان لمن حَكى فيهم الذهبى الخلاف، ولم يَخْتَرْ شيئا:

المثال الأول([١٠٤]): قال فى ترجمة خارجة بن عبد الله بن سُلَيْمَانَ بن خارجة: ضعَّفه أحمد، وقال ابن معين: ليس به بأس.اهـ([١٠٥])

المثال الثانى([١٠٦]): قال فى ترجمة سَعِيدِ بن زَيْدٍ أبى الحَسَنِ أَخِى حَمَّاد: قال جماعة: ليس بالقوي، ووثَّقه ابن معين.اهـ([١٠٧])

تتمة:

ينبغى لمن يطالع الترجمة فى كتاب الكاشف أن يطالع ما زاده سِبْط ابن العجمى فى حاشيته([١٠٨]) على الكتاب؛ فإن فيها زيادات مُفِيدة.

==

٤٤٩٢، وتهذيب التهذيب ٨/ ٥٤٦/٢٩٨، وتقريب التهذيب ص ٤٤٨ رقم ٥٤٣٧

([١٠٤]) ١٣٠٢/٣٦١/١

([١٠٥]) خارجة هذا تَرْجَمَتُهُ فى تهذيب الكمال أيضا ٨/١٥/ ١٥٩١، والكاشف ١/٣٦١/ ١٣٠٢، وتهذيب التهذيب ٣/٧٦/ ١٤٦، وتقريب التهذيب ص١٨٦ رقم ١٦١١

([١٠٦]) ١/٤٦٣/ ١٨٨٩

([١٠٧]) سَعِيدٌ هذا تَرْجَمَتُهُ فى تهذيب الكمال أيضا ١٠/٤٤١/ ٢٢٧٦، والكاشف ١/٤٦٣/ ١٨٨٩، وإكمال تهذيب الكمال ٥/٢٩٥/ ١٩٤٩، وتهذيب التهذيب ٤/٣٢/ ٥١، وتقريب التهذيب ص٢٣٦ رقم ٢٣١٢

([١٠٨]) تقدم أن الكاشف وحاشية السِّبْط طبعتهما دار القبلة للثقافة الإسلامية، ومؤسسة علوم القرآن بجدة سنة ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م بتحقيق الشيخ العلَّامة محمد عوامة، وكَتب الشيخ للكتاب، وحاشيته دراسة وافِية مفيدة جِدًّا.

١٣- نِهَايَة السُّولِ فى رُوَاةِ الستة الأصول لسِبْطِ ابن العَجَمِيّ([١٠٩]):

هذا الكتاب -كما يُؤخَذ مما ذكره المصنِّف فى مقدمته- فى تراجِم رُوَاةِ الكتب الستة المعروفة، وهى الصحيحان، والسنن الأربعة مع رُوَاةِ مقدمة صحيح مسلم([١١٠])، وكتاب عمل اليوم والليلة للنسائى.

وهو من كتب الترجيح فى الرواة المُختلَف فيهم؛ لأن مصنِّفه يَذكر فى بعضهم ما يراه راجحا بعد ذِكْر الخلاف فيه.

ويُستفاد من الكتاب شىء آخر قريب من هذا، وهو معرفة حال الراوى الذى لا يُوجَد للعلماء فيه توثيق صريح، ولا تضعيف صريح؛ فإنه يَذكر حال هذا الصِّنْف بِناءً على التوثيق، والتضعيف الضِّمْنِيَّيْن كأن يكون الراوى قد خُرِّج حديثه فى كتاب من الكتب التى التزمت الصحة فى مقام الاحتجاج، والاستدلال؛ فإن هذا يُفِيد توثيقه، وإن لم نجد للعلماء فيه توثيقا صريحا([١١١]).

([١٠٩]) طبعته جامعة أم القرى فى سَنَوَات بتحقيق الدكتور عبد القيوم عبد رب النبى، وقد طَبعت الجزء الأول منه سنة ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م، وكَتب المحقق للكتاب دراسة وافِية مفيدة جِدًّا، ولكنها مَبْنِيَّة على الجزء الأول وحده؛ لأنه الجزء الذى كان قد حققه حينئذٍ، لكن الغالب أن المصنِّف يَنْهَجُ طريقا واحدا فى الكتاب كله.

([١١٠]) من المعلوم أن مقدمة صحيح مسلم ليست كبقية الصحيح، بل للإمام مسلم فى كلِّ واحد منهما مِنْهاج مُسْتَقِلٌّ؛ فإنه اشترط فى الكتاب نفسه الصحة، ولم يشترط ذلك فى مقدمته.

([١١١]) نَشَر الباحث بَحْثًا فى مجلة كلية أصول الدين والدعوة بجامعة الأزهر بأسيوط المجلد السادس والثلاثين العدد الأول سنة ١٤٣٩هـ/ ٢٠١٨م بعُنْوان: "التعديل الضِّمْنِىُّ عند المُحَدِّثين، والأصوليين"، ونُشِر فى موقع بَنْك المعرفة المصرى أيضا، ==

مِثَالَان لترجيحات المصنِّف فى الكتاب:

المثال الأول: أحمد بن عبد الرحمن بن وَهْبٍ المصرى ابن أخى عبد الله بن وَهْبٍ([١١٢]):

ذَكر الخلاف فيه، ثم قال: فالرجل مختلَف فيه، وقد جاز القَنْطَرة؛ لأنه روى عنه مسلم.اهـ([١١٣])

المثال الثانى: بُورٌ بن أَصْرَمَ المَرْوَزِىُّ([١١٤]):

قال: لم أَرَ فيه كلاما لأحد، لكن "خ" -يعنى البخارى- أخرج له فى الأصول، فقد وثَّقه.اهـ([١١٥])

==

وقد ذَكر فيه كثيرا من طُرُق هذا التعديل، وأمثلة لها.

([١١٢]) ٧٦/١٩٦/١

([١١٣]) أحمد بن عبد الرحمن هذا تَرْجَمَتُهُ فى تهذيب الكمال أيضا ٣٨٧/١/ ٦٨، والكاشف ١٩٨/١/ ٥٦، وإكمال تهذيب الكمال ٧٥/١/ ٧٢، وتهذيب التهذيب ٥٤/١/ ٩١، وتقريب التهذيب ص٨٢ رقم ٦٧

([١١٤]) ٨٠٠/٣٥١/٢

([١١٥]) بُورٌ بن أَصْرَمَ هذا تَرْجَمَتُهُ فى تهذيب الكمال أيضا ٢٦٥/٤/ ٧٧٧، والكاشف ٢٧٦/١/ ٦٥٣، وإكمال تهذيب الكمال ٣٧/٣/ ٨١٧، وتهذيب التهذيب ٥٠٠/١/ ٩٢٦، وتقريب التهذيب ص١٢٨ رقم ٧٧٤

تعليق على ما ذَكره المصنِّف من أن البخارى أخرج حديث بُورٍ هذا فى الأصول، وأن هذا توثيق منه له:

يَرِدُ على هذا أن البخارى لم يخرج له فى الأصول، وإنما أخرج له فى المتابعات؛ فقد أخرج حديثه فى ك الجهاد، والسِّيَر ب الحَرْب خُدْعة ٦٤/٤/ ٣٠٢٩ قال: حدثنا أبو بكر بُورٌ بن أَصْرَمَ: أخبرنا عبد الله: أخبرنا معمر: عن همام بن منبه: عن أبي

==

أربعة كتب للحافظ ابن حجر:

تقدم أن الحافظ شمس الدين الذهبى من أهل الاستقراء التام فى نَقْد الرواة كما ذكر الحافظ ابن حجر فى نزهة النظر([١١٦])، وتلميذه الحافظ السخاوى فى فتح المغيث([١١٧])، وقد بلغ الحافظ ابن حجر درجته، أو زاد، والحمد لله.

وأَوْضَحُ دليل على ذلك، وأَقْواه كُتُبه التى صَنَّفها فى التراجِم، والجرح، والتعديل؛ فإنها شاهدة بذلك، وناطقة به.

ومن أدلة ذلك أيضا أن تلميذه الحافظ السخاوى قال فى "الجواهر والدرر فى ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر"([١١٨]) بعد أن ذكر شيئا من تواضع شيخه: ونحوه أن بعض أصحابه سأله: أأنت أحفظ، أم الذهبي؟ فسكت، وكان ذلك منه أيضا تواضعا؛ لأنه –رضي الله عنه– حَكى لنا أنه شرب ماء زمزم لَمَّا حج في سنة ثمانمائة، أو سنة خمس –الشك مني– لينال مرتبة الحافظ

==

هريرة –رضي الله عنه– قال: "سَمَّى النَّبِيُّ –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– الحَرْبَ خَدْعَةً"، وأخرج قَبْله، وبعده فى الباب نفسه متابعتَيْن له، فقال قَبْله: حدثنا عبد الله بن محمد: حدثنا عبد الرزاق: أخبرنا معمر: عن همام: عن أبي هريرة –رضي الله عنه– عن النبي –صلى الله عليه وسلم– قال: " هَلَكَ كِسْرَى، ثُمَّ لاَ يَكُونُ كِسْرَى بَعْدَهُ، وَقَيْصَرٌ لَيَهْلِكَنَّ، ثُمَّ لاَ يَكُونُ قَيْصَرٌ بَعْدَهُ، وَلَتُقْسَمَنَّ كُنُوزُهما فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَسَمَّى الحَرْبَ خَدْعَةً"، وقال بعده: حدثنا صدقة بن الفضل: أخبرنا ابن عيينة: عن عمرو: سمع جابر بن عبد الله –رضي الله عنهما– قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: "الحَرْبُ خَدْعَةٌ".

([١١٦]) ص ١٧٨

([١١٧]) ٤/ ٣٦٠

([١١٨]) ١/ ١٦٦

الذهبي المشار إليه. قال: ثم حججت بعد مدة تَقْرُب من عشرين سنة، فوجدت من نفسي طلب المزيد على تلك المنزلة، فسألت رتبة أعلى منها. قال: فأرجو الله أن أنال ذلك. قلت: قد حقق الله رجاءه، وشهد له بذلك غير واحد كما سيأتي.

ثم حَكى لي الشيخ نور الدين بن أبي اليمن أنه سمعه في سنة إحدى وخمسين يقول: شربت ماء زمزم لثلاث: إحداها: أن أنال مرتبة الحافظ الذهبي، فوجدت –بحمد الله– أثر ذلك.اهـ

وكُتُب الحافظ ابن حجر التى فى التراجِم كثيرة، وفيها كثير جدا من الرواة المختلَف فيهم، وكثيرا ما يختار فيهم قولا، ويُرجحه على غيره.

من هذه الكتب:

١٤– لسان الميزان([١١٩]):

هذا الكتاب ذَكر الحافظ فى مقدمته أنه جمع فيه التراجِم التى ذكرها الإمام الذهبى فى كتابه "ميزان الاعتدال"، وذَكر كلامه في هذه التراجِم كما هو، وختمه بقوله: "انتهى"، ثم زاد أشياء أُخْرَى فى هذه التراجِم، وصدَّر زياداته بقوله: "قُلْت".

([١١٩]) طبعته دار البشائر الإسلامية ببيروت سنة ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢ م بتحقيق الشيخ العلَّامة عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله تعالى، وقد كَتب الشيخ دراسة للكتاب مفيدة جِدًّا.

ومن الدراسات العِلْمِيَّة المتعلقة بهذا الكتاب رسالة قُدِّمَتْ إلى كلية الدراسات العليا بجامعة العلوم الإسلامية العالمية بالأردن بعُنْوَان: "تعقبات الحافظ ابن حجر على الإمام الذهبى فى لسان الميزان".

ولكنه حَذف كلام الذهبى فى التراجِم التى ذكر المِزّيُّ أصحابها فى كتاب "تهذيب الكمال"، وجَمع الحافظ أصحاب هذه التراجِم فى آخر الكتاب فى فَصْلٍ عُنْوانه: "فَصْل في تجريد الأسماء التي حذفتُها من الميزان اكتفاءً بذكرها في تهذيب الكمال"، وقد ذَكر فى هذا الفَصْل أنه لم يَزِدْ فيه على ذِكْر أسماء الرواة شيئا، إلا الرواة الذين لم يَذكرهم الذهبي في كتابه "الكاشف"؛ فإنه ترجمهم فى هذا الفَصْل ترجمة مختصرة لينتفع بذلك من لم يَحْصُلْ له تهذيب الكمال.

وزاد الحافظ على تراجِم كتاب "الميزان" تراجِم أُخْرَى من "ذَيْل ميزان الاعتدال" لشيخه الحافظ العراقى، وصَدَّر هذه التراجِم الزائدة بحرف الذال، وزاد هو من عنده على تراجِم "الميزان" و "الذَّيْل" المذكور تراجِم أُخْرَى كثيرة، وصَدَّر هذه التراجِم الزائدة بحرف الزاى.

وكتاب "لسان الميزان" هذا من كتب الترجيح فى الرواة المختلَف فيهم، وقد سَلَكَ الحافظ فى ذلك طريقَيْن: **الأول:** أنه خالف الذهبىَّ فى بعض أحكامه التى ذَكرها فى تراجِم الرواة الذين ذَكرهم فى ميزان الاعتدال، وذكرهم الحافظ فى "لسان الميزان" أيضا، فأَوْرد كلامه، ثم أَبْطله.

الثانى، وهو مُخْتَصٌّ بالرواة الذين ذَكرهم فى آخر "لسان الميزان" فى فَصْلٍ بعُنْوان: "فَصْل في تجريد الأسماء التي حذفتُها من الميزان اكتفاءً بذكرها في تهذيب الكمال": أن الراوى المختلَف فيه الذى تُكُلِّمَ فيه بلا حُجَّة، فإنه يَضَع قَبْله كلمة "صَحَّ"، والراوى المختلَف فيه اختلافا معتَبرا، ولكن العمل على توثيقه، فإنه يَضَع قَبْله حرف الهاء. ومن أَوْرده، ولم يَضَعْ قبله "صَحَّ"، ولا حرف الهاء، فإنه ضَعيف على اختلاف مراتب الضَّعْف.

وقد ذَكر الحافظ طريقته هذه فى أول هذا الفَصْل، وعبارته فى ذلك: ومن كتبت قُبَالَتَه "صَحَّ"، فهو ممن تُكُلِّمَ فيه بلا حُجَّة، أو صورة (هـ)، فهو مختلف فيه، والعمل على توثيقه، ومن عَدَا ذلك، فضعيف على اختلاف مراتب الضَّعْف.اهـ

ثم قال فى آخر هذا الفصل: وإن رآه –يعنى الباحث عن الراوى– في هذا الفصل، فهو إما ثقة، وإما مختلَف فيه، وإما ضعيف.اهـ وقوله هنا "ثقة" تفسيره أنه راوٍ مختلَف فيه، ولكن من ضَعَّفه تَكَلَّمَ فيه بلا حُجَّة، وهو الذى ذَكر فى أول الفَصْل أنه يَضَع قَبْله كلمة "صَحَّ". وهذا التفسير هو التفسير الجامع بين ما قاله فى أول الفَصْل، وما قاله فى آخره، ولا يصح تفسيره بأنه راوٍ متفق على توثيقه؛ لأنه يَلْزَم من هذا التفسير التناقض بين ما قِيل فى أول الفَصْل، وما قِيل فى آخره، ولأن الرُّوَاة المذكورين فى هذا الفَصْل هم الرُّوَاة الذين ذَكرهم الذهبى فى "ميزان الاعتدال"، وذَكرهم المِزِّىُّ قَبْله فى تهذيب الكمال، وهؤلاء الرُّوَاة ليس فيهم المتفق على توثيقه كما يُؤخَذ من مقدمة "ميزان الاعتدال".

وكذلك يقال: قوله هنا: " وإما مختلَف فيه" معناه أنه مُختلَف فيه، والعمل على توثيقه جَمْعًا بين ما قاله فى أول الفَصْل، وما قاله فى آخره.

مِثَالَان لترجيحات الحافظ فى تراجِم الرُّوَاة المُختلَف فيهم الذين تَرْجمهم الذهبى فى ميزان الاعتدال، وتَرْجمهم الحافظ أيضا فى "لسان الميزان":

المثال الأول: قال الذهبى([١٢٠]): محمد بن أحمد بن عبد الباقي بن منصور: قال ابن ناصر: لم يكن ضابطا.اهـ ولم يَزِد الذهبى على ذلك شيئا.

قال الحافظ([١٢١]) بعد أن نقل كلام الذهبى ما حاصله: وهذا الرجل هو ابن الخاضبة، والعجب من الذهبي كيف أقر ابن ناصر على هذا؛ فابن الخاضبة من كبار الحفاظ، وترجمته مبسوطة في طبقاتهم. قال أبو سعد بن السمعاني: كان حافظا، فَهِمًا. تَفَقَّهَ زمانا، وكان حافظ بغداد، والمشار إليه في القراءة الصحيحة، والنَّقْل المستقيم، وكان مع ذلك صالحا، وَرِعًا، دَيِّنًا، خَيِّرًا. سمع بمكة، والشام، والعراق، وأكثر عن الخطيب، وعن أصحاب المخلص، والطبقة. سمع منه جماعة من مشايخنا، وسمعوا بقراءته، ورأيتهم مُجْمِعين على الثناء عليه، والمدح له.

وقال إسماعيل التيمي: دخلت بغداد، فسألت ابن الخاضبة أن يفيدني عن الشيوخ، فتوجه معي إلى أبي نصر الزينبي، وطائفة قليلة، وقال: ما أسمع أنا من كل أحد. اسمع أنت إن شئت من البقية.

قال ابن السمعاني: سمعت إسماعيل يقول: كان ابن الخاضبة حافظا.اهـ([١٢٢])

([١٢٠]) ٧١٧٩/٤٦٥/٣

([١٢١]) ٦٤٣٣/٥٣٢/٦

([١٢٢]) محمد بن أحمد بن عبد الباقي المذكور تَرْجَمَتُهُ فى سير أعلام النبلاء أيضا ١٠٩/١٩/ ٦١، والمغنى فى الضعفاء ١٥٣/٢/ ٥٢٤١، والبداية والنهاية ١٨٨/١٢

المثال الثانى: قال الذهبى([١٢٣]): موسى بن سالِم المَدَنِيُّ: عن عبيد الله بن عمر، وغيره. قال أبو حاتم: منكر الحديث.اهـ([١٢٤])، ولم يَزِد الذهبى على ذلك فى جرحه، وتعديله شيئا.

قال الحافظ([١٢٥]) بعد أن نقل كلام الذهبى: وقد أَنْكَرَ البِرْزَالِيُّ على الذهبي هذا النقل عن أبي حاتم، وقال: إن الذي في كتاب ابن أبي حاتم عن أبيه: صالح الحديث. ووثقه غير واحد.اهـ

وسبب الإنكار المذكور –والله أعلم– أن نُسَخ كتاب "الجرح، والتعديل" لابن أبى حاتم مختلفة فى هذا الموضع على ثلاث صُوَر. **الأولى:** ترجمة موسى بن سالم المدني، وذِكْر قول أبي حاتم فيه: صالح الحديث، وتوثيق غير واحد له.

وهذه الصورة مأخوذة مما نَقَله الحافظ عن البِرْزَالِيّ، وسكوته عنه.

الثانية: عَدَم ترجمة أحد يُسَمَّى "موسى بن سالم" أَصْلًا، إلا موسى بن سالم أبا جهضم مولى آل العباس وحده، وفي ترجمته أن أحمد، وابن معين، وأبا زرعة قالوا فيه: ثقة، وأن أبا حاتم قال: صالح الحديث، صدوق.اهـ

وهذه الصورة مأخوذة مما ذَكره محقق "ميزان الاعتدال" مِن أنه وقع فى هامش نُسْخة من نُسَخ "الميزان" بعد نَقْل الذهبى أن أبا حاتم قال فى موسى

([١٢٣]) ٨٨٦٦/٢٠٥/٤

([١٢٤]) موسى بن سالم المدنى تَرْجَمَتُهُ فى الضعفاء والمتروكين لابن الجوزى أيضا١٤٥/٣/ ٣٤٤٩، والمغنى فى الضعفاء ٣٣٣/٢/ ٦٤٩٢، وديوان الضعفاء ص٤٠١ رقم ٤٢٧٩

([١٢٥]) ٧٩٩٩/١٩٩/٨

بن سالم المدني: منكر الحديث، وقع فى الهامش: وليس في كتاب أبي حاتم "موسى بن سالم" سوى واحد، وهو أبو جهضم مولى آل العباس، وقد وثَّقه أحمد، وأبو زرعة. وقال أبو حاتم: صالح الحديث.اهـ وذكر المحقق أنه وُضِع على هذا الكلام علامة الصحة، وكُتِب بعده: هو في آخر ترجمة موسى بن سالم المدنى، ولكن في النُّسْخة التي عَلَّقْتُ منها هذا في ترجمة موسى بن سعد الآتى، ولعله غَلَط من الناسخ.اهـ

وهـذه الصـورة هـى التـي فـي الطبعـة الموجـودة مـن الكتـاب الآن([١٢٦]) أيضا([١٢٧]).

الثالثة: ترجمة موسى بن سالم المدني، وذِكْر قول أبي حاتم فيه: منكر الحديث، وترجمة موسى بن سالم أبى جهضم مولى آل العباس بعده أيضا.

وهذه الصورة مأخوذة مما ذَكره الذهبى فى "ميزان الاعتدال"؛ فإنه ذَكر ترجمة موسى بن سالم المدني هكذا، ثم ذَكر بعده ترجمة موسى بن سالم أبى جهضم مولى آل العباس، وذَكر فيها أن أحمد، وابن معين، وأبا زرعة قالوا فيه: ثقة، وأن أبا حاتم قال: صدوق.اهـ ولم يَفْصِل بين الترجمتَيْن بشىء، بل صَدَّر الثانية بقوله: "أما موسى بن سالم أبو جهضم العباسي مولاهم" إلى آخره.

([١٢٦]) وهى طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد بالهند.

([١٢٧]) ينظر باب السين من باب تسمية من رُوِىَ عنه العلم ممن يُسمى موسى ١٤٣/٨، وما بعدها.

والمأخوذ من الاختلاف المذكور أن إنكار البِرْزَالِيّ الذى نَقله الحافظ ابن حجر، وسَكت عنه مَبْنِيٌّ على ما فى بعض نُسَخ كتاب "الجرح، والتعديل" لابن أبى حاتم دون بعض.

والمأخوذ منه أيضا أن ما فى النُّسْخة، أو النُّسَخ التى نَقل منها البِرْزَالِيُّ ضعيف لمخالفته ما فى بقية النُّسَخ، ولأن ما فى نُسْخة البرزالى، أو نُسَخه من الأقوال فى ترجمة موسى بن سالم المدنى مذكور فى بقية النُّسَخ فى ترجمة موسى بن سالم أبى جهضم.

ويُحتمل أنها كانت فى الأصل كالذى فى نُسْخة الذهبى، أو نُسَخه، ولكن سَقَط منها بعض الكلمات.

مِثَالَان لترجيحات الحافظ فى آخر الكتاب فى فَصْل تجريد الأسماء التي حذفها من الميزان اكتفاءً بذكرها في "تهذيب الكمال":

المثال الأول([١٢٨]): قال: (صح) إبراهيم بن طَهْمان.اهـ([١٢٩])

ومُقْتضَى ما ذَكره فى مقدمة الفصل المذكور -كما تقدم- أن إبراهيم هذا مختلَف فيه، ولكن الذى ضَعَّفه تَكَلَّم فيه بلا حُجَّة.

المثال الثانى([١٣٠]): قال: (هـ) إبراهيم بن عبد الله بن الحارث الجُمَحِيُّ.اهـ([١٣١])

([١٢٨]) ٩/ ٢٥/٢٤٩

([١٢٩]) إبراهيم بن طَهْمَان تقدم ذِكْر مصادر ترجمته عند ذِكْر كتاب الفَصْلُ بَيْن النَّقَلَةِ لابن حبان.

([١٣٠]) ٩/ ٢٩/٢٥٠

([١٣١]) تَرْجَمَتُهُ فى تهذيب الكمال أيضا ٢/١٢٣/ ١٩١، والكاشف ١/٢١٥/ ١٥٣، ==

ومُقْتضَى ما ذَكره فى مقدمة الفصل المذكور –كما تقدم– أن إبراهيم هذا مختلَف فيه اختلافا معتَبرا، ولكن العمل على توثيقه.

١٥– هَدْىُ السَّارِى مقدمة فَتْح البارِى للحافظ ابن حجر(١٣٢) الفَصْلُ التاسع منه:

كتاب "هَدْىُ السَّارِى" جعله الحافظ مقدمة لكتابه "فتح البارى بشرح صحيح البخارى"، وقسَّمه إلى عشرة فصول، وجعل الفصل التاسع منها في سياق أسماء من طُعِنَ فيه من رجال صحيح البخارى، والجواب عن الاعتراضات التى ذُكِرَتْ فيهم، ورتَّب أسماءهم على حروف المعجم، وهم عدد كبير جِدًّا.

وهذا الكتاب من كتب الترجيح فى الرواة المختلَف فيهم؛ لأن الحافظ يُورِد الرواة المطعون فيهم راويًا راويًا، فيُورِد الأقوال المختلِفة، ويَدْفَع ما اعتُرض به

==

وإكمال تهذيب الكمال ١/٢٣٠/ ٢٣٢، وتهذيب التهذيب ١/١٣٣/ ٢٣٦، وتقريب التهذيب ص٩٠ رقم ١٩٤

(١٣٢) هذا الكتاب مطبوع مع كتاب "فتح البارى" فى شرح صحيح البخارى فى كل الطبعات، ومنها طبعة دار المعرفة ببيروت سنة ١٣٧٩هـ بتحقيق محب الدين الخطيب –وهى الطبعة التى أَعْزُو إليها فى هذا البَحْث– وطبعة دار الرسالة العالمية ببيروت سنة ١٤٣٤هـ/٢٠١٣م بتحقيق الشيخ شعيب الأرناؤوط، وغيره.

ومن الدراسات العِلْمِيَّة المتعلقة بهذا الكتاب رسالة قُدِّمَتْ إلى الكلية الزيتونية للشريعة، وأصول الدين بالجامعة التونسية بعُنْوَان: "ابن حجر، ومقدمة هدى السارى"، ونُشِرَتْ فى مَوْقِع دار المنظومة.

وثَمَّ بحث بعُنْوَان: "الجرح المردود في تطبيقات الحافظ ابن حجر في هدي الساري" للدكتور عبد المحسن بن عبد الله بن سليمان التخيفي. نشرته مجلة مركز البحوث بكلية التربية بجامعة الملك سعود بالرياض.

على البخارى لإخراجه حديثهم فى صحيحه مع ما تقدم له من الجواب الإجمالى أول الفَصْل.

مِثَالَان لترجيحات الحافظ فى هذا الكتاب:

المثال الأول(١٣٣): قال: أحمد بن شَبِيبِ بن سَعِيدٍ الحَبَطِيُّ: روى عنه البخاري أحاديث بعضها قال فيه: "حدثنا"، وبعضها قال فيه: "قال أحمد بن شبيب"، ووثَّقه أبو حاتم الرازي. وقال ابن عدي: وثَّقه أهل العراق. وكتب عنه علي بن المديني. وقال أبو الفتح الأزدي: منكر الحديث غير مرضي. ولا عِبْرة بقول الأزدي؛ لأنه هو ضعيف، فكيف يُعْتمَد في تضعيف الثقات؟ وسيأتي في ترجمة أبيه ثناء ابن عدي على أحاديثه. وقد روى له النسائي، وأبو داود في كتاب "الناسخ، والمنسوخ".اهـ(١٣٤)

المثال الثانى(١٣٥): قال: شَيْبَانُ بن عبد الرحمن النَّحْوِيُّ: أحد الأثبات. قال أحمد بن حنبل: ثَبْتٌ في كل المشايخ. وقال ابن معين: هو أحب إليَّ في قتادة من معمر. وقال أيضا: هو ثقة صاحب كتاب. وقال أيضا: ثقة في كل شئ. ووثقه النسائي، والعجلي، وابن سعد، والترمذي، والبزار. وقال الساجي: صدوق عنده مناكير، وأحاديث عن الأعمش تفرد بها. وقرأت بخط الذهبي في الميزان: قال أبو حاتم: صالح الحديث لا يُحتج به. قلت: وهو وَهَمٌ في النقل؛ فالذي في كتاب ابن أبي حاتم عن أبيه: كوفي، حسن الحديث،

---

(١٣٣) ص ٣٨٦

(١٣٤) أحمد بن شَبِيبٍ هذا تَرْجَمَتُهُ فى تهذيب الكمال أيضا ٣٢٧/١/ ٤٧، والكاشف ١٩٥/١/ ٣٨، وإكمال تهذيب الكمال ٥٤/١/ ٥٣، وتهذيب التهذيب ٣٦/١/ ٦٥، وتقريب التهذيب ص٨٠ رقم ٤٦

(١٣٥) ص٤١٠

صالح، يكتب حديثه. وكذا نقل الباجي عنه، وكذا هو في "تهذيب الكمال"، وهو الصواب. وأما قول الساجي فهو معارض بقول أحمد بن حنبل: إنه ثَبْت في كل المشايخ. ومع ذلك فلم أر في البخاري من حديثه عن الأعمش شيئا لا أَصْلًا، ولا استشهادا. نعم أخرج له أحاديث من روايته عن يحيى بن أبي كثير، ومنصور بن المعتمر، وقتادة، وفراس بن يحيى، وزياد بن علاقة، وهلال الوزان، واعتمده الجماعة كلهم. والله أعلم.اهـ([١٣٦])

١٦- كتاب تهذيب التهذيب([١٣٧]):

هذا الكتاب -كما ذكر الحافظ فى مقدمته- فى تراجِم رواة الكتب الستة، والكتب المُلْحقة بها لأصحاب الكتب الستة، وقد اختصر فيه كتاب "تهذيب

([١٣٦]) شَيْبَانُ بن عبد الرحمن هذا تَرْجَمَتُهُ فى تهذيب الكمال أيضا ١٢/٥٩٢/ ٢٧٨٤، والكاشف ١/٤٩١/ ٢٣١٦، وإكمال تهذيب الكمال ٦/٣٠٧/ ٢٤٢٦، وتهذيب التهذيب ٤/٣٧٣/ ٦٣٨، وتقريب التهذيب ص٢٦٩ رقم ٢٨٣٣

([١٣٧]) طبعته مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية بالهند سنة ١٣٢٥هـ -وهى الطبعة التى أَعْزُو إليها فى هذا البحث- وطبعته أيضا مؤسسة الرسالة ببيروت، ودار الفكر ببيروت.

وقد حُقِّقَ الكتاب كله، أو بعضه فى عدة رسائل قُدِّمَتْ إلى كلية الحديث الشريف بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

ومن الدراسات العِلْمِيَّة المتعلقة بهذا الكتاب أيضا عدة رسائل قُدِّمَتْ إلى كلية الدراسات العليا بالجامعة الأردنية بعُنْوَان: "تعقبات الحافظ ابن حجر على غيره من العلماء من خلال كتابه تهذيب التهذيب"، والتعَقُّبات مُقَسَّمة على الرسائل، ومنها بَحْث بعُنْوان: "كتاب تهذيب التهذيب لابن حجر: دراسة نَقْدِيَّة لمَنْهَجه في تصويب أخطاء مصادره، والدِّقَّة في استقصاء أخباره" لأحمد عليوى. نُشِر فى مجلة الفنون، والأدب، وعلوم الإنسانيات، والاجتماع بكلية الإمارات للعلوم التربوية.

وقد نُشِرَ البَحْث المذكور، والرسائل المذكورة كلها فى مَوْقِع دار المنظومة.

الكمال" للحافظ المِزِّيّ، وكتاب "إكمال تهذيب الكمال" للحافظ مُغْلَطاى، وزاد عليهما أشياء تتعلق بالتراجِم، والتوثيق، والتضعيف.

وهو من كتب الترجيح فى الرواة المختلَف فيهم؛ لأن الحافظ يُورد فى هؤلاء الرواة الأقوال المختلِفة، ويختار فى تراجِم بعضهم قولًا على قول، ويَدْفَع ما يراه مرجوحا، ويُعَلِّل ذلك كله.

مِثَالَان لترجيحات الحافظ فى هذا الكتاب:

المثال الأول(١٣٨): نَقل فى ترجمة بَكْرِ بن وائل بن داود التَّيْمِيّ الكُوفِيّ ما نقله المِزِّيُّ فى "تهذيب الكمال" أن أبا حاتم قال فيه: صالح، وأن النسائي قال: ليس به بأس، ثم قال: قلت: وقال الحاكم: وائل وابنه ثقتان، وذكره ابن حِبَّان في الثقات، وقال عبد الحق في الأحكام: ضعيف، ورَدَّ ذلك عليه ابن القطان، فأجاد، وقال: لم يَذكره أحد ممن صنَّف في الضعفاء، ولا قال فيه أحد: إنه ضعيف.اهـ(١٣٩)

المثال الثانى(١٤٠): نَقل فى ترجمة مَرْوَانَ بن محمد بن حَسَّانَ الأَسَدِيّ الطَّاطَرِيّ ما نقله المِزِّيُّ فى "تهذيب الكمال" أن أحمد بن أبى الحوارى قال: قلت لأحمد بن حنبل: بلغنى أنك تُثْنِى على مروان بن محمد. قال: إنه كان يَذْهَب مَذْهَب أهل العلم. وقال أبو حاتم، وصالح بن محمد: ثقة. وقال عبد

---

(١٣٨) ٩٠٠/٤٨٨/١

(١٣٩) بَكْرٌ بن وائل هذا تَرْجَمَتُهُ فى تهذيب الكمال أيضا ٢٣٠/٤/ ٧٥٧، والكاشف ٢٧٥/١/ ٦٣٧، وإكمال تهذيب الكمال ٢٤/٣/ ٨٠١، وتهذيب التهذيب ٤٨٨/١/ ٩٠٠، وتقريب التهذيب ص١٢٧ رقم ٧٥٢

(١٤٠) ٩٦/١٠

الله بن يحيى بن معاوية: أدركت ثلاث طبقات: إحداها: طبقة سعيد بن عبد العزيز. ما رأيت فيهم أَخْشَى من مَرْوَانَ بن محمد. وقال أبو سليمان الدارانى: ما رأيت مسلما خيرا من مَرْوَانَ. قيل له: ولا معلمه سعيد بن عبد العزيز؟ قال: لا. وذكره ابن حِبَّان فى الثقات.

ثم قال الحافظ: قلت: وقال أبو زرعة الدمشقى: قال لى أحمد: عندكم ثلاثةٌ أصحاب حديث: مَرْوَانُ بن محمد الطَّاطَرِيُّ، والوليد بن مسلم، وأبو مسهر. وقال الدورى عن ابن معين: لا بأس به، وكان مرجئا. وقال الدارقطنى: ثقة. وضعفه أبو محمد بن حزم، فأخطأ؛ لأنا لا نعلم له سَلَفًا فى تضعيفه، إلا ابن قانع، وقول ابن قانع غير مُقْنِع.اهـ (١٤١)

(١٤١) مَرْوَانُ بن محمد هذا تَرْجَمَتُهُ فى تهذيب الكمال أيضا ٣٩٨/٢٧/ ٥٨٧٦، والكاشف ٢٥٤/٢/ ٥٣٦٩، وإكمال تهذيب الكمال ١٣٥/١١/ ٤٤٩٥، وتهذيب التهذيب ١٧٥/٩٥/١٠، وتقريب التهذيب ص٥٢٦ رقم ٦٥٧٣

١٧- تقريب التهذيب([١٤٢]):

هذا الكتاب -كما ذَكر الحافظ فى مقدمته([١٤٣])- مختصَر من كتابه السابقِ ذِكْرُه "تهذيب التهذيب".

وهو من كتب الترجيح فى الرواة المختلَف فيهم؛ لأن الحافظ -كما ذَكر فى مقدمته([١٤٤])- يَحْكم فيه على كل راوٍ بحُكْم يَشْمُل أَصَحَّ ما قيل فيه، وأَعْدَلَ ما وُصِف به بألخص عبارة، وأخلص إشارة.

وقد ذكر الشيخ العلَّامة محمد عوامة فى مقدمة تحقيق الكتاب([١٤٥]) أن الحافظ ثابت على ما قاله فى الكتاب من جرح، وتعديل، واستَدل بأنه فَرَغَ من الكتاب سنة ٨٢٧هـ، ثم أَلْحَق بالكتاب تراجِم، وإضافات فى أوقات مختلفة، لكن الإضافات ليس فيها شىء يتعلق بالجرح، والتعديل، وقد أَرَّخ بعضَ هذه الإلحاقات، والإلحاقات المُؤَرَّخة أولها سنة ٨٣٢هـ، وآخرها سنة٨٥٠هـ قبل وفاته بسنتين، وبين فراغه من الكتاب، وإلْحاقه المرة الآخِرة

([١٤٢]) طُبَع طبعات كثيرة منها طبعة دار الرشيد بسوريا سنة ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م بتحقيق الشيخ العلَّامة محمد عوامة، وهى الطبعة التى أَعْزُو إليها فى هذا البَحْث، وقد كَتب المحقق فى أولها دراسة للكتاب وافِيَة مفيدة جِدًّا.

ومن الدراسات العِلْمِيَّة المتعلقة بالكتاب المَباحث التى خصَّصها الدكتور وليد حسن العانى -رحمه الله تعالى- لدراسة مراتب ألفاظ "تقريب التهذيب" فى كتابه "منهج دراسة الأسانيد، والحكم عليها"، وهى مباحث كثيرة يمكن الاطلاع على عناوينها فى فهرس الكتاب.

([١٤٣]) ص٧٣

([١٤٤]) ص٧٣

([١٤٥]) ص٣٦،٦٣

ثلاث وعشرون سنة، وهذا يَدل على أن الحافظ لم يَطَّلِعْ على أقوال زائدة فى الجرح والتعديل فوق ما كان مطلِّعًا عليه حين أَلَّف الكتاب، أو اطَّلَعَ على أقوال زائدة، ولكنها لا تُغَيِّر من أحكامه شيئا.

لكن ما ذكره الشيخ –حفِظه الله– ليس دليلا على ما رآه؛ فإن الإلحاق، والإضافة فى هذه المُدَّة الطويلة ليس دليلا على أن الحافظ كان يراجع أحكام الكتاب، وينظر فيها حِينًا بعد حِينٍ؛ إذ الإلحاق، والإضافة زِيَادة منه على القديم الذى فى الكتاب، ولا يَلْزم من الإلحاق، وإضافةِ الجديد النظرُ فى القديم، والتفكر فيه مَرَّة بعد مَرَّة، فيَكْفِى إذًا أن نقول ما ذكره الحافظ نفسه فى مقدمة الكتاب: إنه حَكَم فيه على كل راوٍ بحُكْم يَشْمُل أَصَحَّ ما قيل فيه، وأَعْدَلَ ما وُصِف به بألخص عبارة، وأخلص إشارة.اهـ، ثم نقول: وقد يتغير اجتهاد الحافظ في وقت آخر، فيَحْكم على الراوي حكما جديدا.

والتغير المذكور واقع، وحاصل، وسيأتى الكلام عليه، وذِكْر أمثلة له إن شاء الله تعالى.

مِثَالَان لترجيحات الحافظ فى هذا الكتاب:

المثال الأول([١٤٦]): قال: محمد بن عمر بن واقِدٍ الأَسْلَمِيُّ الوَاقِدِيُّ المَدَنِيُّ القاضي نَزِيلُ بغداد: متروك مع سَعَة عِلْمه.اهـ

والوَاقِدِيُّ هذا اختَلف العلماء فيه اختلافا شديدا، فوثَّقه بعضهم بأرفع ألفاظ التوثيق، فقال: أمير المؤمنين فى الحديث، وضعَّفه بعضهم بأردأ ألفاظ

([١٤٦]) ص٤٩٨ رقم٦١٧٥

التضعيف، وأَحَطِّها، فقال: كذَّاب يَكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم([١٤٧]).

المثال الثانى([١٤٨]): قال فى ترجمة وَهْبِ بن مُنَبِّهٍ: ثقة.اهـ

ووَهْبٌ بن مُنَبِّهٍ هذا اختُلِف فيه على قولين، فقال عمرو بن علي الفَلَّاسُ: كان ضعيفا، وقال العِجْلِيُّ، وأبو زُرْعة، والنَّسَائِيُّ: ثقة، وذكره ابن حِبَّان في الثقات. وذكر أحمد، وحَمَّاد بن سَلَمَة، والجُوزْجَانِيُّ، وعَمْرو بن دِينارٍ أنه كان يقول بالقَدَرِ، ثم رَجَعَ عنه([١٤٩]). وما اختاره الحافظ جارٍ على قول العِجْلِيِّ، ومن وافقه، وهم الأكثر عَدَدًا.

([١٤٧]) ينظر تاريخ بغداد ٤/ ٥ – ٣١/ ١٢٠٣، وتهذيب الكمال ٢٦/ ١٨٠ – ١٩٤/ ٥٥٠١، وتاريخ دمشق ٥٤/ ٤٣٢ – ٤٧١/ ٦٨٥٠، وسير أعلام النبلاء ٩/ ٤٥٤ – ٤٦٩/ ١٧٢، وتاريخ الإسلام ١٤/ ٣٦١ – ٣٦٩/ ٣٤٧، وتهذيب التهذيب ٩/ ٣٢٣ – ٣٢٦/ ٦٠٦

([١٤٨]) ص ٥٨٥ رقم ٧٤٨٥

([١٤٩]) تنظر الأقوال المذكورة فى تهذيب الكمال ٣١/ ٦٧٦٧/١٤٠، وتهذيب التهذيب ١١/ ٢٨٨/١٦٦

المَبْحَث الثالث

ذِكْر خمس مسائل تتعلق بموضوع البَحْث

المسألة الأُولَى: ذِكْر وجوب مُطالعة ترجيحات العالِم فى الراوى المختلَف فيه فى كُتُبه كلِّها:

قد يَحْكُم العالِم فى الراوى المختلَف فيه بِحُكْم، ويُرجِّح فيه قولًا، فيوثِّقه، أو يضعِّفه، ثم يتغير اجتهاده بعد ذلك، فيقول قولا آخر. ومن الصَّدْق، والأمانة العِلْمية، وبَذْلِ الجُهْد المُستطاع فى الوصول إلى ترجيح العالِم فى الراوى المختلَف فيه أن لا يُكْتفَى بمطالعة كلامه فى كتابٍ دون كتابٍ، وأن لا يُنْسَب إليه قولٌ دون قولٍ.

وهذا الذى ذكرتُه من احتمال تغير اجتهاد العالِم فى الراجح فى الراوى المختلَف فيه واقع، وحاصل.

أمثلة تغير اجتهاد العالِم فى الترجيح فى الراوى المختلَف فيه:

أمثلة تغير اجتهاد الحافظ الذهبى فى الترجيح فى الراوى المختلَف فيه:

المثال الأول: صَدَقَةُ بن أبي عِمْرَانَ، وهو مختلَف فيه:

قال فى الكاشف فى ترجمته([١٥٠]): لَيِّنٌ.اهـ، ولكنه صَدَّر ترجمته فى ميزان الاعتدال([١٥١]) بكلمة "صَحَّ"، ثم بقوله: صَدُوق، ثم قال: وقال أبو حاتم: شيخ صالح، وليس بذاك. وقال أبو داود عن ابن معين: ليس بشئ.اهـ([١٥٢])،

([١٥٠]) ٢٣٨٥/٥٠٢/١

([١٥١]) ٣٨٧٣ /٣١١/٢

([١٥٢]) صدقة بن أبي عمران تَرْجَمَتُهُ فى تهذيب الكمال أيضا ٢٨٦٦/١٣٩/١٣، وإكمال ==

والأول يقتضى أن حديثه ضعيف عنده، والثانى يقتضى –كما تقدم– أنه مختلَف فيه، ولكن العمل على توثيقه، ويقتضى أيضا أن مراده بتوثيقه التوثيق المطلق غير المعيَّن درجتُه، فيشمُل من هو فى درجة "الثقة"، ومن هو فى درجة دونها من درجات التوثيق المعروفة، وليس مراده التوثيق المعيَّن درجتُه الذى يقال فى صاحبه: "ثِقَةٌ"، ويُحكَم على حديثه بالصحة. والدليل على أن هذا هو مراده أنه قال بعدُ: "صَدُوق"، و"الصَّدُوقُ" درجته بعد درجة "الثِّقَةِ".

المثال الثانى: نبهان مولى أم سَلَمَة، وهو مختلَف فيه:

اقتصر فى المغنى فى الضعفاء فى ترجمته([١٥٣]) على قوله: قال ابن حزم مجهول.اهـ، ولكنه قال فى الكاشف([١٥٤]): ثقة.اهـ([١٥٥])، والأول يقتضى أن حديثه ضعيف عنده، والثانى يقتضى أن حديثه صحيح عنده.

==

تهذيب الكمال ٦/٣٦٤/٢٤٩٢، وتقريب التهذيب ص٥٥٩ رقم ٧٠٩٢

([١٥٣]) ٢/٣٤٧ /٦٥٩٥

([١٥٤]) ٢/٣١٦/ ٥٧٩٥

([١٥٥]) نبهان المذكور تَرْجَمَتُهُ فى المحلى بالآثار أيضا ١١/١٩٩، وتهذيب الكمال٢٩/٣١١/٦٣٧٨، وتهذيب التهذيب ١٠/٤١٦/٧٤٩، وتقريب التهذيب ص٥٥٩ رقم ٧٠٩٢

أمثلة تغير اجتهاد الحافظ ابن حجر فى الترجيح فى الراوى المختلَف فيه([١٥٦]):

المثـــال الأول: الفَـرَجُ بـن فَضَـالَةَ، وهـو مختلَـف فيـه، والأكثـر علـى تضعيفه([١٥٧]):

اختـار الحـافظ فـى التقريـب أن يقـال فيـه: "ضـعيف"، وكـذلك قـال فـى فـتح البارى، وفى الإصابة، وفى التلخيص الحبير فى عدة مواضع، ولكنه قال فى موضـع منـه: "ضـعيف جـدا"، ثـم قـال فـى موضـعَيْن آخـرَيْن بعـده: "ضـعيف"([١٥٨]). وهـذا الـذى نِسْبته إلـى الحـافظ أرجـح؛ لأنـه لـم يقـل: "إنـه

([١٥٦]) من الكتب التى يُستفاد منها فى هذا عدة رسائل قُدِّمَتْ إلى جامعة أم القرى كلية الدعوة، وأصول الدين قسم الكتاب، والسنة بعنوان: "الرواة الذين اختلفت فيهم أقوال الحافظ ابن حجر".

ومنها رسالة أخرى فى جامعة المدينة العالمية بماليزيا بعُنْوان: "تغير اجتهاد الحافظ ابن حجر في الرواة دراسة تطبيقية على هدي الساري، وتقريب التهذيب".

ومنها كتاب "تحفة اللبيب بمن تَكلم فيهم الحافظ ابن حجر من الرواة في غير التقريب" لنور الدين بن علي الوصابي. طبعته مكتبة ابن عباس بالمنصورة بمصر سنة ١٤٣١هـ / ٢٠١٠ م، وقد ذكر المؤلف فى مقدمة الكتاب أنه قسمه إلى قسمين:
القسم الأول: فى الرواة الذين حَكم عليهم الحافظ فى "التقريب"، وفى غيره، وفى هذا القسم يَنْقُل حكم الحافظ على الراوي فى "التقريب"، ثمَ يَنْقُل حكمه فى غير "التقريب".
القسم الثاني: فى الرواة الذين حَكم عليهم الحافظ فى غير "التقريب".

([١٥٧]) ينظر تهذيب الكمال ١٥٦/٢٣/ ٤٧١٤، وتهذيب التهذيب ٢٦٠/٨/ ٤٨٦، والكاشف ١٢٠/٢/ ٤٤٤٦، ومجمع الزوائد ١٠٠/٥، وفتح البارى ٤١٨/٢

([١٥٨]) ينظر تقريب التهذيب ص٤٤٤ رقم ٥٣٨٣، والإصابة فى تمييز الصحابة ١٢٢٦٧/٤٧٨/٨، والتلخيص الحبير ١٠٨/١، ١٦٧، ٣٢٤، ١٠٨٨/٣، ١٦٠٢/٤، ==

ضعيف جدا" إلا فى موضع واحد من هذا الكتاب، وقال فى بقية المواضع منه، وفى غيره من الكتب: "ضعيف".

المثال الثانى: عبد الكريم بن أبى المُخَارِقِ، وهو مختلَف فيه:

قال فى هدى السارى فى ترجمته: متروك عند أئمة الحديث.اهـ ولكنه قال فى تقريب التهذيب: ضعيف.اهـ([١٥٩])، ومقتضَى الأول أن ضعفه شديد، ومقتضَى الثانى أن ضعفه خفيف.

المسألة الثانية: إذا اختلف قول العالِم فى الراجح فى الراوى المختلَف فيه فما الذى يُنْسَب إليه من الأقوال؟

إذا اختَلف قول العالِم فى الراجح فى الراوى المختلَف فيه، فقال مرة: هو كذا، وقال مرة أُخْرَى: هو كذا، فإن لذلك ثلاث صُوَر، ولكل صورة حُكْمها.

الصورة الأُولى: أن يقع هذا الاختلاف منه، ولكن الجَمْع بين قولَيْه، أو أقواله ممكن.

وفى هذه الصورة يجب البُدَاءة بالجَمْع بما يَصِحُّ من وجوه الجَمْعِ؛ لأنه إذا صَحَّ الجَمْع لم يكن بين القولَيْن أو الأقوال تَنَافٍ، ولا تعارُض أَصْلًا.

==

٢٦٠٣/٥، ٣١٥٧/٦

([١٥٩]) ينظر تهذيب الكمال٢٥٩/١٨/ ٣٥٠٦، والكاشف٦٦١/١/ ٣٤٣٢، وإكمال تهذيب الكمال ٢٩٢/٨/ ٣٣١٩، وتهذيب التهذيب٣٧٦/٦/ ٧١٩، وهدى السارى ص ٤٢١، وتقريب التهذيب ص٣٦١ رقم ٤١٥٦

الصورة الثانية: أن يقع هذا الاختلاف منه، والجَمْع غير ممكن، ولكن يمكن أن يُعْلَم أَيُّ القولَيْن، أو الأقوال أَحَقُّ باعتباره ترجيح العالِم، وأَوْلَى بالنِّسْبة إليه.

وفى هذه الصورة يجب الوصول إلى العِلْم بذلك بما يُسْتطاع من الطُّرُق.

ومن هذه الطُّرُق: أن يَثْبُت أنه قال القولَيْن، أو الأقوال فى أوقات مختلفة، وأن القول الفُلَانِيَّ هو آخِر قولَيْه، أو أَقْوَاله، فيكون الآخِر هو القولَ الجَدِيد الذى استَقر عليه، وثَبت، وما سَبَق من القول هو قوله القديم الذى رَجع عنه، وعَدَل، ويكون هذا من تغيُّر اجتهاد العالِم فى الراجح فى الراوى المختلَف فيه.

ومما يُرْشِد إلى هذا الطريق أن الذهبى ذكر فى مقدمة رسالته "الرُّوَاة الثقات المُتَكَلَّم فيهم بما لا يُوجِب الرَّدَّ"([١٦٠]) أن ابن معين –وهو من أئمة الجَرْح، والتعديل– يختلف اجتهاده في الرجل الواحد، فيجيب السائل بحَسَبِ ما اجتهد من القول في ذلك الوقت.اهـ

ومثله قول السخاوى فى رسالته "المتكلمون فى الرجال"([١٦١]) فى يحيى بن معين: وقد سأله عن الرجال غير واحد من الحافظ، ومِنْ ثَمَّ اختلفت آراؤه، وعباراته في بعض الرجال كما اختلف اجتهاد الفقهاء، وصارت لهم الأقوال، والوجوه، فاجتهدوا في المسائل كما اجتهد ابن معين في الرجال.اهـ

([١٦٠]) ص٣٠

([١٦١]) ص١٠٢

ومثله أيضا أن السخاوى ذكر فى فتح المغيث([١٦٢]) أن صُدُور الجَرْح، والتعديل من قائل واحد فى راوٍ واحد كما يتفق لابن معين، وغيره من أئمة النَّقْد قد لا يكون تناقُضًا، بل نِسْبِيًّا في أحدهما، أو ناشئًا عن تغيُّر اجتهاد، وحينئذ فلا يَنضبط بأمر كُلِّيٍّ، وإن قال بعض المتأخرين: إن الظاهر أن المعمول به المتأخر منهما إن عُلِم، وإلا وجب التوقف.اهـ

ويُرْشِد إليه أيضا قول التاج السبكى فى جمع الجوامع: وإن نُقِلَ عن مجتهد قولان متعاقبان، فالمتأخر قوله.اهـ وقد نظم ذلك صاحب مراقى السعود، فقال:

وقول من عنه رُوِى قولان مُؤَخَّر إذ يتعاقبان([١٦٣])

نَعَمْ. هذه الأقوال كلها فى اختلاف قول العالِم من أئمة الجرح، والتعديل كيحيى بن معين، وغيره فى الراوى، وفى قول الفقيه المجتهد فى حُكْم مسألةٍ مَّا، ولكنه يُرْشِد أيضًا إلى اعتبار ما ذُكِر فى شأن العالِم الذى يُرجِّح قولًا على قول فى الرُّوَاة المختلَف فيهم.

ومن هذه الطُرُق أيضًا: أن تكون نِسْبة أحد القولَيْن، أو الأقوال إلى العالِم ثابتة ثبوتا أرجح، وأقوى من ثُبُوت نِسْبة باقى القولَيْن، أو الأقوال إليه؛ لأنه لا رَيْب أن الراجح أَوْلى من المرجوح، وأَحَقُّ.

ومنها: كَوْن أحد القولَيْن، أو الأقوال قاله العالِم استطرادًا، وباقى القولَيْن، أو الأقوال قاله فى بابه.

([١٦٢]) ٢/ ٣٦

([١٦٣]) ينظر تشنيف المسامع بجمع الجوامع ٤٧٨/٣، والغيث الهامع شرح جمع الجوامع ص٦٦٣، ونشر البنود على مراقى السعود ٢٧٤/٢

ومما يُرْشِد إلى هذا الطريق ما نقله السخاوى فى فتح المغيث فى مناقشة الخطابى فى تعريف الحَسَن([١٦٤]) عَمَّن نَقل عن شيخه الحافظ ابن حجر مما حاصله أنه إذا تعارض القول الصادر فى حال الاستطراد، والبَحْث، والقولُ الصادر فى بابه، فالثانى هو المُعْتمَد.

وعبارة السخاوى فى ذلك : نُقِلَ عن شيخنا –مما لم يَصِحَّ عندي– الاعتناء بابن دَقِيقِ العِيدِ بأنه إنما ذَكر أن الصحيح أخص استطرادا، وبَحْثًا بخِلَاف مناقشته مع الخطابي؛ فهي في أصل الباب، وما يكون في بابه هو المُعْتمَد.اهـ([١٦٥])

ومنها: كَوْن أحد القولَيْن، أو الأقوال قاله العالِم في مَحِلٍّ واحد، وباقى القولَيْن، أو الأقوال قاله في مجالس متعددة، أو كُتُب متعددة.

ومما يُرْشِد إلى هذا الطريق قول الحافظ فى "النُّكَت على كتاب ابن الصلاح"([١٦٦]) فى أثناء كلامه على الخِلاف الذى فى حديث: "لا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيٍّ" بالوصل، والإرسال: ولا يَخْفَى رُجْحَانُ ما أُخِذ من لفظ المُحَدِّث في مجالس متعددة على ما أُخِذ عنه عَرَضًا في مَحِلٍّ واحد.اهـ

([١٦٤]) ٨٨/١

([١٦٥]) قول السخاوى بعد ذلك: وليس بظاهر.اهـ لا يُرِيد به نَقْض القاعدة المذكورة، وإنما يريد به نَقْض كَوْن ابن دَقِيقِ العِيدِ قال الكلامَيْن المذكورَيْن فى محلَّيْن محتلفَيْن. والدليل على هذا السِّيَاق؛ فإن كلامه السابقَ قولَه: "وليس بظاهر"، وكلامَه اللاحقَ بِهِ –وهو قوله: "بل الكلامان في باب واحد"– دالٌّ على أن مراده ما ذَكَرْتُ.

([١٦٦]) ٢/ ٦٠٧

ويقال مثل هذا فى شأن العالِم الذى يُرجِّح قولًا على قول فى الرُّوَاة المختلَف فيهم، فيقال: ما رَجَّحه من الأقوال في مجالس متعددة، أو كُتُب متعددة مُقَدَّم على ما رَجَّحه فى مَجْلِس واحد، أو كتاب واحد.

ومنها: كَوْن أحد القولَيْن، أو الأقوال مُؤيَّدًا بما يُرجِّحه على الباقى كأن يكون مُؤيَّدًا بموافقة غيره عليه، ومتابعته فيه.

ومما يُرْشِد إلى هذا الطريق أن المأخوذ من كلام أبى حفص بن شاهين – كما فى كتاب "ذِكْر من احتَلف العلماء، ونُقَّادُ الحديث فيه"– أن العالِم إذا اختَلف قوله فى الراوى كان أَوْلَى قولَيْه، وأرجحهما ما تَأَيَّد بموافقة غيره عليه، ومتابعته فيه؛ فإن فى الكتاب المذكور فى ترجمة عُثْمَانَ بن عُمَيْرٍ أبي اليَقْظَانَ([١٦٧]): روى ابن شاهين أن يحيى بن معين قال في رواية العباس بن محمد عنه: عُثْمَانُ بن عُمَيْرٍ أبو اليَقْظَانَ الكُوفِيُّ ليس حديثه بشيء. وقال في رواية إسحاق عنه: إنه صالح.

قال أبو حفص: وهذا الخلاف في عثمان من يحيى وحده يُوجِب التوقف فيه حتى يُعِينه عليه آخر، فيكون أحد كَلَامَيْ يحيى معه، والعمل فيه على ذلك.اهـ([١٦٨])

([١٦٧]) ص٧٠

([١٦٨]) عُثْمَانُ بن عُمَيْرٍ تَرْجَمَتُهُ فى تهذيب الكمال أيضًا ١٩/ ٤٦٩ / ٣٨٥١، والكاشف ٢/ ٣٧٣٠/١١، وتهذيب التهذيب ٧/ ٢٩٣/١٤٥، وتقريب التهذيب ص ٣٨٦ رقم ٤٥٠٧

وفى الكتاب المذكور فى ترجمة النَّهَّاس بن قَهْمٍ أيضا([١٦٩]): روى ابن شاهين أن يحيى بن معين قال في رواية العباس بن محمد عنه: كان قاصًّا، وليس هو بشيء. وقال يحيى بن معين: كان ابن أبي عدي يقول: لا يساوي النَّهَّاس بن قَهْمٍ شيئا. وقال ابن معين في رواية جعفر بن أبي عثمان عنه: النَّهَّاس بن قَهْمٍ ليس به بأس.

قال أبو حفص: وهذا الكلام من يحيى في النَّهَّاس قد أعانه في أحد قولَيْه محمد بن أبي عدي، وهو أقدم من يحيى بن معين، فإذا كان معه في أحد قولَيْه غيره كان القول قوله في الذي أعانه عليه. والله أعلم.اهـ([١٧٠])

ويقال مثل هذا فى شأن العالِم الذى يُرجِّح قولًا على قول فى الرُّوَاة المختلَف فيهم، فيقال: ما رَجَّحه من الأقوال، ووافقه غيره عليه، وتابعه فيه مُقَدَّم على ما عَدَاه.

وإذا اجتمعت هذه الطُّرُق كلها، أو بعضها، وتعارضت، فإنه يُجْتهد فى تقديم بعضها على بعض، ثم يُؤخَذ بما يُقَدَّم منها.

مثال ذلك أن يَثْبُت أن العالِم الفُلَانِيَّ قال القولَيْن، أو الأقوال فى أوقات مختلفة، وأن القول الفُلَانِيَّ هو آخِر قولَيْه، أو أَقْوَاله، ويَثْبُت مع ذلك أنه قال القول الآخِر في مَحِلٍّ واحد، وقال القول السابقَ في مجالس متعددة، أو كُتُب متعددة.

([١٦٩]) ص٩٨

([١٧٠]) النَّهَّاس بن قَهْمٍ تَرْجَمَتُهُ فى تهذيب الكمال أيضا ٢٨/٣٠/ ٦٤٨٢، والكاشف ٣٢٦/٢/ ٥٨٨٣، وإكمال تهذيب الكمال ٨٧/١٢/ ٤٨٧٣، وتهذيب التهذيب ٤٧٨/١٠/ ٨٦٣، وتقريب التهذيب ص٥٦٦ رقم ٧١٩٧

والراجح فى هذا المثال –والله أعلم– أن يُقَدَّم الطريق الثانى على الطريق الأول؛ لأن تَكْرار القول في مجالس متعددة، أو كُتُب متعددة يَجْعله أَقْوَى فى النِّسْبة إلى العالِم، واعتباره قولَه فى الراوى من القول الذى قِيل مَرَّةً، أو نحوها، ولأنه لا يَلْزم من صُدُور القول الفُلَانِيّ من العالِم آخِرًا أن يكون عُدُولًا من العالِم عن القول السابق إليه، بل يُحتمَل أن يكون لشىء آخر كالنسيان، ونحوه.

الصورة الثالثة: أن يقع هذا الاختلاف منه، والجَمْع غير ممكن، ولم يكن إلى العِلْم بكَوْن أحد القولَيْن، أو الأقوال أحقَّ باعتباره ترجيح العالِم، وأَوْلَى بالنِّسْبة إليه سبيلٌ.

وفى هذه الصورة يُنْسَب إليه القَوْلان، أو الأقوال على سَوَاءٍ. وإذا لم يكن سبيل إلى العِلْم بكَوْن أحد القولَيْن، أو الأقوال أرجح فى الراوى، فإنه يُتَوَقَّف فيه حتى يَحْصُل السبيل إلى ذلك.

ومما يُرْشِد إلى هذا الطريق أن أبا حفص بن شاهين –كما فى كتاب "ذِكْر من احتَلَف العلماء، ونُقَّادُ الحديث فيه" فى ترجمة يَحْيَى بن أَيُّوبَ البَجَلِيّ([171]) – روى أن يحيى بن معين قال في رواية العباس بن محمد عنه: يَحْيَى بن أَيُّوبَ سَمِع منه عبد الله بن المبارك، وليس به بأس.

وقال في رواية يزيد بن الهيثم عنه: يَحْيَى بن أَيُّوبَ البجلي صالح الحديث. وقال في رواية المفضل بن غسان عنه: ويَحْيَى بن أَيُّوبَ الكوفي ضعيف. وكذلك قال في رواية الكوسج عنه.

([171]) ص ١١٢

قال أبو حفص: وهذا الكلام من يحيى بن معين في يَحْيَى بن أَيُّوبَ البَجَلِيّ يُوجِبُ التَّوَقُّف فيه؛ لأن له فيه قولين. وقوله: "إن ابن المبارك سَمع منه" لعله أراد به: قد رَضِيَه. والله أعلم بذلك.اهـ([١٧٢])

ويُؤخَذ من كلامه أن العالِم إذا كان له أكثر من قول فى الراجح فى الراوى المختلَف فيه، ولم تدل القرائن، ولا أرشدت الأدلة إلى الراجح من أقواله، فإنه لا يُحْكم على الراوى بشىء حتى يَظهر بعدُ ما يَكْشِف الراجح، ويَقُود إليه.

المسألة الثالثة، وهى مسألة تتعلق بتغير اجتهاد الحافظ خاصَّةً فى الترجيح فى الرواة المختلَف فيهم: هل الحافظ ثابت على ما قاله فى "تقريب التهذيب" فى الرواة من جرح، وتعديل؟

تقدم أن الشيخ العلَّامة محمد عوامة –حفِظه الله– ذكر فى مقدمة تحقيق التقريب أن الحافظ ثابت على ذلك، وتقدم أن الدليل الذى استَدل به على ذلك لا يَنْهض، ولا يَدل على ما ذهب إليه([١٧٣]).

المسألة الرابعة: وجوب مُطالعة ترجيحات العلماء جَمِيعًا، وعدم الاكتفاء بترجيح عالِم دون غيره:

قد يختار العالِم فى الراوى المختلَف فيه قولا، فيوثِّقه، أو يضعِّفه، ويختار غيرُه قولا آخر، ومن الصَّدْق، والأمانة العِلْمية، وبَذْلِ الجُهْد المُستطاع فى الوصول إلى القول الراجح فى الراوى المختلَف فيه أن لا يُكْتفَى بترجيح عالِم

([١٧٢]) يَحْيَى بن أَيُّوبَ البَجَلِيُّ تَرْجَمَتُهُ فى تهذيب الكمال أيضا ٢٣١/٣١/ ٦٧٩١، والكاشف ٣٦١/٢/ ٦١٣٦، وإكمال تهذيب الكمال ٢٨٧/١٢/ ٥٠٩٧، وتهذيب التهذيب ١٨٦/١١/ ٣١٤، وتقريب التهذيب ص٥٨٨ رقم ٧٥١٠

([١٧٣]) تقدم ذلك كله عند الكلام على كتاب "تقريب التهذيب".

دون غيره، وأن لا يُقتصَر على قول عالِم دون قول مَنْ سِوَاه؛ لأنهم يختلفون في الترجيح أحيانا، وكل أحد يُؤْخَذ منه، ويُرَدُّ إلا المعصوم صلى الله عليه وسلم، وقد يكون القول الراجح فى الراوى الفُلَانىّ قولَ فُلَانٍ من العلماء، ويكون الراجح فى راوٍ آخر قولَ غيره.

أمثلة اختلاف العلماء فى الراجح فى الراوى المختلَف فيه:

المثال الأول: أبو عبد الله وَهْبٌ بن مُنَبِّهٍ بن كامل اليماني الصنعاني أحد التابعين:

اختُلِف فيه كما تقدم، واختَلف قول الذهبى فى الكاشف، وقول ابن حجر فى التقريب فى الراجح فيه، فقال الذهبى: صدوق، وقال ابن حجر، فقال: ثقة(١٧٤).

وهذا الذى قاله ابن حجر جارٍ على قول العجلى، ومن وافقه، وهم الأكثر عددا.

المثال الثانى: حَمَّاد بن أبي سُلَيْمَانَ مُسْلِمٍ الأَشْعَرِيُّ:

اختُلِف فيه، واختَلف قول الذهبى فى الكاشف، وقول ابن حجر فى التقريب فى الراجح فيه، فقال الذهبى: ثقة، إمام، مجتهد، كريم، جَوَادٌ. قال أبو إسحاق الشيباني: هو أفقه من الشعبي. قلت: لكن الشعبي أثبت منه.اهـ وقال ابن حجر فى التقريب: صدوق له أوهام، ورُمِيَ بالإرجاء.اهـ(١٧٥)

---

(١٧٤) ينظر تهذيب الكمال ٣١/ ٦٧٦٧/١٤٠، والكاشف ٢/ ٦١١٦/٣٥٨، وتهذيب التهذيب ١١/ ٢٨٨/١٦٦، وتقريب التهذيب ص ٥٨٥ رقم ٧٤٨٥

(١٧٥) ينظر تهذيب الكمال ٧/ ٢٦٩/ ١٤٨٣، والكاشف ١/ ٣٤٩/ ١٢٢١، وتهذيب ==

المسألة الخامسة: ما العمل عند اختلاف العلماء فى الراجح من الأقوال فى الرُّوَاة المُختلَف فيهم؟

إذا اختلف العلماء فى الراجح من الأقوال فى الرُّوَاة المُختلَف فيهم، فرَجَّح بعضهم أنه ثقة مَثَلًا، ورَجَّح بعضهم أنه ضعيف، فإن لذلك ثلاث صُوَر، ولكل صورة حُكْمها.

الصورة الأُولى: أن يقع هذا الاختلاف منهم، ولكن الجَمْع بين القولَيْن، أو الأقوال المتعارضة فى الظاهر ممكن.

وفى هذه الصورة يجب البُدَاءة بالجَمْع بما يَصِحُّ من وجوه الجَمْعِ؛ لأنه إذا صَحَّ الجَمْع لم يكن بين القولَيْن، أو الأقوال تَنَافٍ، ولا تعارُض أَصْلًا.

الصورة الثانية: أن يقع هذا الاختلاف منهم، والجَمْع غير ممكن، ولكن يمكن أن يُعْلَم أَىُّ القولَيْن، أو الأقوال أَحَقُّ، وأَوْلَى.

وفى هذه الصورة يجب الوصول إلى العِلْم بذلك بما يُسْتطاع من الطُّرُق.

ومن هذه الطُّرُق: أن يُقَدَّم القول الأكثر موافقةً لقواعد الجرح، والتعديل على غيره؛ لأن الأكثر موافقةً لها أَوْلَى، وأَحَقُّ بالاعتبار من غيره. لا رَيْب فى ذلك.

ومنها: أن يُقَدَّم قول الأَوْسَع منهم عِلْمًا، والأكثر استقراءً على قول غيره؛ لأن الأَوْسَع عِلْمًا، والأكثر استقراءً قولُه أَوْلَى، وأَحَقُّ بالاعتبار من قول غيره. لا رَيْب فى ذلك.

==

التهذيب ٣/ ١٥/١٦، وتقريب التهذيب ص ١٧٨ رقم ١٥٠٠

ومنها: أن يُقَدَّم قول الأكثر على قول الواحد، أو الأقل؛ لأن الخطأ فى اجتهاد الواحد، أو الأَقَلِّ أكثر احتمالًا من الخطأ فى اجتهاد الأكثر.

ومما يُرْشِد إلى الطريق الأخير أن أبا حفص بن شاهين -كما فى كتاب "ذِكْر من احتَلف العلماء، ونُقَّادُ الحديث فيه" فى ترجمة فَائِدٍ أبي الوَرْقَاءِ([١٧٦])- رَوَى أن علي بن المديني قال: أبو الوَرْقَاءِ ثقة، كان يُحَدَّث عنه أحاديث. واسمه فائد. وعن يحيى بن معين من رواية يزيد بن الهيثم عنه أنه قال: فَائِدٌ أبو الوَرْقَاءِ رَوى عنه الكوفيون. ليس بثقة. وعنه أيضا من رواية العباس بن محمد أنه قال: فَائِدٌ أبو الوَرْقَاءِ ضعيف.

قال أبو حفص: وهذا الخلاف في فَائِدٍ يُوجِبُ التَّوَقُّفَ حتى يُضاف إلى أحد الرجلين آخر، فيُحْكَم بشهادتين على شهادة. والله أعلم.اهـ([١٧٧])

وإذا اجتمعت هذه الطُّرُق كلها، أو بعضها، وتعارضت، فإنه يُجْتهد فى تقديم بعضها على بعض، ثم يُؤخَذ بما يُقَدَّم منها.

مثال ذلك أن يكون القولُ الفُلَانِىُّ قولَ الأَوْسَع عِلْمًا، والأكثر استقراءً، والقولُ الآخَر قولُ الأكثر.

والراجح فى هذا المثال- والله أعلم- أن يُقَدَّم الطريق الأول على الثانى؛ لأن كَوْن العالِم أَوْسَع عِلْمًا، وأكثر استقراءً يُرجِّح قوله على قول غيره إذا كان واحدا. لا رَيْبَ فى ذلك. فكذلك يُرجِّح قوله على قول غيره إذا كان أكثر من

([١٧٦]) ص ٧٥

([١٧٧]) فائِدٌ هذا تَرْجَمَتُهُ فى تهذيب الكمال أيضا ١٣٧/٢٣/ ٤٧٠٤، والكاشف ١١٩/٢/ ٤٤٣٨، وتهذيب التهذيب ٢٥٥/٨/ ٤٧٤، وتقريب التهذيب ص٤٤٤ رقم ٥٣٧٣

واحد؛ لأن الأكثرية المُجَرَّدة فى العَدَد لا تُقَاوِم الأَوْسَعِيَّة فى العِلْم، والأَكْثَرِيَّة فى الاستقراء.

الصورة الثالثة: أن يقع هذا الاختلاف منهم، والجَمْع غير ممكن، ولم تدل القرائن، ولا أرشدت الأدلة إلى الراجح من أقوالهم، فإنه لا يُحْكم على الراوى بشىء حتى يَظهر بعدُ ما يَكْشِف الراجح، ويَقُود إليه.

خاتمة البَحْث

أولًا: نتائج البَحْث:

١- الرُّوَاة المُختلَف فيهم كثير منهم نَصَّ العلماء على القول الراجح فيهم في مصنَّفاتهم التي أَلَّفُوها في التراجِم، والجَرْح، والتعديل.

٢- قد يَختلف قول العالِم في ترجيح الأقوال بعضها على بعض فى الرُّوَاة المُختلَف فيهم.

٣- إذا اختَلف قول العالِم في ذلك، فَثَمَّ طُرُقٌ يُهْتَدَي بها الى العِلْم بالقول الذي هو أَحَقُّ بالنِّسْبة إليه، وأَوْلَى باعتباره رأيَه في الراوي، وحُكْمَه عليه.

٤- قد تَختلف أقوال العلماء في ترجيح الأقوال بعضها على بعض فى الرُّوَاة المُختلَف فيهم.

٥- إذا اختَلفت أقوال العلماء في ذلك، فيمكن الوصول الى الراجح منها بالنظر في البراهين، والقرائن التي تُرْشِد إلى ذلك، وتَدل عليه.

٦- الرُّوَاة المُختلَف فيهم الذين لا يُوجَد فيهم ترجيح من العلماء المتقدمين يمكن الترجيح فيهم باستعمال القواعد التي ذَكروها، ومَشَوا عليها في ترجيحاتهم التي وُجِدت.

ثانيًا: وَصَايَا الباحِث:

١- يُوصِى الباحث بالعِنَايَة بالكتب التي ذُكِرَ فيها الراجح من الأقوال في الرُّوَاة المُختلَف فيهم، وتحقيقها تحقيقا عِلْمِيًّا دَقِيقًا لا يَستبدل حُكْما على الراوى بحُكْم، ولا يَجعل للراوى دَرَجَة مكان دَرَجَة.

٢- يُوصِى الباحث أيضًا بجَمْع الرُّوَاة المُختلَف فيهم، وما قِيل فى الراجح فيهم في موسوعة عِلْمِيَّة مُحْكَمة.

٣- يُوصِى الباحث أيضًا باستخراج القواعد، والقرائن التي استعملها العلماء في ترجيحاتهم في الرُّوَاة المُختلَف فيهم، ودراستها دراسة عِلْمِيَّة وافِيَة.

٤- يُوصِى الباحث أيضًا بتدريب طُلَّاب عِلْم الحديث، والباحثين فيه على استعمال هذه القواعد، والقرائن المذكورة في ترجيح الأقوال بعضها على بعض في الرُّوَاة المُختلَف فيهم الذين لا يُوجَدُ فيهم ترجيح من العلماء المتقدمين.

فهرس المصادر، والمراجع([١٧٨])

كتب متون السنة:

صحيح البخارى طبعة دار طوق النجاة الطبعة الأولى سنة ١٤٢٢هـ بتحقيق محمد زهير بن ناصر الناصر، وطبعة دار التأصيل بالقاهرة الطبعة الأولى سنة ١٤٣٣هـ/٢٠١٢م

صحيح ابن حِبَّان بترتيب ابن بلبان طبعة مؤسسة الرسالة ببيروت الطبعة الثانية ١٤١٤ هـ – ١٩٩٣م بتحقيق الشيخ شعيب الأرناؤوط

الترغيب والترهيب من الحديث الشريف للمنذري طبعة دار إحياء التراث العربي ببيروت الطبعة الثالثة ١٣٨٨هـ – ١٩٦٨م بتحقيق مصطفى محمد عمارة

مجمع الزوائد، ومنبع الفوائد للهيثمى طبعة مكتبة القدسي بالقاهرة ١٤١٤ هـ ١٩٩٤م بتحقيق حسام الدين القدسي

كتب التخريج:

بُغْيَة النُّقَّاد النَّقَلة لابن المواق طبعة مكتبة أضواء السلف بالرياض الطبعة الأولى١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م بتحقيق الدكتور محمد خرشافي

بَيَان الوَهَم، والإيهام في كتاب الأحكام لابن القطان بتحقيق الدكتور الحسين

([١٧٨]) رتبتُها على أقسام العلوم، ورتبت كتب كل قسم على حروف المعجم من غير اعتبار لـ "ال".

آيت سعيد طبعة دار طيبة بالرياض الطبعة الأولى ١٤١٨هـ-١٩٩٧م

التلخيص الحبير فى تخريج أحاديث شرح الرافعى الكبير لابن حجر العسقلانى بتحقيق الدكتور محمد الثانى بن عمر بن موسى طبعة دار أضواء السلف الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م

الرد على ابن القطان في كتابه بَيَان الوَهَم، والإيهام للذهبي طبعة دار الفاروق الحديثة بالقاهرة الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م بتحقيق خالد محمد عثمان المصري

منار الإسلام بترتيب كتاب الوَهَم، والإيهام لمُغَلْطاي بتحقيق الدكتورة حمدة المهيري. قدمتْه إلى كلية الشريعة والدراسات الإسلامية جامعة الشارقة للحصول على درجة (الدكتوراة) فى الحديث وعلومه، ونوقشت الرسالة فى ٢٠٢٠/٠٥/١٩. نُشِر هذا فى مَوْقِع جامعة الشارقة.

وللكتاب نُسْخة مخطوطة منشورة فى مَوْقِع مكتبة نور.

كتب علوم الحديث:

تدريب الراوى فى شرح تقريب النواوي للسيوطى بتحقيق أبى قتيبة نظر محمد الفاريابي طبعة مكتبة الكوثر ببيروت الطبعة الثانية ١٤١٥هـ

فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للسخاوى بتحقيق علي حسين علي طبعة مكتبة السنة بالقاهرة الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م

نزهة النظر شرح نخبة الفكر لابن حجر العسقلانى بتحقيق عبد الله بن ضيف الله الرحيلى طبعة مطبعة سفير بالرياض الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ

النكت على مقدمة ابن الصلاح لابن حجر بتحقيق ربيع بن هادى عمير المدخلى طبعة عمادة البحث العلمى بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م

كتب التراجِم، والجرح، والتعديل:

الإصابة فى تمييز الصحابة لابن حجر العسقلانى بتحقيق عادل أحمد عبد الموجود، وعلى محمد معوض طبعة دار الكتب العلمية ببيروت الطبعة الأولى ١٤١٥هـ/١٩٩٥م

إكمال تهذيب الكمال فى أسماء الرجال لمُغْلَطاى بتحقيق أبى عبد الرحمن عادل بن محمد، وأبى محمد أسامة بن إبراهيم طبعة دار الفاروق الحديثة الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م

البداية والنهاية لابن كثير طبعة دار إحياء التراث العربي الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨ م بتحقيق علي شيرى

تاريخ أسماء الثقات لابن شاهين طبعة الدار السلفية بالكويت سنة ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م بتحقيق صبحى السامرائى

تاريخ بغداد بتحقيق الدكتور بشار عواد معروف طبعة دار الغرب الإسلامي ببيروت الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م

التاريخ الصغير للبخارى بتحقيق محمود إبراهيم زايد طبعة دار المعرفة ببيروت الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م

التاريخ الكبير للبخارى طبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد

تحفة اللبيب بمن تَكلم فيهم الحافظ ابن حجر من الرواة في غير التقريب لنور الدين بن علي الوصابي طبعة مكتبة ابن عباس بالمنصورة بمصر سنة ١٤٣١هـ / ٢٠١٠م

تغير اجتهاد الحافظ ابن حجر في الرواة دراسة تطبيقية على هدي الساري، وتقريب التهذيب. رسالة جامعية قُدِّمَتْ إلى جامعة المدينة العالمية بماليزيا

تقريب التهذيب بتحقيق الشيخ محمد عوامة طبعة دار الرشيد بسوريا الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م

تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلانى طبعة دائرة المعارف النظامية بالهند الطبعة الأولى ١٣٢٥هـ

تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي بتحقيق الدكتور بشار عواد معروف طبعة مؤسسة الرسالة ببيروت الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ– ١٩٨٠م

الثقات لابن حِبَّان طبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد بالهند الطبعة الأولى ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م

الجرح، والتعديل لابن أبى حاتم طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد، ودار إحياء التراث العربي ببيروت الطبعة الأولى ١٢٧١ هـ ١٩٥٢م

الجواهر، والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر للسخاوى بتحقيق إبراهيم باجس عبد المجيد طبعة دار ابن حزم ببيروت الطبعة الأولى ١٤١٩هـ –

١٩٩٩م

ديوان الضعفاء، والمتروكين، وخلق من المجهولين، وثقات فيهم لين للذهبى طبعة مكتبة النهضة الحديثة بمكة الطبعة الثانية ١٣٨٧هـ – ١٩٦٧م بتحقيق حَمَّاد بن محمد الأنصاري

ذِكْر من اختلف العلماء ونُقَّادُ الحديث فيه لأبي حفص بن شاهين طبعة أضواء السلف بالرياض سنة ١٤١٩هـ/١٩٩٩مـ بتحقيق الشيخ حَمَّاد بن محمد الأنصارى، وابنه الدكتور عبد البارى

ذَيْل دِيوَانِ الضعفاء للذهبى طبعة مكتبة النهضة الحديثة بمكة المكرمة سنة ١٣٨٧هـ – ١٩٦٧م بتحقيق الشيخ حَمَّاد بن محمد الأنصاري

الرُّواة الثقات المُتَكَلَّم فيهم بما لا يُوجِب الرَّدَّ للذهبى طبعة دار البشائر الإسلامية ببيروت سنة ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م بتحقيق محمد إبراهيم الموصلي

الرواة الذين اختلفت فيهم أقوال الحافظ ابن حجر. عدة رسائل قُدِّمَتْ إلى جامعة أم القرى كلية الدعوة، وأصول الدين قسم الكتاب، والسنة لنَيْل درجة التخصص (الماجستير) فى الحديث، وعلومه

سِيَر أعلام النبلاء بتحقيق مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط طبعة مؤسسة الرسالة الطبعة الثالثة ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م

الضعفاء، والمتروكون لابن الجوزي بتحقيق عبد الله القاضي طبعة دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

طبقات المدلسين لابن حجر بتحقيق الدكتور عاصم بن عبد الله القريوتى

طبعة مكتبة المنار بعمان الطبعة الأولى١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م

الكاشف فى معرفة من له رواية فى الكتب الستة للذهبى مع حاشية البرهان الحلبى بتحقيق الشيخ محمد عوامة طبعة دار القبلة للثقافة الإسلامية، ومؤسسة علوم القرآن بجدة الطبعة الأولى ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م

الكامل فى الضعفاء لابن عدى طبعة مكتبة الرشد بالرياض الطبعة الأولى١٤٣٤هـ – ٢٠١٣م بتحقيق الدكتور مازن محمد السرساوى

لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ لابن فهد طبعة دار الكتب العلمية ببيروت الطبعة الأولى ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م

لسان الميزان لابن حجر العسقلانى بتحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة طبعة دار البشائر الإسلامية الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م

المتكلمون في الرجال للسخاوي طبعة دار البشائر ببيروت الطبعة الرابعة١٤١٠هـ – ١٩٩٠م بتحقيق عبد الفتاح أبو غدة

المُغْنِى فى الضعفاء للذهبى طبعة إدارة إحياء التراث الإسلامى بقطر بتحقيق الدكتور نور الدين عتر

مَنْ تُكُلِّمَ فيه، وهو مُوَثَّق، أو صالح الحديث للذهبى. طُبع سنة ١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥م بتحقيق عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، ولم يُكْتَب على غِلَاف الكتاب اسم لدار النشر، ولكن كُتِب: "حقوق الطبع محفوظة"، فالظاهر أن المحقق طبعه من ماله خاصة، ولم يَجعل الطبع إلى أَحَد.

ميزان الاعتدال فى نقد الرجال للذهبى بتحقيق علي محمد البجاوي طبعة دار

المعرفة ببيروت الطبعة الأولى ١٣٨٢ هـ – ١٩٦٣م

نهاية السُّولِ فى رواة الستة الأصول لِسِبْطِ ابن العجمى. طبعته جامعة أم القرى فى سَنَوَات بتحقيق الدكتور عبد القيوم عبد رب النبى، وقد طَبعت الجزء الأول منه سنة ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م

كتب الشروح:

فتح البارى بشرح صحيح البخارى، ومعه هدى السارى كلاهما لابن حجر العسقلانى طبعة دار المعرفة ببيروت ١٣٧٩ هـ بتحقيق محب الدين الخطيب

كتب اللغة:

الأمثال المولدة لأبى بكر الخوارزمي طبعة المجمع الثقافي بأبى ظبي ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م

أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام بتحقيق يوسف الشيخ محمد البقاعي طبعة دار الفكر ببيروت، وطبعة أخرى للدار المذكورة نفسها بتحقيق الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد

تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدى بتحقيق جماعة من المحققين طبعة وزارة الإعلام بالكويت

توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادى بتحقيق عبد الرحمن علي سليمان طبعة دار الفكر العربي ببيروت الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ –

٢٠٠٨م

زَهْرُ الأَكَمِ في الأمثال والحِكَمِ لنور الدين اليوسي طبعة دار الثقافة بالدار البيضاء بالمغرب الطبعة الأولى ١٤٠١هـ – ١٩٨١م بتحقيق الدكتورَيْن: محمد حجي، ومحمد الأخضر

شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك بتحقيق الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد طبعة المكتبة العصرية ببيروت ١٤٠٩هـ/١٩٨٨م

الصحاح للجوهرى بتحقيق أحمد عبد الغفور عطار طبعة دار العلم للملايين ببيروت الطبعة الرابعة ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م

القاموس المحيط لمجد الدين بن يعقوب بتحقيق مكتب تحقيق التراث فى مؤسسة الرسالة طبعة مؤسسة الرسالة ببيروت الطبعة الثامنة ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥ م

لسان العرب لابن منظور طبعة دار صادر ببيروت الطبعة الثالثة ١٤١٤هـ

مجمع الأمثال للميدانى بتحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد طبعة دار المعرفة ببيروت

مختار الصحاح لزين الدين الرازى بتحقيق يوسف الشيخ محمد طبعة المكتبة العصرية بصيدا الطبعة الخامسة ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م

المستقصى في أمثال العرب للزمخشرى طبعة دار الكتب العلمية ببيروت الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٧م

كتب أصول الفقه:

البرهان فى أصول الفقه للجوينى بتحقيق الدكتور عبد العظيم الديب توزيع دار الأنصار بالقاهرة

تشنيف المسامع بجمع الجوامع للزركشى بتحقيق الدكتور سيد عبد العزيز، والدكتور عبد الله ربيع طبعة مكتبة قرطبة للبحث العلمي وإحياء التراث الطبعة الأولى ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م

الغيث الهامع شرح جمع الجوامع لأبى زرعة العراقى بتحقيق محمد تامر حجازى طبعة دار الكتب العلمية الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م

نشر البنود شرح مراقى السعود لعبد الله بن إبراهيم الشنقيطى طبعة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب

كتب الفقه:

المحلى بالآثار لابن حزم ط دار الفكر ببيروت